الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

اثر السياسة المعلوماتية على تحقيق التنمية الإدارية في الجزائر دراسة حالة اتصالات الجزائر -بالبيض- 2007-2017

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص تسيير و ادارة الجماعات المحلية.

إعدادالطالبة:
عمير نور الهدى

إشراف الأستاذ:
أ/لخضربن دادة

لجنة المناقشة والتحكيم

أعضاء اللجنة	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
لخضر بن دادة	أستاذ	البليدة2	مشرفا
بعوني احمد	أستاذ	سعيدة	رئيسا و مقررا
شريفي رضا	أستاذ	سعيدة	مناقشا
مجاهد زين عبدين	أستاذ	سعيدة	مناقشا

السنة الجامعية:
1438-1439ه -2017-2018م

قال الله تعالى " أقرا باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق
اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم " سورة العلق – الآية 4

للهم اغنني بالعلم وزيني بالحلم وأكرمني بالتقوى وجملني بالعافية

الشكروالعرفان

بسم الله والحمد الله كثيرا ونشكره على توفيقه لنا عزوجل على اتمام هذه المذكرة

نرفع اسمى ايات الشكر ،لكل من كان ذو فضل علينا لقوله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

لذا اتقدم بالشكر الجزيل للاستاذ لخضر بن داد الذي تفضل بالاشراف على هذا العمل والذي لم يبخل بتوجيهاته ومعلوماته القيمة

كما اتقدم بالشكر الى دكتور زيدان وكل استاذة دكتور مولاي طاهر سعيدة

كما اتقدم بالشكر الجزيل الى كل من دعمني وساندني منذ بداية مشواري الدراسي الى اليوم

والشكر في الاول والاخير لله عز وجل

اهداء

الى التي حملتني وهنا على وهن وسقتني من نبع حنينها وعطفها الفياض الى من كان دعائها ورضاها عني

سر نجاحي امي الغالية حفظها الله.

الى رمز الكفاح في الحياة الى الذي تعب من اجل تربيتي ،الى من غرس القيم والاخلاق في قلبي الى من احمل لقبه بكل فخر واعتزاز ابي الغالي اطال الله في عمره.

الى من رافقني دعائها طوال ايام حياتها خالتي الغالية بوخالفة نور الهدى رحمها الله.

الى من قاسمني عطف وحنان امي وابي اخي الغالي سيد احمد والاخت التي وهبتني اياها الحياة ليلى حفظها الله

الى كل من قاسمني الحياة الجامعية خاصة:رقية،عربية،زهرة،مبروكة،هدى، حرية فاطمة

الى كتكوت رهف الغالية

الى كل من علمني حرفا فصرت له عبدا استاذتي الكرام من الطور الابتدائي الى الجامعي

الى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي

هدى

مقدمة

المقدمة

المقدمـــــة :

يشهد العالم ثورة علمية هائلة تلعب فيها المعلومات الدور البارز حيث اصبحت هذه الاخيرة من اهم مزايا ،وسمات هذا العصر باعتبارها غذاء حيويا وأساسيا لأفكار ومناهج التخطيط والتنفيذ ،كما صنفت كمورد وثروة وطنية ونحن نعيش ما يسمى بمجتمعات المعلومات اين تحتل المعلومات الصدارة في جميعالقطاعات،الاقتصادية،الاجتماعية،السياسية،الادارية،الثقافية فقد اصبح لها قطاع قائم بذاته.

وعلى هذا الاساس صار لزاما على جميع الدول وخاصة النامية منها مسايرة هذا التقدم وتعامل مع علم المعلوماتية بتفاوت ،منطلقة من الاقتصاد الصناعي الكلاسيكي الى اقتصاد رقمي حديث ومجتمع المعلومات.

وفي ظل التوجهات الهادفة الى اقامة بنية اساسية للمعلومات وإيجاد قطاع معلوماتي متكامل على المستو الوطني تزايدت الحاجة الى وضع وامتلاك سياسة وطنية للمعلومات تستجيب لمتطلبات التنمية ،وتواكب التطورات العالمية الجارية في نقل المعلومات والتكنولوجيا ، ومن هنا يجب ان تكون هذه السياسة مقبولة سياسيا وواقعيا واقتصاديا وان تتم ضمن محيط النظام السياسي والإداري والاقتصادي السائد في الدولة باعتبار السياسة المعلوماتية الوطنية المحور الرئيسي للحكومة فهي نسخة من الواقع الحكومي الذي تعكسه السياسة العامة في احدى جوانبها ،ومن بين هذه الجوانب جانب التنمية الادارية ،ومنهذا المنطلق كانت تشكل المعلومات جزءا لا يتجزأ من نسيج الادارة وموردا اساسيا في تفعيل العملية الادارية ،وتدعيم القرارات وتحسين جودة الاداء .

لهذا نجد التنمية الادارية عبارة عن عملية تطوير الوسائل والأساليب الادارية للتنمية الوطنية وتختص بعمليات تطوير الاداء الاداري،باعتبارها السبيل الوحيد لنجاح العمل في مختلف الاجهزة الحكومية، وذلك بإتباع سياسة المعلوماتية ذات رؤية متكاملة لتعميق الوعي بأهمية المعلومات ودورها في البناء،والتقدم العلمي والحضاري،والتنموي .

اولا: اشكالية الدراسة:

1/ انطلاقا من كل ماسبق يتبادر إلى الأذهان طرح الاشكالية التالية:

الى أي مدى تساهم السياسة المعلوماتية في تحقيق التنمية الإدارية في الجزائر؟وما واقع ذلك في مؤسسة اتصالات الجزائر- بولاية البيض؟

2/ الاسئلة الفرعية:

- مامدلول السياسة المعلوماتية والتنمية الادارية ؟

- ما علاقة السياسة المعلوماتية بالتنمية الادارية ؟

- كيف تساعد السياسة المعلوماتية على تحسين أداء مؤسسة اتصالات بولاية البيض؟

- ماهي آليات المقترحة قصد إصلاح العلاقة بين السياسة المعلوماتية والتنمية الإدارية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:تعتبر الفرضية اجابة مؤقت عن السؤال المطروح

1- تساهم السياسة المعلوماتية في عملية التنمية الادارية من خلال تحسين مستوى الاستجابة والفعالية والنزاهة في الخدمة العمومية.

2- تقدم السياسة المعلوماتية معلومات دقيقة وتوفر المتطلبات الادارية والسياسية الفعالة وتوضح الرؤية الاستراتيجية للإدارة مؤسسة اتصالات بولاية البيض

3- يرتبط إصلاح السياسة المعلوماتية بالتنمية الإدارية من خلال العديد من آليات تؤدي بها إلى انتقال إلى وضع أحسن

ثالثا: مناهج الدراسة: تفرض طبيعة الموضوع توظيف عدد من المناهج تتمثل في:

1/ المناهج الكيفية:

1- **1/ المنهج الوصفي:**

الذي يساعد على جمع وتلخيص الحقائق التي تنطوي عليها البيانات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها ،ويعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ،وتسهيل الربط بين متغيرات هذه الدراسة ،واكتشاف كيفية تأثير المتغير المستقل على التابع وتفسير هذا التأثير.وقد استخدمنا هذا المنهج في الفصل الاول من الدراسة لغرض وصف واقع السياسة المعلوماتية والتنمية الإدارية من الجانب النظري.ووصف المتغيرات الدراسة السياسة المعلوماتية والتنمية الإدارية[1]

1-2/منهج دراسة حالة:

هو المنهج الذي يتجه الى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة ،سواء كانت فردا او مؤسسة او نظاما اجتماعيا ،وهو يقوم على اساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة او دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول الى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة.

وذلك عبر دراستنا لحال مؤسسة اتصالات الجزائر بولايةالبيض،حيث سنركز على مدي تطبيق السياسة المعلوماتية في مؤسسة اتصالات والدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الادارية.

1-3/**المنهج التاريخي:**

يستخدم المنهج التاريخي للحصول على انواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الانسانية والعمليات الاجتماعية الحاضرة،وذلك لأنه ك[2]ثيرا مايصعب علينا فهم حاضر الشيء دون رجوع إلى ماضيه.

وقد استخدمنا هذا المنهج فيتقصى لمراحل التطورات التي مرت بها السياسة المعلوماتية والتنمية الإدارية.ومن بين الوثائق التاريخية التي استخدمنها نذكر مايلي:نصر محمد عارف ،ابستومولوجيا السياسية المقارنة النموذج المعرفي ،نصر محمد عارف،نظريات التنمية السياسية المعاصرة.

1-4/منهج الاسلامي الحضاري البديل: هو المنهج الذي يقوم على النظرة الكاملة الشاملة للحياة ،وهو منهج الهي للمصدر انساني الفهم واستخلاص وهو موضوع شامل في النظرة والاحاطة والتطبيق يحكم مسيرة الانسان ويجيب على علامات استفهامه.واستخدمت هذا المنهج في تأصيل والبحث من منظور اسلامي في البحث عن السياسة المعلوماتية والتنمية الادارية بطريقة تأصيلية باستخدام كتاب الله تعالى واستخدام السنة واقوال الصحابة[3].

2/ المناهج الكمية:

---

[1] عمار بحوش،محمد محمود ذنيبات،**مناهج البحث العلم يوطرق اعداد البحوث**،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،ط4، 2007 ص137

[2] مرجع نفسه،ص106

[3] محمد عمارة،معا لم **المنهج الاسلامي** ،المعهد العالمي للفكر الاسلامي ،دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع،ص227

2-1/المنهج الاحصائي:

هو دراسة عوامل معينة او متغيرات في عدد كبير من الحالات ،ولقد استخدمنا هذا المنهج لأنه يساعدنا في حساب وتصنيف البيانات التي تحصلنا عليها في الاستبيان الذي قدمنا خلال اجراء الدراسة ميدانية.وذلك بتبويب كل المعلومات الاستمارة فيجداول إحصائيةودوائر نسبية باستعمال برنامج excel

2-2/أدوات الدراسة:لقد ألزمتنا هذه الدراسة استعمال الأدوات التالية:

أ- الملاحظة:

هي توجيه الحواس لمشاهدة ومراقبة سلوك معين او ظاهرة معينة وتسجيل جوانب ذلك السلوك او خصائصه بهد ف الوصول الى كسب معرفة جديدة عن تلك الظاهرة او الظواهر.

استخدمنا هذه التقنية خلال مكان تربص في مؤسسة اتصالات وذلك من خلال ملاحظة سير العمل داخل هذا المؤسسة.

ب - الاستبيان:

يعرف بأنه مجموعة من الاسئلة المرتبة حول موضوع معين ،يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص المعنيين بالبريد او يجرى تسليمها باليد تمهيدا للحصول على اجوبة الاسئلة الواردة فيها

واستعملنا هذا الاستبيان كطريقة لجمع المعلومات عن طريق توزيع مجموعة من الاسئلة في استمارة توزع على الموظفين.

ت- المقابلة:

تعتبر المقابلة من الادوات الرئيسية لجمع المعلومات والبيانات في دراسة الافراد والجماعات الانسانيةكما انها تعد من اكثر وسائل جمع المعلومات شيوعا وفاعلية في الحصو ل على البيانات الضرورية لا يبحث.واستخدمت هذه التقنية في مكان تربص في بلدية ا لبيض.[1]

3-الاقترابات:تستخدم الاقترابات للإشارة الى معايير المستخدمة في انتقاء الاسئلة التي تطرح ضوابط التي تحكم اختيار موضوعات والمعلومات معينة او استعادها من نطاق البحث.

3-1-الاقتراب القانوني :ركز هذا الاقتراب على دراسة الاحداث والمواقف والعلاقات والابنية على الجوانب القانونية أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها والقواعد المدونة وقد استخدمنا هذا الاقتراب في ذكر القوانين وتنظيمات لنشرتكنولوجيا المعلو مات الاتصال في الجزائر.

3-2 الاقتراب السياسي:يتمحور هذا الاقتراب حول الديمقراطية دفاعا على اسس وقواعد ميتافيزيقية وانطولوجية وقانونية ،مؤكدا على الانتشار الحتمي لها اعتمادا على مفاهيم تطور وذلك من خلال مصطلح السياسة المعلوماتية وذلك على اساس مبادئ التقدم و التفوق.

3-3 الاقتراب المؤسسي:يولي اهمية البعد المؤسسي لدراسة الظواهر السياسية ويربط كل ذلك ببقية الاوضاع الاقتصادية والثقافية التي توجد بها المؤسسة فالمؤسسة اصبحت تحظى بأهمية كمحدد للسياسية العامة في علاقتها ببقية الشروط الاقتصادية والثقافية واستخدمت هذا الاقتراب في دراسة حالة مؤسسة اتصالات بالبيض وذلك من خلال شرح وتفصيل وصفي لمهام هذه المؤسسات.

[1] عمار بحوش ،محمد محمود ذنيبات ،مرجع سبق ذكره ،ص من 67 ، 75ص81

3-4 الاقتراب البنائي الوظيفي: هو مجموعة الانشطة الضرورية التي يعد انجازها ضروريا لبقاء النظام واستمراره ككل وان هدف النظام السياسي يتحقق عندما تنجز الابنية وظائفها المحددة لها .

3-5 الاقتراب النظمي: هو مجموعة من عناصر متفاعلة والمترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منظم وما يعنيه ذلك من ان التغيير في احد العناصر المكونة للنظام يؤثر على بقية العناصر واستخدمت هذا الاقتراب في التفسير النظري للسياسة المعلوماتية من جانب تحليل النظام.[1]

رابعا: أهميةالموضوع: تتلخص أهمية الدراسة في جانبها العلمي والعملي ومتمثل:

ا-الاهمية العلمية: تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور السياسة المعلوماتية في تحسين اداء الادارات العمومية ،وتحسين جودة الخدمات المقدمة بفضل التجهيزات التكنولوجية إلا ان مصطلح السياسة المعلوماتية لم يتناول بطريقة ميدانية التي تعتمدها الحكومة كأداة لتحقيق التنمية الادارية.

ب-الاهميةالعملية: تتمحور الاهمية العملية في الدراسة من خلال التعرف على اهم ماتوصلت اليه الادارة من تطور باستخدام هذه السياسة مواكبة بذلك التطوراتالتي جاء بها هذا العصر.

خامسا:حدود الدراسة

1/حدودمكانية: دراسة أنجزت في الجزائر بصفة عامة ودراسة واقع اتصالات الجزائر- البيض بصفة خاصة وذلك رغبة في تعرف على مؤسسة اتصالات وواقع السياسية المعلوماتية بهذه المؤسسة بهدف تحقيق التنمية الادارية ومعرفة اهم نقائص التي تعترضها.

2/حدود الزمنية: من2007-2017 تهتم دراسة بتتبع مراحل تطور السياسة المعلوماتية والتنمية الادارية،لان هذه الفترة عرفت العديد من اصلاحات للسياسة المعلوماتية التي كان لها انعكاس سلبي وايجابي على مستوى الساحة الوطنية والمحلية بهدف تحقيق التنمية الادارية.

سادسا:درسات سابقة

1/درسات المحلية ،العربية

1-1-دراسة جهيدة ركاش:حول"إشكاليات العلاقة بين إدارة التنمية والتنمية الادارية في الجزائر" توصلت هذه الدراسة إلا ان الجزائر لابد لها ان تهتم بإحداث التنمية الادارية والقيام بالعديد من اصلاحات في اجهزتها وسياستها الادارية في سبيل القيام ادارة تنموية فعالة وشاملة لكل الجوانب بالاضافة الى العلاقة التفاعلية بين التنمية الادارية وادارة التنمية ،كما تناولت العقبات التي تواجه التنمية الادارية في الجزائر والاستراتيجية البديلة لتفعيل التنمية الادارية [2].

1-2:دراسات احمد بدر في كتابه السياسة المعلوماتية واستراتيجية التنمية في مصر والوطن العربي وبعض البلدان الأوروبية والأمريكية والآسيوية والإفريقية وتوصل الى ضرورة تعديل السياسة المعلوماتية وواقعها في الوطن العربي فهي تمثل استراتيجية تنموية لحل المشكلات وتعميق الوعي بأهميتها ودورها في البناء التقدم العلمي والحضاري ووجوب رؤية السياسات المعلوماتية كجزء من الوضع الاجتماعي حيث تسعى الحكومة بقوتها الى تغذية الافراد بمعلومات[1]

---

[1] محمد شلبي ،**منهجية في تحليل السياسي ،المفاهيم ،الاقترابات ،الادوات**، الجزائر : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 1997 ص من 132 الى175ص

[2] جهيدة ركاش،اشكالية العلاقة بين ادارة التنمية والتنمية الادارية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والاعلام،جامعة بن يوسف بن خدة ،2007-2008 ،عدد الصفحات 249

المقدمة

3-1 وقدم دكتور موسى اللوزي دراسته الخاصة بموضوع التنمية الإدارية حيث تكلم فيه عن موضوع التنمية الاداريو وجميع العناصر المكونة لها بصفة مفصلة كضرورة حتمية للقضاء على التخلف الإداريوانعكاساته على المجالات الأخرى.

4-1دراسات استراتيجية مجلة فصلية محكمة صادرة عن دار الخلدونية للنشر والتوزيع الجزائر،العدد11،جوان 2010 والذي يحتوي على خمسة دراسات ومقالتين وقد اعتمدت على دراسة ابراهيم اسماعيل الحديد المعنونةباستراتيجية الحل للمشكلة التكنولوجية والمعلوماتية في الوطن العربي في ظل ضعف الاهتمامات السياسية العربية بحيث طرح تصور لإبعاد واثار مشكلات التكنولوجيا والمعلومات في الوطن العربي بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة وذلك من خلال معرفة واقع العربي في مجال المعلومات والعقبات والتحديات التي تواجهه وكيفية مواجهة العقبات واستراتيجية الحل[2]

5-1المجلة الجزائرية للسياسات العامة، الصادرة عن مخبر الدراسات وتحليل السياسات العامة ،جامعة الجزائر3،العدد08 اكتوبر2015 والذي يحتوي على خمسة مقالات وثلاثة مواقف نظرية،وقد اعتمدت على مقالة امال بوقاسموالمعنونة بالتحول الالكتروني كخيار استراتيجي وضرورة لإصلاح الادارة الجزائرية فقد تحدثت على مساهمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التغيير من النمط التقليدي لسير الادارة العامة الى توفير خدمات تجعل المواطن في وضع اكثر راحة ورفاهية بالإضافة الى اثر تطبيق الادارة الالكترونية على نوعية المخرجات الادارة العمومية واخيرا وضعية التحول الالكتروني في الادارة الجزائرية في اطار برنامج الاصلاح والتحديث[3].

2/درسات اجنبية

2-1"التنمية الادارية "، للكاتب باتر رودمن الذي تحدث عن العوائق الادارية والسياسية بالإضافة الى تعريف وصعوبات بناء التنظيم الاداري ووضع مخططات للتنمية الادارية . ونظريات التنمية الادارية[4]

سابعا: صعوبات الدراسة

يمكن اجمال الصعوبات التي واجهتني اثناء اعداد هذه الدراسة نذكر مايلي:

-نقص المراجع المتعلقة بموضوع السياسة المعلوماتية على مستوى الكلية

-قلة انتاجات الفكرية المتعلقة بموضوع السياسة المعلوماتية

ثامنا: اسباب اختيار الموضوع:

اولا:اسباب الذاتية:

-تتمثل في رغبةفي الاطلاع على هذا الموضوع والتعرف عليه خاصة وانه اصبح واقع يفرض نفسه

---

[2]ابراهيم اسماعيل الحديد واخرون،دراسات استراتيجية ، مجلة فصلية علمية محكمة ،العدد الصادرة في جوان 2010 ،الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، عدد الصفحات 142

[3]امال بوقاسم واخرون ،المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 08 اكتوبر 2015، جامعة الجزائر،عدد الصفحات 148

[4].Peter w .rodman.development administration OBSTACLE THEORIES AND IMPLICATION FOR PLANNING UNESCO;INTERNATIONAL INSTITUTE FOR EDUCATIONAL PLANNING PAGES54

-الرغبة في محاولة معرفة الجهود الحكومية ودورها في مدى تبني الادارات الجزائرية لهذه السياسة.

ثانيا :اسباب الموضوعية:

وتتلخص هذه الاخيرة من القيمة العلمية لهذا الموضوع اضافة الى توفر عنصر الجدية في الموضوع على المستوى الطرح الاكاديمي ومحدودية الدراسات و الابحاث التي تعنى بها ،وهو ما يشجع ويفتح امام الدارسين مزيدا من الاجتهاد ومحاولة اثراء الموضوع في جوانب النظرية والتطبيقية.خاصة وان هذا الموضوع حديث الساعة

تا سعا: هيكل الدراسة

في اطار معالجتنا لموضوع الدراسة قمنا بتقسيم الدراسة الى فصلين:

-**الفصل الأول:**بعنوان التأصيل النظري المعرفي للسياسة المعلوماتية والتنمية الادارية حيث تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث حيث عنون المبحث الاول بماهية السياسة المعلوماتية،وتناولنا فيه اولا :تطور تاريخي للسياسة المعلوماتية،ثانيا:مفهوم السياسة المعلوماتية ،ثالثا:مبررات وضع السياسة المعلوماتية وأهدافها،اما المبحث الثاني تمت تسميته بماهية التنمية الادارية:فتحدثنا فيه عن تطور التاريخي التنمية الادارية التاريخي ثانيا مفهوم وخصائصها ومقوماتها ثالثا مداخيل التنمية الادارية

-**الفصل الثاني** فكان بعنوان: واقع السياسة المعلوماتية والتنمية الادارية في الجزائر –حالة البيض.

وتم تقسيمه الى ثلاثة مباحث:الاول:واقع التنمية الادارية والسياسة المعلوماتية في الجزائر فتطرقنا في المطلب الاول الى تحليل مسار التنمية الادارية في الجزائر وفي المطلب الثاني حال السياسة المعلوماتية في الجزائر والمطلب الثالث حو ل علاقة تأثير السياسة المعلوماتية على التنمية الادارية

المبحث الثاني :فكان حول دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر- البيض،المطلب الأول قمنا بتعريف مكان التربص والمهام التي تقوم بها المؤسسة،المطلب الثاني كان حول الهيكل التنظيمي للمؤسسة اتصالات الجزائر -البيض، أما المطلب الثالث :فكان لتحليل عرض بيانات مجتمع الدراسة.هذا بالا ضافة الى المقابلة التي قمت بها في بلدية البيض،الهيكل التنظيمي لبلدية البيض

المبحث الثالث:فكان بعنوان منظور استراتيجي للإصلاح السياسة المعلوماتية والتنمية الادارية في الجزائر –حالة البيض

فتحدثنا عن تحديات اصلاح السياسة المعلوماتية والتنمية الإدارية في المطلب الأول ثم في المطلب الثاني تطرقنا الى اقتراح الية متمثلة في بناء نظام وطني للمعلومات وهي آلية داخلية والمطلب الثالث بعنوان تعاون وتكامل المشترك العربي لإصلاح العلاقة بين السياسة المعلوماتية والتنمية الادارية.

الخاتمة

قائمة المراجع والمصادر

قائمة الملاحق

الفصل الاول:التأصيل النظري المعرفي لمفهوم السياسة المعلوماتية والتنمية الاداري

التمهيد :

ان التأثير الكبير الذي اتت به تكنولوجيا المعلومات قد ادى الى بروز مفاهيم جديدة على الساحة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية .فالحديث اليوم يتمحور حول السياسة المعلوماتية بحيث تتضمن هذه السياسة مجموعة واسعة من العناصر المترابطة كالمعلومات ،اتصالات التكنولوجيا تطبيقاتها في مختلف مجالات العمل الانساني كما انها تنطوي على مجموعة القواعد و المبادئ العامة التي تنظم و توجه تدفق المعلومات بما يخدم الاهداف العامة للتنمية.

و من هنا يتبين ان سياسية معلوماتية تتجسد و تفعل على المؤسسات الادارية للتحقيق التنمية الادارية القائمة على اصلاح و تطوير الاجهزة الادارية من اجل الرفع من مستوى كفاءتها ،فهي تمثل القاعدة العملية التي تقف عليها المشروعات ادارة التنمية و خططها و اهدافها ،كما انها تسعى جاهدة الى جعل عمليات الادارة و طرقها و تقنياتها تتلاءم مع اهداف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ،التي يسعى كل بلد الى تحقيقها علاوة على ذلك فهي محور فعال و بعد رئيسي في استراتيجية التنمية الشاملة.

و من هذا المنطلق تشكل السياسة المعلوماتية عصب الحياة السياسية و الادارية في عصر اقل ما يقال عنه عصر المعرفة و المعلوماتية ،فهي وسيلة للإدراك مدى تناقض و الخلل في البنى السياسية في نفس الوقت نموذج عملي جديد قائم على التعاون بين المؤسسات الحكومية و اجهزتها الادارية ،فكل هذا ادى الى اشتداد المنافسة بين المؤسسات في ظل بيئة سريعة التغير ،و قصد مجابهة المنافسة اصبحت الادارة في المؤسسة تولي اهمية بالغة لتوليد و نشر المعلومات على مستوى المؤسسة و استحدثت لذلك نظام يعرف بنظام المعلومات قصد تحقيق النتائج المرجوة و الغايات التي تهدف اليها التنمية المستدامة من خلال اتخاذ القراراتلا تعنى فقط بالجانب الاقتصادي و لكن تتعداها لتمس الابعاد الاخرى و هذا ما سيتم التطرق اليه في المباحث التالية:

-المبحث الاول:ماهية السياسة المعلوماتية

المبحث الثاني:ماهيةالتنمية الاداريةالمبحث

الثالث:التفسير النظري لعلاقة السياسة المعلوماتية و التنمية الادارية

المبحث الاول :ماهية السياسة المعلوماتية

تشكل السياسة المعلوماتية محل اهتمام حيث تشكل الثروة والرافد الاساسي من روافد البناء الحضاري في مختلف مجالات الحياة .فقد ظافراتمجهودات العديد من المفكرين والسياسيين و المنظمات الدولية في تحديد مفهوم السياسة المعلوماتية، ما يلاحظ على ان السياسة المعلوماتية شانها في ذلك شان السياسة العامة ،فهي تعتبر جزءا من السياق العام السياسي فهي على صلة بالحكومة و قدراتها على التحكم،إلاان هدف السياسة المعلوماتية في حد ذاتها يتركز في كفالة تدفق المعلومات.و عليه فان فعالية و نجاع السياسة المعلوماتية يتوقف على مدى توفر المعلومات و ملاءمتها و مصداقيتها و دقة مصادرها التي تكون بمثابة محددات يسترشد بها القادة السياسيين.

لكن مايجب الاشارة اليه ان ثمة عدة تفسيرات نظرية مختلفة لها وهذا ما ادى الى تعدد مستويات تطبيقها هذا ما سيتم التطرق اليه :

المطلب الاول: مفهوم السياسة المعلوماتية

المطلب الثاني: التفسير النظري للسياسة المعلوماتية

المطلب الثالث: مستويات السياسة المعلوماتية

المطلب الأول:مفهوم السياسة المعلوماتية

لايوجد حتى الان تعريف شامل محدد جامع للسياسة المعلوماتية ،فتباينت تعريفات بين التبسيط و التعقيد و الذي مرده الى اختلاف زوايا النظر الى المصطلح و المنطلقات الفكرية لعلماء السياسة و المفكرين ،وذلكسيتم استعراض عدد من مفاهيم سياسة المعلوماتية بهدف الوصول الى ملامح عامة للسياسة المعلوماتية:

ثانيا:تعريفالسياسة المعلوماتية

لايختلف اثنان على وجود لبس وغموض حول مفهوم السياسة المعلوماتية كون هذا المصطلح حديث النشأةوقبل التطرق في الحديث عنه وعن ماجاء فيه من تعاريف لابد من تفكيك المصطلحيين وهما :السياسة و المعلومة.

ا/تعريف اللغوي والاصطلاحي للسياسة.

هناك مفاهيم متعددة و متباينة لكلمة السابقة و الواضح ان التباين هذه التعارف مرده الى اختلاف و تباين زوايا النظر مفكرين و علماء و الباحثين السياسة.

1/المعنى اللغوي للسياسة

السياسة هي القوة و الهيمنة التي تمثلها انواع الحكومات و تتسم بمفهومين:

مفهوم تقليدي ضيق يركز على ان السياسة هي ظاهرة دراسة الانماط السياسية للمؤسسات العامة

مفهوم شامل و معاصر ينظر للسياسة على انها علم دراسة الوظائف و الانشطة المختلفة و تركز على المنافسة و الصراع من اجل السيطرة و النفوذ [1]

والسياسة فعل السائس الذي يسوس الدواب سياسة أي يقوم عليها ويروضها والوالي يسوس الرعية أي يأمرهم[1]

---

[1] وضاح زيتون،**المعجمالسياسي**،عمان : دار اسامة للنشر و التوزيع،دار المشرقالثقافي،الطبعة الاولى،2005،ص213

حيث نجد لمصطلح السياسة أصولا في المدرسة العربية الإسلامية و إرهاصات في التراث العربي الأصيل و كيف نفسر ما ورد على لسان العرب القيام بالأمر بما يصلحه و قد فهم العرب السياسة بعدة معاني كالحكم ،الرياسة،التدبير بالإضافة الى انشغلهم بموضوع الامة و الامامة[2]

ان السياسة متأصلة في الوجود البشري نتيجة للاحتكاك بين الجماعات البشرية فيما بينها سواء داخل الدولة الواحدة او بين القبائل او حتى داخل الاسرة الواحدة ، و لهذا فان السياسة هي الحكمة و حسن التصرف على المستوى الفردي او العائلي او القبلي او الوطني او الدولي[3]و لهذا نجد في قوله تعالى : بسم الله الرحمن الرحيم « **يوتي الحكمة من يشاء** و **من يوتي الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا و ما يذكر إلا اولو الالباب** » صدق الله العظيم . سورة البقرة .

فتعبر السياسة عن الخلافة والولاية والحكم فجعلها القران الكريم امانة بيد الحاكم وضرورة عقائدية لهداية الانسان وإصلاح البشرية لتحقيق العدل وتطبيق القانون في قوله تعالى :بسم الله الرحمن الرحيم « **وعد الله الذي امنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم امنا يعبدونني ولا يشركون بي شيئا ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون** » صدق الله العظيم **الاية 55 سورة النور**

2/المعنى الاصطلاحي للسياسة

فقد عرفت السياسة بأنها"برنامج معد للقيم المستهدفة و الممارسات ، وهي وضع و صياغة و تطبيق التحديات و المطالب و التوقعات فيما يخص مستقبل علاقات الذات مع الغير."[4]

ويعرفها البعض الآخربأنهاالإكراه المخطط عمدا،أوأقوال تحدد غرض ووسائل و موضوع أشياء ممارسة الإكراه داخل سياق علاقة القوة في المنظمات[1]

---

[1] قحطان احمد سليمان الحمداني،**الاساس في العلوم السياسية** ،عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص15

[2] محمد محمود ربيع ، عبد الله الغنيم و اخرون،**موسوعة العلوم السياسية**،الكويت 1993،ص 102

[3] سرير عبد الله رابح ،**"دورالمعلومات في رسم السياسات العامة"**، ملتقى الوطني الاول حول السياسات العامة و دورها في بناء الدولة و المجتمع ،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة طاهر مولاي سعيدة ، 26 افريل 2009 ، ص03

[4] كمال المنوفي،**السياسة العامة و اداء النظام السياسي**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،1988،ص15

و هناك من عرف السياسة من زاوية محددة كعملية تحكم صنع القرار ،بحيث يصفها احمد رشيد بأنها"مرشد للتفكير في اتخاذ القرار ،فهي تحكم و تصف إجراء عملية اتخاذ القرارات في ضوء إطار محدد ،و هذا الإطار هو مجموعة من القواعد التي تحكم و توجه عملية اتخاذ القرارات."[2]

علاوة على ذلك فان السياسة هي فن قراءة الماضي ،و رصد الحاضر للوصول الى رؤية بخصوص المستقبل و السياسة قبل كل شيء هي نشاط اجتماعي يتعلق بالعلاقات المادية و الاجتماعية بين الناس .كما تعبر على النشاط الذي تقوم به المنظمات او الأطراف محددة [3]و من بين تعار يف الواردة كذالك ان "اصطلاح السياسة بصفة عامة يطلق على تلك القرارات الجوهرية التي تتم في منشاة معينة وتتصف بأطول مدى زمني و تتطلب اكبر قدر من المعلومات و التفكير الإبداعي و التأملي."[4]

و يتضح لنا جليا ان السياسة تتفاوت من حيث تعار يفها،فهناك من ينظر لها من زاوية سلوك المرتبط بالأشخاصو بالمؤسسات و هناك من يرى بأنها تفاعلات انسانية محملة بالتهديداو بالقوة .

ب/:تعريف اللغوي والاصطلاحي للمعلوماتية:برز مفهوم المعلوماتيةحديثا نتيجة لثورة المعلومات المعاصرة و ما تمليه من تكنولوجيا متطورة ،تعمل على تجميع و معالجة و نقل المعلومات باستخدام الحواسيب .

1:المعنى اللغوي للمعلوماتية

ادخل المصطلح الفرنسي لكلمة المعلوماتية أي informatiqueعام1962كترجمة للمصطلح الانجليزيdata processingمن طرف فيليبدريفسPhilippeDreyfusوهو مستخرج من كلمتي الاعلامinformation و اليautomatique

---

[1]سلوبالشعرواي جمعه وآخرون ،**تحليل السياسة العامة في القرن الحادي و العشرين**،القاهرة: مركز دراسات و استشارات الادارة العامة،2004،ص23

[2] ا حمد رشيد ،**نظرية الادارة العامة**، القاهرة: دار المعارف ،1987 ،ص13

[3]اسماعيل عبد الفاتح عبد الكافي ،**اسس ومجالات العلوم السياسية**،الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب،2012/2011،ص8-9

[4] علي الشرقاوي،**السياسات الادارية** ، الاسكندرية : المكتب العربي الحديث،1987، ص13

و يرد بهذا المصطلح الدلالة على مجموعة الفروع العلمية و التقنيات المتخصصة في معالجة المعلومات بوسائل اوتوماتيكية.[1]

اما في اللغة الفرنسيةinformationتشير الى فحوى عمليات الاتصال التي تهدف الى نقل و توصيل اشارة او الاعلام عنها و اتخاذ و وظيفتها في نقل المعارف[2].

و عبر القران الكريم في سورة الرحمن بقوله عز وجل :الرحمن(1)علم القران(2)خلق الانسان(3)علمه البيان(4)[3]

و البيان هنا يعني الحقائق و الاشياء المعروفة.

وتعني المعلومات ايضا لغتا :انها احدى المفردات المشتقة من (علم)وتتسم بثراء مفرداتهاو تنوع معانيها ،فهي تتصل بعدة معاني ،منها العلم،المعرفة،والتعليم،و الدراية الاحاطة و الادراك،و اليقين والوعي و الارشاد،و الشهرة و الاعلام و التيسير و تحديد معالم و غير ذلك من المعاني المتصلة بوظائف العقل و مايتم الحصول عليه و تلقيه بالبحث او الدراسة او التوجيه.[4]

2:المعنى الاصطلاحي للمعلوماتية:

يمكن تعريف المعلومات:بأنها بيانات تم تصنيفها و تنظيمها بشكل يسمح باستخدامها و الاستفادة منها أي انها بيانات معالجة .[5]

لقد استخدم لفظ المعلوماتية منذ اوائل الستينيات في الاتحاد السوفيتي و ارويا بمفاهيم مختلفة،ففي الاتحاد السوفيتي استخدم هذا المصطلح بالمفهوم التالي:

---

[1] عبد الحق ، **مدخل المعلوماتيةالعتاد** و **البرمجيات** ، البليدة : قصر الكتاب ، جزء الاول ، 2000 ، ص 6

[2] ابن منظور ،**لسان العرب**، بيروت : دار احياء التراث العربي،الجزء العاشر،1996،ص406

[3] سورة الرحمن ،الاية04

[4] احمد بدر ،**علمالمعلوماتوالمكتباتدراساتفيالنظريةوالارتباطاتالموضوعية**، القاهرة :دار غريب،1996،ص6

[5] عبد الله الحميدي، **نظممعلومات الادارية مدخل معاصر** ، عمان :دار وائل للنشر،ط 1، 2005 ،ص35

المعلوماتية هي تركيب علمي الذي يدرس تركيب و خصائص المعلومات العلمية متضمنا القوانين الحاكمة للاتصالات العلمية أي ان هذا المفهوم يرتكز على عدة عوامل منها :

-اعتبار مجال المعلوماتية علم مستقل في حد ذاته

-الاقتصار على دراسة المعلومات العلمية فقط من حيث التركيب و الخصائص

-الارتباط الوثيق بكل عمليات الاتصالات و نقل المعلومات[1]

تعريف الاكاديمية الفرنسية في عام 1966:

فهي علم المعالجة المنظمة و الفعالة للمعلومات على وجه الخصوص بواسطة استخدام المعدات الالية،و يلاحظ ان هذا المفهوم اهتم بجوانب التقنية المتصلة بالمعالجة الالية للبيانات و التي تستخدم فيها الحاسبات الالية.[2]

و يرى البعض بان المعلوماتية هي المجال الذي يدرس اساسا ظاهرة المعلومات ،و ماينبع عنها من نظم و اساليب تتصل بتجميعها و معالجتها و نقلها و استخدامها ،و بذلك يبعد الى حدكبير عن الوجهة التقنية التي كان يمثلها المفهوم الفرنسي السابق.[3]

و قد ذهب الفيلسوف الانثروبولوجي جريجوريبيستون الى تعريف المعلومات بأنها"أي اختلاف يؤدي الى اختلاف أي انها تؤدي الى تغير سلوك و فكر الافراد و اتخاذ القرارات.

و في تعريف اخر لمصطلح المعلومات فهي ناتج معالجة البيانات ،تحليلا او تركيبا لاستخلاص ما تتضمنه هذه البيانات ،او تشير اليه و منه نستخلص ان البيانات هي ركيزة المعلومات هي متغير مستقل الذي لايستحدث و المعلومات هي المتغير التابع[4].

---

[1] عبد الله حميدي ، المرجع سبق ذكره،ص34

[2]محمد محمدالهادى ،**التطورات الحديثة لنظم المعلومات المبنية على الكومبيوتر** ، القاهرة: دار الشرو ق،الطبعة1،ص34

[3]احمد فوزى ملوخية،**نظم المعلومات الادارية**،الاسكندرية : مركز الاسكندرية للكتاب، 2009 ، ص6

[4]نبيل علي، **العرب و عصر المعلومات** ، الكويت: سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون1994، ص43، 44

و عرفها دكتور احمد فوزى ملوخية ان المعلومات هي بيانات قد تم معالجتها بشكل اعطى لها معنى بالنسبة لمستقبلها ،او مستخدمها و اضاف اليها قيمة حقيقية او مدركة بالنسبة لعمليات صنع القرارات الحالية او المستقبلية.[1]

في حين تعرف المعلومات بأنها أي مادة موجودة في حيز الفضاء ،و في المجال الحاسوبي ،ادخال المعلوماتومعالجتهاو استرجاعها و تخزينها،و استخدامها بجميع انواعها النصية والصوتية و التصويرية ،معلومات تدل على معنى تحققت نتائجها من خلال معالجة البيانات الخام في نظام الحاسوبي.[2]

و يمكن ان نستخلص ان المعلومات هي ذلك المفهوم او المعرفة المستخلصة من البيانات التي يتم تصنيفها ،و تحليلها للحصول على نتائج نهائية معلومات و التي من شانها ان تؤدي الى زيادة الوعي ،و المعرفة في مختلف النشاطات وهي معدة للاستخدام لغرض معين و في وقت محدود من طرف المستفيدين فهي مورد بدونه لايمكنللإنسان استثمار أي مورد اخر.

ج/:تعريف السياسة المعلوماتية

ومن هذا المنطلق فان السياسة المعلوماتيةبحسب روبرت استون "هي الاطار التحليلي الاوسع الذي قد تتحدد بداخله العلاقة بين الوحدة الحكومية ،و بيئتهاوحسببلجيتس هي معرفة كيف تكسب او كيف، وماذا تستثمر بل يمكن ان تشير السياسة المعلوماتية الى جملة من الاسس و المبادئ و المعايير المتخذة لدى الحكومة معينة فيما يتصل بتنظيم البنية المعلوماتية المتضمنة اساسا التكنولوجيا المعلوماتية.[3]

اما بالنسبة للمفكر احمد الرشيد فسياسة المعلوماتية تعبر عن خطط او برامج او اهداف عامة ،او كل هذه معا يظهر منها اتجاه الحكومة لفترة زمنية بحيث يكون لها مبرراتها ،و هذا يعني ان السياسة المعلوماتية هي تعبير عن توجيه السلطوي او القهري لموارد الدولة.[4]

---

[1]: احمد فوزي ملوخية، المرجعنفسه، ص08

[2] عبد الغفور عبدالفتاح، **معجم مصطلحات المكتبات و المعلومات**، الرياض:مكتبة الملك فهد الوطنية، 2000، ص155

[3] لخضر بن دادة،"**اثر السياسة المعلوماتية في تفعيل الدور التنموي للإدارة المحلية**،"مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني لتسير الادارة المحلية الجزائرية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ، جامعة سعيدة7-8 ديسمبر2016 ،ص02

[4] احمد رشيد ،**نظرية الادارة العامة،السياسة العامة الادارة**، القاهرة : دار المعارف،الطبعة الخامسة، 1981،ص83

اما كوشرين فيعرفها بأنها الطريق المقصود الذي تتبعه هيئة حكومية للوصول قضية ذات اهتمام عام ،كما ان صناعة هذه السياسة تتطلب الاختيار بين عدة اهداف و بدائل .

كما تعرف ايضا انها سياسة توجهها الدولة لتنسيق جميع المسائل المتعلقة بتنظيم ،و بث المعلومات أي الاهتمام بوسائل الوصول الى المعلومات.[1]

هذا وتعرف موسوعة عله المكتبات و المعلومات السياسة المعلوماتية بأنها مجال يضم كلا من علم المعلومات و السياسة العامة ،وينظر فيه على انه سلعة مرتبطة بحقوق الملكية الفكرية،وانها مورد ينبغي اقتناؤها و حمايتها و تقاسمها و معالجتها و ادارتها مع الاخرين.

اما الباحثة إيزتشيتز فترى ان فكرة عمليات نقل المعلومات تقع في بؤرة السياسة المعلوماتية و لكنها لا تحضر هذه العمليات بالتفصيل، أي ان السياسة المعلوماتية تشمل مجموعة من القوانين و القواعد و التوجيهات التي تدير دورة حياة المعلومات ،بما تتضمنه من تخطيط و انتاج و جمع و اتاحة وبث واسترجاع ذلك بناءا على التطور اقتصادي و عالمي[2] .

كما يبدوا ان السياسة المعلوماتية مجال يشمل كل من علم المعلومات و السياسة العامة و ينظر فيه الى المعلومات من منظورين :الاول:انها سلعة مرتبطة بالنظرية الاقتصادية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية و الثاني انها مصدر او مورد ينبغي جمعها م اقتناؤها و حمايتها و تقاسمها مع الاخرين و معالجتها و ادارتها.

و تشمل السياسة المعلوماتية ايضا مجموعة البيانات اللازمة لخلق ،و تطبيق جملة برامج معلوماتية ضمن اطار التطور الاقتصادي العالمي .[3]

فضمن هذا الاطار تشكل السياسة المعلوماتية مجموعة التشريعات و القوانين و النظم ،التي تعنى بإنتاج و اقتناء المعلومات وتنظيمها سواء على المستوى الوطني او اقليمي او العالمي بغرض الاستفادة منها.

---

[1] محمود الهوش ابو بكر،**التقنية الحديثة في المكتبات و المعلومات** ،الاسكندرية : مكتبة الاشعاع للطباعة 1996،ص 91،92

[2] احمد بدر و اخرون ،**السياسة المعلوماتية و استراتيجية التنمية ،دراسات شاملة لمصر و الوطن العربي** ،القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع 2001 ،ص 15،16

[3] احمد بكر الهوش،**التقنية الحديثة في المعلومات و المكتبات** ، القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع ،الطبعة الثانية ،2003،ص28

اولا:التطور التاريخي للسياسة المعلوماتية

و قبل التطر ق الى مفهوم السياسة المعلوماتية لابد من القاء نظرة حول التطور التاريخي لهذه السياسة و التي مرت بثلاث مراحل :

1-المرحلة التقليدية : اهتمت ادبيات الفلاسفة والمفكرين السياسيين الاوائل بنظم الحكم وعلى بناء المؤسسي للحكومة والتبرير الفلسفي لوجودها ،ومن ثم كان الانشغال بدراسة الدستور وشكل الدولة ومهام المؤسسات الدستورية الثلاث من حيث التكوين والصلاحيات وبالتالي اقتصرت هذه الجهود التقليدية على المؤسسات الرسمية فقط دون الاهتمام بالفواعل الاخرى واعتبار الدولة الوحدة الاساسية للتحليل .كما اهملت العلاقة بين الاطار الدستوري المؤسسي ومضمون السياسة المعلوماتية [1]ومن هنا كانت تبدوا سياسة المعلوماتية في شكل قرارات فهي تعتبر وجها للقانون و العلاقات المتفاعلة بين المؤسسات الرسمية في ظل الاطر القانونية.

ومن جهة ثانية كانت المرحلة الكلاسيكية تركز على عملية اتخاذ القرار بشان السياسة المعلوماتية و المفاضلةبين البدائل و صنع القرار الاكثر عقلانية تجسد السياسة المعلوماتية سلسلة من الاهداف و الوسائل و الاساليب و النتائج[2]

في قطاع المعلوماتي و التي تكون قيمتها اعلى من تكلفة الحصول عليها بحيث تكون هذه المعلومات ذات جودة وكفاءة و فعالية.[3]

ووجود هرمي فيه شكل من الرقابة و جود مبادئ و خصائص محددة يمكن تعميمها.

---

[1]عبد النور ناجي مبروك ساحلي ، **تحليل السياسة العامة للدولة تأثر السياسة التشغيلية للدولة بالوضع السياسي والاديولوجي**، القاهرة :دار الكتاب الحديث،ط 1 ،2016 ، ص 41 ، ص42

[2]امين المشاقبة،**السياسة العامة اطار النظري تحليلي** ، عمان: الجامعة الاردنية،2015 ، ص4

[3]سيد صابر تعلب،**نظم المعلومات الادارية** ، عمان: دار الفكر ناشرون و موزعون، الطبعة الاولى،2010،ص45

وعليه فان هذه الدراسات تغلب عليها النظرة الوصفية والدستورية ويتجاهل هذا الاقتراب عموما السلوك السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الذي تتحرك فيه المؤسسات باعتبارها الركائز التى تقوم عليها السياسة .وكانت تؤكد على مدى تطابق السياسة المعلوماتية باعتبارها نشاط حكومي رسمي مع القواعد القانونية.

2-مرحلة المدرسة السلوكية: لا تنتشر الثورات العلمية بصورة فجائية و انما تحتاج الى عملية تفاعل فكري زمني يتحول فيها انصار النموذج القديم تدريجيا الى جديد و من هنا فان المدرسة السلوكية لم تنشا بقرار فجائي و انما تمتد جذورها لفترات سابقة و شهدت هذه المرحلة تطورا في مختلف المفاهيم و منها مفهوم السياسة المعلوماتية و بروز الاتجاه السلوكي ،حيث انتقل التركيز من المؤسسات الى عمليات و سلوك و دراسة الاسس الاجتماعية, و النفسية للسلوك الفردي و الجماعي ووظائف الجماعات المصلحة و الاحزاب السياسية ،و العلاقة بين السلطة التشريعية و التنفيذية و القضائية ،و تحليل اثر القوى السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ,و كذلك تقويم نتائج هذه السياسة على المجتمع المتوقعة و غير المتوقعة.[1]

و من جهة اخرى كانت هذه النظرية تحتوي على اهداف متعددة و مقبولة و في نفس الوقت السياسة المعلوماتية كانت تتكيف مع البيئة المحيطة و تستند الى نظرية البيئة و الاتصالات و صنع القرار[2].

و عليه فان هده الثورة نقد للاقتراب القانوني و الذي يعتبر معياري و غير علمي و صب هذا الاقتراب على سلوكيات اعمال الحكومة، و تحليلها و دراسة القواعد النفسية و الاجتماعية ،و ما يتم في هذه المؤسسات من عمليات و انماط غير ان هذه المرحلة لقيت اهتماما جزئيا محدودا.

3-المرحلة ما بعد السلوكية : لقد تلاشى النموذج التقليدي بفعل التطورات التي حدثت على مستو العلم و النموذج المعرفي بظهور الوضعية المنطقية و فلسفتها الهادفة الى جعل العلوم الاجتماعية على شاكلة العلوم

---

[1] نصر محمد عارف ، **ابستومولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي نظرية المنهج** ، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،ط1 ،2002،ص244

[2] امين المشاقبة،المرجع سبق ذكره،ص4

الطبيعية ،و بمنهجيتها و قد ارتبط ظهور المدرسة السلوكية بصعود الولايات المتحدة الامريكية كقوة عالمية مثلت بيئة محضة للثورة السلو كية التي سعت للوصول الى نظرية عامة شاملة تنطبق على الزمان و المكان.[1]

وقد حددت هذه المدرسة كيفية تحليل السياسة المعلوماتية ووضعها، و التبصر في اهدافها ومضمونها ،و التجديد البين لأساليب تنفيذها في اطار الامكانيات المتاحة و كان هدا نتاجا للدور المتعاظم للدولة في مختلف شؤون المجتمع

ثالثا:اهداف السياسة المعلوماتية

-الاتصالات:تحقيق بنية اساسية للاتصالات و المعلومات عن بعد تتميز بالكفاءة و انخفاض التكاليف.

-الارتفاع بمستوى الانتاجية و **التنافسالصناعي** و **التجاري:**أي تشجيع المؤسسات على استخدام المعلومات كمورد اقتصادي يفتح باب للمنافسة الافضل ،لذا فالتحول الاساسي سيكون بالتحرك نحو الصناعات كثيفة المعرفة و هذه من شانها ان تزيد من قيمة المضافة لكل عام و اذا ماتم ذلك فانه يؤدي الى زيادة الفعلية في الدخل لكل فرد

-الارتفاع بمستوى التعليم و التدريب:القوة العاملة الماهرة هي رأس الحرية في مجتمع المعلومات و في قطاع المعلومات و المعرفة ذلك للاستجابة للاحتياجات المؤسسات كثيفة المعرفة.[2]

-تحقيق التماسك الاجتماعي :يأتي عن طريق تسريع النمو الاقتصادي و تقريب الفوارق بين الذين يمتلكون والذين لايمتلكون داخل المجتمع الوطني.[3]

-رابعا:مبررات وضع السياسة المعلوماتية

1-تعكس السياسة المعلوماتية عادة رغبة الدولة في اتخاذ القرارات متصلة بالتنمية،والتطوير الاقتصادي و الاجتماعي.

---

[1] المرجعنفسه، ص 283

[2] منال السيد احمد على ،**خصائص مجتمع المعرفة و شموله لمجتمع المعلومات و سياسته مدى توافق السياسة المعلوماتية الصينية للمجتمع المعرفي المصري و العربي** ،الاسكندرية : مجلة علمية محكمة،العدد14 ،فبراير2015،ص16

[3] منال السيد احمد على، المرجع سبق ذكره،ص16

2-تعكس السياسة المعلوماتية دور الدولة في تنظيم انشطة المعلومات بحيث تكفل الافادة منها في جميع القطاعات عن طريق التنسيق ،والتعاون و المشاركة في المصادر و تبادل المعلومات محليا ودوليا ،اضافة الى كفالة تطبيق معايير و انشاء مراكز المعلومات وقواعد و نظم المعلومات و غيرها.

3-تعمل سياسة المعلوماتية على تحديد مسؤولية مختلف المؤسسات التي تخدم القطاع المعلومات باعتباره اساس التنمية

-ترسم السياسة المعلوماتية دور القطاع المعلومات في ارساء قواعد التنمية و تطبيق تكنولوجيا المعلومات بما في ذلك الحواسيب الالية و الاتصالات عن بعد.

-تشجع السياسة المعلوماتية على وضع البرامج المعلوماتية اللازمة في قطاعات التعليم والبحث و التنمية بما يكفل الاستخدام الامثل للمعلومات من اجل زيادة القدرات الابتكارية و الابداعية.

-تضيق الفجوة المعلوماتية بين الذين يملكون و الذين لايملكون و ذلك لضمان الانسياب و التدفق الحر المعلومات[1]

المطلبالثاني:التفسير النظري للسياسة المعلوماتية

تتضمن السياسة المعلوماتية العديد من التفسيرات نظرا للاختلاف و تنوع الاتجاهات و المجالات و الافكار التي تقوم عليهابالإضافة الى كونها حديثة النشأة و لم تحظ في اطار علم المصطلحية السياسية لان يكون ذو تفسيرات خاصة وواضحةوهذاماسيتم التطرق اليه

اولا: منظور القوة:ان منظور القوة يعكس امكانية الصفوة في حصولها على القيم عبر التأثيرعلى قوة الاخرين في المجتمع و حسب فهمي خليفة الفهداوي السياسة المعلوماتية هي انعكاسات لوجهة نظر او ارادة اصحاب النفوذ و القوة الذين يسيطرون على محاور التنظيم المعلوماتي.[2]

---

[1] اسماعيل المتولي ،ناريمان،**اتجاهاتالحديثة في ادارة و تنمية مقتنيات المكتبات و مركز المعلومات**،القاهرة: دار المصرية اللبنانية ،2001،ص56،57

[2] فهمي خليفة الفهداوي،**السياسة العامة منظور كلي في البنية و التحليل** ،عمان : دار المسيرة للنشر و التوزيع، ط1 ،2001،ص16

وقد عبر هارولدلازويل و اخرون هي "انعكاساللإرادة اصحاب النفوذ الذين يسيطرون على النظام السياسي و مؤسساته[1].

1- الجماعات الضاغطة : تعرف الجماعات الضاغطة بأنها مجموعة من الافراد يلتقون في الاهداف و خصائص معينة يسعون للأحداثا لتأثيرات المطلوبة في السلوك الذي يتخذه صانع القرار تجاه قضاياهم ،و مطالبهم و محاولة فهم للاتخاذ موقف فهي تساهم في بلورة المطالب ،و تجميعها و ايصالها و طرح البدائل من جهة و من جهة اخرىفي تزويد اصحاب القرار بالمعلومات الواقعية.[2]

كما تساهم السياسة المعلوماتية في تنمية قدرة الجماعات الضاغطة في التواصل ،و تنظيم نفسها و تمكن الجماهير بالحصول على معلومات باعتبارها قوة تساعد الجماعات الضاغطة في تحليل ،و فهم أي نشاط سياسي و تساعد على فرض الارادة و حمل المجتمع على تحقيق رغبة ما او تنفيذ سياسة ما

بحيث يقع على عاتق هذه الجماعات تنظيم المعلومات لمواجهة مشكلات ،و ممارسة النفاذ و السلطة تجاه الاخرين و مراقبتهم و التحكم فيهم ،و التأثير في افعالهم و كل هذا بغية تحقيق غاياتها بالإقناع او بالإكراه و عليه فسياسة المعلوماتية يمكن ان تكون انعكاساللإرادة اصحاب النفوذ، و هي تشكل احد اهم قنوات المعلومات و الاتصال السياسي.

2-المجتمع المدني: لقد اصبح الاهتمام بموضوع المجتمع المدني باعتباره الفاعل الاساسي في تاطير و التشريع للسياسة المعلوماتية، و تمثيل المواطنين و ضمان مشاركتهم البناءة في اقتراح الحلول لمشاكلهم و ايصالها الى صانعي القرار بالطرق و اساليب الحديثة من جهة ، و تطوير مشاركتهم في رقابة شؤون الحكومية من جهة ثانية[3] ان مشاركة المجتمع المدني في رسم السياسة المعلوماتية عن طريق تحديد الافضل للاحتياجات و المطالب و زيادة كفاءة في التنفيذ،بالإضافةالى تعزيز الاستدامة و الحلول ابتكارية و سد الفجوات و الثغرات. و تمثل الحاجة الاساسية في مجال التطوير السياسة المعلوماتية في توفير اليات اكثر فعالية لضمان

---

[1] بارة سمير،**السياسة العامة دراسة في المفاهيم و الفواعل**،قسم العلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،ص04

[2] ابراهيم درويش ، **النظام السياسي دراسة فلسفية تحريرية** ،القاهرة : دار النهضة العربية 1968،ص201

[3] ابراهيم درويش، المرجع سبق ذكره ،ص202

مساهمة ذات النوعية عالية من تنظيمات المجتمع المدني في عملية تطوير و تقيم مدى فعالية سياسة المنتهجة و تشجع افراد على مطالبة بحقوقهم.

فحركة المعلومات والمعطيات المتاحة لمنظمات المجتمع المدني تساعد صناع السياسة المعلوماتية كما ان اطلاع المجتمع المدني عن طبيعة السياسات الحكومية وميزانيتها يمكن ان تزيد من دوره في صنعها اضافة الى مشاركته في تقيم مدى فاعلية السياسات المنتهجة .

3-**الحزب السياسي** يعرف على انه تنظيم سياسي له صفة العمومية والدوام وله برنامج يسعى بمقتضاه للوصول الى السلطة [1] ، بحيث يسعى الحزب الى توفير الاحتياجات الاستراتجية من المعلومات التي تضمن قرارات السليمة في جميع القطاعات وعلى مختلف مستويات المسؤولية فكلما كانت المعلومات تتميز بالدقة والاستمرارية كلما كان للحزب دورا هاما لتشكيل السلطة وتحديد بيئتها او تغيرها وتحديد مساراتها وتوجيه عملية رسمها فهي تؤثر في صانعي السياسة المعلوماتية، ومنفذيها ويرتكز دور السياسة المعلوماتية في تزويد المواطنين بمعلومات ومناقشة القضايا العامة في وسائل الاعلام بطريقة مفتوحة تزود المواطنين بتبصر اعمق في المشاكل العامة ،وبوعي اشمل بحقائق والمصالح والبدائل المتعلقة بها كما تقوم بتشجيع المشاركة في صنع القرار على كافة المستويات الشعبية فالمحليات ووحدات الانتاج ومرافق الخدمات .

لتأثير الاحزابالسياسيةفيرسمالسياسةالمعلوماتيةيمكن ان يتمحور في البناءالسلطوي ،اوداخلهو من بين الوظائف التي تقوم بها الاحزاب السياسية ،بلورة المطالب و القضايا العامة التي تناقش عند رسم السياسة المعلوماتية و اثارة الرأي العام حولها و محاولة اقناع الموطنين بتبني المواقف التي تتخذها هذه الاحزاب للضغط على الحكومة.

ثانيا :منظور تحليل النظام : باعتبار النظام مجموعة من الاجزاء تشكل فيما بينها نسقا من العلاقة المتبادلة في اطار تلك الوحدة الكلية ،ومن جهة اخرى يمثل النظام وحدة التحليل الرئيسية باعتباره مجموعة من العناصر المترابطة و المتفاعلة ،و عليه فان اية ظاهرة يمكن معالجتها كنظام أي ككل مركب من عدة اجزاء

[1] ليمام سالمة بارة سمير ،**صنع السياسات العامة دراسة في المفاهيموالمنهجية والبيئة**،عمان : د ار مجد لاوي للنشر والتوزيع ،ط1 ، 2014 ، ص27

يرتبط كل منها بغيره و يؤثر فيه و يتأثر به[1] ينظر اصحاب هذا الاتجاه امثال دافيد استون و جبريلالموندالى السياسة المعلوماتية كنتيجة من نواتج النظام السياسي ،تتفاعل مع البيئة المحيطة الشاملة التي تشكل فيها المؤسسات و السلوكيات و العلاقات اصولا للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي[2]وهذا يبين لنا العلاقة البيئة بالنظام السياسي و هذا اتجاه ركزعلى الدور الذي يلعبه الجانب الايكولوجي في صنع و تنفيذ الاغراض ذات الطبيعة المعلوماتية في المجتمع و اعطاء نظرة واسعة على ان تنظيم يجب ان ينبثق من البيئة التي ينتمي اليها ، ويعمل النظام على اساس انه يستمد مداخلاته والمساندة من البيئة المحيطة الداخلية والخارجية التي يقوم بها بتصريف مخرجاته السياسة المعلوماتية والمتمثلة في تبني تقنيات المعلوماتية و توظيفها بما يسهم في تقدم المجتمع ورقيه , و اصدار القرارات والأفعال في كون النظام السياسي يستجيب لمطالب المجتمع لإنتاج السياسة المعلوماتية التي تعد استجابة لهذه المطالب [3]اما التغذية العكسية التي تقوم بالربط بين نقطتي البداية و النهاية بين مدخلات و المخرجات كرد فعل لما قد حدثه المخرجات من اثار في البيئة سلبا او ايجابا .

غير ان الواقع يؤكد في غالب الاحيان ان النظام السياسي يفرض السياسة المعلوماتية على المجتمع بعيدا عن فكرة المطالب, فهي وسيلة لتحقيق النظام السياسي وغاياته وفي الاخير هي تشكل نظام اتصالي تقوم على نقل المعلومات بين الفاعلين والسياسيين وتتوقف صناعة القرار على مدى توفر المعلومات ودقتها وتزداد كفاءة النظام اذا كانت الاستجابة للمعلومات المستقبلية تتواءم مع درجة اهميتها .

ثالثا :المنظور المؤسسي الحكومة

تعرف الحكومة على انها سلطة تمارس السيادة في الدولة لأجل حفظ النظام و التنظيم الامور داخليا و خارجيا[4]

---

[1]ثامر كامل محمد الخزرجي،**النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة** ،عمان : ،دار مجدلاوي للنشر و التوزيع،الطبعة الاولى،2004،ص55

[2] بارة سمير،**السياسة العامة دراسة في المفاهيم و الفواعل، مرجع سبق ذكره** ،ص06

[3] بارة سمير ، المرجع سبق ذكره، ص41

[4]جيمس اندرسون،**صنعالسياسة العامة** ،ترجمة عامر الكبيسي،الاردن : دار الميسر للنشر و التوزيع ،الطبعة الاولى،1999،ص15

و يؤكد فهمي الخليفة الفهداوي على ان الحكومة فضلا عن كونها بنية تنظيمية تتمثل بالأجهزة و المؤسسات التي تقوم بوضع القواعد القانونية ،و تنفيذها الى جانب كونها كممارسة تمثل عملية اتخاذ القرارات.[1]

كما عرفها منريتوتي:سياسة المعلوماتية من منظور الحكومة هي تلك الوسائل ا لعقلانية الفنية لمعتمدة من خلال الحكومة في سبيل احداث تغيرات داخل النظام المعلوماتي للدولة.[2]

ان الجهود التي تبذلها الحكومة لتفعيل السياسة المعلوماتية لايمكن ان يكتمل إلا بوجود نظام اتصالات فعال الذي يضفي الديناميكية للمنظمة ,ويمكن الحكومة من الوصول لأهدافها المسطرة .

فيرى جيمس اندرسون بأنها برنامج عمل مقترح للحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الغرض المستهدف و المحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول للأهداف او لتحقيق غرض مقصود متمثل في تبني التقنيات المعلوماتية وتوظيفهاو هي برنامج عمل هادف يعقبه فردي او جماعي في التصدي لمشكلة او قضية ما.[3]

و بما ان الحكومة تمتلك السلطة على مجموع الافراد المجتمع و لها مسؤولية عنهم لذلك فان عليها ان تضع سياسة معلوماتية التي تتناول كل مستلزمات المادية من بينها الحواسيب والآلات الالكترونية التي تعتبر اساس هذه السياسة وذلك في اطار تحديث المنظومة الادارية،وتشكل السياسة المعلوماتية المجال الذي تختاره فيه الحكومة و مالا تختارهوعليه تقوم الحكومة بتحسين التشارك في المعلومات ،و تخزينها في شكل رقمي بغية الوصول الى الوثائق و تخزينها عبر نظام المعلومات.[4]

فضمن هذا الاطار تشكل المعلومات مصدر القوة بالنسبة للحكومة في رسم ملامح اعمالها فالسياسة المعلوماتية هي مجموعة الاجراءات و القواعد التي تتخذه الحكومة لتكفل انسياب المعلومات المستخرجة بالشكل المطلوب لمستخدميها بأكبر مقدار من الدقة و الكفاءة ,فهي اسلوب منهجي الذي تتبعه الحكومة

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي ،المرجعسبقذكره2001،ص34

[2] فهمي خليفة، المرجع نفسه ، ص 35

[3] جيمس اندرسون،مرجع سبق ذكره،ص14،15

[4] بيل جيتس،**المعلوماتية بعد الانترنت،طريق المستقبل** ترجمة عبد السلام رضوان ،الكويت : مجلة عالم المعرفة ،المجلس الوطني للثقافة و الفنون والاداب ،العدد231 مارس1998 ، ص159

بهدف وصل و تحليل الاعمال التي تقوم بها من فعل او تقرير ,و علية فان السياسة المعلوماتية تمثل موردا استراتيجيا لحفظ مصالح و اقامة التوازنات ,فالحكومة تسعى لدعم البنى الاساسية للمعلومات في الدولة و ذلك لمواجهة مشكلات بسرعة اكبر و تكاليف اقل ,كما تقوم بتبادل المعلومات فيما بينها من جهة وبينها و القطاعات الاخرى من جهة ثانية.

-رابعا:الفواعل الرسمية لصنع السياسة المعلوماتية

-السلطةالتشريعية:من اهم المنظمات الرسمية الحكومية التي تضطلع اساسا بتشريع اللوائح و الانظمة و القوانين ووضع القواعد العامة التي تنظم مختلف اوجه الحياة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية.[1]

و عليها تتوقف صناعة القرارات المتعلقة بالسياسة المعلوماتية ,و ماتتضمنه من مدى توفر المعلومات و دقتها من جهة و من جهة اخرى يعد الاعلام الجسر الاسرع الذي يعبر من خلاله البرلمان للمجتمع فيأخذ منه و يعطيه بحيث نجد ان مختلف المجالس البرلمانية اليوم اصبحت تعتمد على مواقع الكترونية متخصصة ,و كذالك صفحات بأسمائهما على مواقع التواصل الاجتماعي رغبة من القائمين على تلك البرلمانات في الرقي بعملية التواصل و عليه يسهم الاعلام بقوة في ربطه بمؤسسات المجتمع المحلي الحكومية و الاهلية كما يزود المجتمع بأهم المستجدات على الساحة البرلمانية و عرض الجلسات و الانشطة و الفعاليات و ما يرتبط بها[2]

وغالبا ما تعكس السياسة المعلوماتية على المستوى التشريعي توجهاتها المجتمعية الانسانيةالتي تربطها بالمجتمع و جمهور الناخبين ,و تسعى في اقرارها لتلك السياسة على خلق التوازن بين المطالب الاجتماعية وبين القدرة التنفيذية للحكومة

وبهذا الفهم تشكل ا لسياسة المعلوماتية بعدا هاما من ابعاد الالتزامات القانونية و الشرعية حيث بمجرد اقرارها من قبل صانعيها لابد ان يصدر قانونا او مرسوم يمنع بدوره او يجيز تصرفا او سلوكا معين.

---

[1] فرح ضياء مبارك و محمد معتوق عبود، **الية رسم السياسات العامة للحكومات المحلية** ، عمان : دار الاعتصام العلمي للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى 2016ص32

[2] علي عبد الفتاح ، **الاعلام البرلماني و السياسي** ، عمان : دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، ص 14-15

-السلطة التنفيذية:اننا نعيش مرحلة يطلق عليها مرحلة هيمنة التنفيذية و فيها تكون فعالية الحكومة معتمدة كليا على القيادة التنفيذية في رسم و تنفيذ سياسة المعلوماتية [1]

و غالبا ما تضطلع هذه السلطة بتنفيذ السياسة المعلوماتية عبر المؤسسات ,و الهيئات و الاجهزة الادارية من و التزام بمدى بإتاحة المعلومات الى الافراد العاملين بالمؤسسات الادارية بدقة و كفاءة و, توفير موارد المادية اللازمة للتحقيق هذه السياسةفهي مخرج رئيسي للحكومة و في نفس الوقت مدخل اساسي للجهاز الاداري.

-السلطةالقضائية:فهي بمثابة رقيب قضائي على السياسة المعلوماتية بسب قيامها بالمراجعة الدائمة و المنتظمة للقوانين المعبرة عنها ,فهي تقرر ما اذا كانت السياسة المعلوماتية تتماشى مع الدستور ام لا فهي تلعب دور الوسيط بين واضعي السياسة المعلوماتية و بين مطبقيها من خلال توضيح و التفسير السليم و القانوني و التأكد من تطبيق الأوامر المتعلقة بالسياسة المعلوماتية فهي تشكل دورا حيويا داخل المحاكم[2].

خامسا: منظور الاشتراكي للسياسة المعلوماتية:

تشكل الاشتراكية فكر اقتصادي و سياسي و اجتماعي و بحيث يمثل الصراع اساس السياسة المعلوماتية و عليه ركز كارل ماركس على نموذج الصراع الاجتماعي في فهم و تفسير السياسة المعلوماتية ، و من هنا يبدوا ان المجتمع يتكون من فئات من البشر و مؤسسات تختلف مصالحهم بشدة ,و منه تحاول الطبقة البرجوازية باعتبارها مصدر القوة و ما تملكه من معلومات و مؤسسات اعلامية الى تحقيق مصالحها الخاصة في اطار المنافسة مع الاخرين

و توجيهها لما يضمن استمرار هذه الهيمنة .[3]

و بالتالي مما يجعل السياسة المعلوماتية و ما تتضمنه من معلومات و اتصالات مرتبطة بصراع الطبقات الاجتماعية في امتلاك مصادر القوة التي توصلها الى الحكم.

---

[1] جيمس اندرسون، مرجعسبقذكره ، ص 58

[2] وصال نجيب العزاوي ، **مبادئ السياسة العامة** ، الاردن : دار اسامة للنشر و التوزيع ،2003 ص 48

[3] جمال محمد ابو شنب ، **السياسات الاعلامية** ، دار المعرفة الجامعية ،2009 ص ،57الى61

سادسا: منظور الليبرالي لسياسةالمعلوماتية

من هذا المنظور كان شعب يحظى بمجموعة من الحقوق و الحريات الفردية فكان الشعب هو صاحب السيادة الحقيقية

في صياغة و تنفيذ السياسة المعلوماتية من جهة ،و الحق في مراقبتها للتأكد من صلاح قراراتها و احكامها من جهة اخرى، والسمة الرئيسية اهذه الايديلوجية تتمثل في ان الافراد هم اشخاص سياسيين و ليسوا عوامل انتج كما تبدوا دولة شعبية لاطبقية و تقوم مؤسساتها على مبادئ الحرية و المساواة بين الافراد كأشخاص سياسيين يساهمون في صنع سياسة المعلوماتية ,و لاشك ان سياسة المعلوماتية يمكن وصفها بأنها سوف تكن سياسة بنائية تلعب دورا وظيفيا في

علاقتها ببقية السياسات الاخرى بشكل يتماشى مع حرية الفكر و الابداع و المساواة دون السيطرة عليها من مؤسسات الدولة.[1]

و في الاخير يمكن القول ان لجميع الافراد حق المشاركة مهما كان مستواها في الانتفاع بوسائل الاعلام و المعلومات على نحو متوازن و تحقيق اكبر قدر من مشاركة العامة في صنع السياسة المعلوماتية.

المطلب الثالث:مستويات السياسة المعلوماتية

تشكل السياسة المعلوماتية قوة العصر الحالي فهي نتاج حصيلة التراكمية للأحداث و المتغيرات الصادرة من المجتمع او الوافدة اليه فهي ذات مستويات متعددة نذكر منها:

المستوي القومي:

تنحدر كلمة قومية من قوم و هم مجموعة من البشر لهم خصائص مشتركة قد تكون عرقية او لغوية او دينية او جغرافية وهي شعور بالانتماء الى الامة .[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص 80-81

[2] عدنان السيد حسين ، **تطور الفكر السياسي** ، بيروت : المؤسسة الجامعة للدارسات والنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ،2009 ص 153

و يمثل المستوى القومي سلطة الدولة المكونة اساسا من الرئاسة العليا ،و قيادات الاحزاب الاجهزة التشريعية و القضائية لاسيما الوزارة الممثلة لقطاع المعلوماتية ،الهيئة العليا التي تقع على عاتقها توجيه و رسم السياسة المعلوماتية و اتخاذ القرارات التي توجه القطاع, بما يخدم اهدافها العامة و مصلحتها القومية و الوطنية و ذلك على النحو الذي هو عليه في الكثير من البلدان الاشتراكية و النامية.

المستوى الاقليمي:فهو بحسب تعبيرأحمد مصطفى الحسين انما يمثل بطبيعته سياسات الوحدات المحلية كالبلديات و غيرها اذ بالرغم من غلبة الطبيعة الفنية عليه ،فانه عادة مايتم في اطار تنافسي و صراع عريض مجمل الاطراف المحلية المتأثرة به، بمعنى ان السياسة المعلوماتية في مستواها الاقليمي غالبا ماتتم في شكل اتحاد مجموعة من المجالس المحلية ذات التشابه الكبير بينها من حيث الظروف الجغرافيةو الاقتصادية

لاسيما دورها المشترك في اقتراح السياسات و اتخاذ القرارات لأجل ايجاد الفرص التنسيق بين المؤسسات المحلية و الهيئة الوزارية العليا الممثلة للشأن المعلوماتي على المستوى المركزي[1]

المستوى المحلي:او فيما يكون بالنسبة الى ماهو عليه المستويين القومي و الاقليمي،فالخدمات المعلوماتية المقدمة في اطار سياسة فك التمركز المحلي غالبا ما

تتم في تطاق بيئة جغرافية محددة تنازعها كل من الارياف و البوادي و الاحياء الحضرية اذ يكون لقرارات التنظيم المحلي القائم دور كبير على هذا المستوى و ذلك من حيث الاسهام في السير الحسن للأحياء و المجموعات الحضرية و الريفية و تحسين شروط معيشة المواطنين.[2]

---

[1] احمد مصطفى الحسين ، **مدخل الى تحليل السياسات العامة**، عمان : المركز العلمي للدراسات السياسة ، 2002 ص33

[2] لخضر بن داد ،**"اثر السياسة المعلوماتية في تفعيل الدور التنموي للإدارة المحلية"**،مرجع سبق ذكره ، ص04

المبحث الثاني : ماهية التنمية الادارية

تبرز أهمية التنمية الإدارية في كونها الأداة التي تستطيع الدول من خلالها رفع كفاءة أجهزتها الإدارية بما يكفل قيامها بمتطلبات خططها التنموية،ويظهر ذلك جليا بالنسبة للدول النامية التي تعيش الغالب من أجهزتها تخلفا و فسادا إداريا،فقد جاء هذا الجهد المتواضع ليلقي الضوء على جوانب مهمة من التنمية الإدارية مركزا على انها عملية شاقة تحتاج الى موارد بشرية كفؤ و تحتاج الى التعاون و تكامل بين مختلف جوانبها ، و ذالك نتيجة لمجموعة من المتغيرات و المستجدات التي تحتم انتهاجها على كافة الاصعدة الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية و الثقافية و على هذا المنطلق اعطت المجتمعات و على مر العصور الاهتمام الكبير بالإدارة و بذلت الجهود اللازمة لتطويرها تنميتها.

بهدف حسن استغلال الموارد المادية و البشرية و تحقيق مستويات تنموية كبيرة ناجحة قادرة على اعداد خطط منشودة في التنمية الادارية .و هذاماسيتم التطرق اليه في المطالب الاتية:

-المطلب الاول:تطور تاريخي للتنمية الادارية.

-المطلب الثاني :مفهوم التنمية الادارية.

-المطلب الثالث:نظريات التنمية الادارية.

المطلب الاول :التطور التاريخي للتنمية الادارية

لقد اعطت المجتمعات و على مختلف العصور اهتمامات بالغة بالإدارة و تنميتها بحيث تعددت و تشابكت اتجاهاتهم و محاولتهم قصد الوصول الى مستويات عالية من التنمية.

اولا:المرحلةالقديمة:ساهمت هذه المرحلة بجهود علمائها افلاطون و ارسطو في تطوير التنمية الادارية فانه يمكن اعتبار هذه المرحلة نقطة انطلاق للقيام بعملية التنمية الادارية.

فكان افلاطون يؤكد على وحدة الموظفين بحيث تجعل منهم جماعة كاملة وواحدة وهذه الوحدة هي غاية الادارة و على هذا اساس كانت الادارة قائمة على الاتساق و الانسجام بين الموظفين و المدراء للتحقيق اهداف محددة

اضافة الى ذلك كانت العملية التنمية الادارية في هذه المرحلة تقوم على ركائز منها:

-تقسيم العمل بين الافراد الموظفين:فالإنسان لابد له ان يتعاون مع غيره و يتبادل الخدمات للتحقيق و اشباع حاجاته .

-مبدأ العدالة و المساواة:فعلى افراد العاملين الحفاظ على مبدأ المساواة بحيث تكون القاعدة في ان يتلقى الموطنين كل ما يستحقه من خدمات و ما يجب على الموظفين توفيره من خدمات.

و العدل كان عدل توزيعي مبني على ان ثمة مساواة في توزيع الوظائف الادارية بحسب ماينبغي ان يحصلوا عليه وفقا لوظائفهم و مكانتهم في الادارة.[1]

-الاخلاق:و هي ما يتميز بها الانسان العاقل المتطور بحيث كانت الادارة قائمة على مفهوم الاخلاقي و يحكمها قانون الذي هو القاعدة الاخلاقية للموظفين .

-الصداقة:و تكون بين الموظفين على مستوى الادارة مما يخلق الاتساق و الانسجام القائم عل المحبة و العطف و ذلك للتخفيف الحد الادنى بالضبط احتمالات الفتن.

ومن هنا فان الهدف الذي كان يسعى اليه كل من افلاطون و ارسطو هو تحقيق الادارة المثالية بحيث يكون الجميع فضالون و بحيث تؤمن للموظفين مصالحهم بهدف تحقيق السعادة .

ثانيا:المرحلة الوسطى

1/اوغسطين :

تحدث اوغسطين على نوعين من الادارة هما الادارة الارضية التي لها بعد انساني لأنها تنطلق من الرغبات و قوانينها تخدم البشر و الذات اما الادارة السماوية سلطتها الهية تكتمل بنزول المسيح و هذا الطابع الديني شاع تداوله في الطرح السياسي طول فترة القرون الوسطى.

---

[1] محمد علي،علي عبد المعطي محمد،**السياسة (بين النظرية و التطبيق)**،لبنان : دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1985 ص 92

فالا دارة الفعالة و الرشيدة الجيدة حسب اوغسطين قائمة على اجتماع عمالها و توافقهم و تضامنهم الان انضمام هؤلاء يبعضهم البعض سيقضي العداوة بين العمال داخل الادارة كما يؤكد على فكرة الاخلاق الحميدة فهي اساس نجاح الادارة.[1]

و من جهة اخرى كان القديس اوغسطين يميز بين الفضيلة و الرذيلة داخل الادارة بحيث الفضيلة تجعل الفرد عضو في الادارة لاعلى اساس الامة او الجنس و انما على اساس الغاية التي يسعى اليها و يخضع لها في النهاية كل افعاله و كانت الادارة تقوم على روح القوانين بحيث هذا القانون يستمد مشروعيته من الكتاب المقدس و عليه فالإدارة كان لها بعد انساني كونها تنطلق من الرغبات و قوانينها تخدم البشر و الذات مما يجعل الموظفين موحدين بالمحبة و يتبادلون

الخدمات و يتركز اهتمام الموظفين على تامين الخلاص لهذه الادارة مما ينتج عنه حكام جلين و موظفين مطيعين.[2]

2/توماس الاكويني:

القديس الاكويني يرى أنالإدارة من خلق الله و ان كل شيئفي العالم الأرضي هو من الله من جهة و من جهة ثانية يؤكد على تمسك فرد بالخير و القيام به بحيث كان الفرد داخل الادارة يسعى الى اكتساب الفضيلة الاخلاقية و تحقيق المصلحة العامة فوق صالحه العام بهدف تقديم احسن و افضل الخدمات الى مستخدميها مما ينجم عنه ادارة فعالة تقوم على وحدة السلام،و في هذا الاطار تتألف الهيئة الادارية من العديد من موظفين و الذين يمتلكون القدرة على ممارسة تعبير على ارائهم و مطالبهم باعتبارهم واعين، و يحكمها مدير حكيم و عادل يتميز بالقيادة و الخبرة و الكفاءة

3/الحضارة الاسلامية:

قدمت الحضارة الاسلامية للفكر الانساني الكثير و في مجالات متنوعة سياسية ،اقتصادية،اجتماعية،ثقافية.

---

[1] محمد على ، على عبد المعطى ، المرجع سبق ذكره ،ص 94

[2] القديس اوغستين،**مدينةالله**،ترجمة الخور اسقف يوحنا الخلو،بيروت: دار المشرق، الجزء الثالث ، الطبعة الثانية، 2007 ،ص17

-ابن خلدون:يولي ابن خلدون في دراسته للتنمية الادارية اهمية قصوى للعصبية و بيان الاساس الذي تقوم عليه و ربط ابن خلدون هذا المفهوم بالمفهوم الاسلامي بهدف العمل و التعاون للتحقيق اهداف و غايات متنوعة،و كان يقصد بها الجماعة المتحدة و المنسجمة بحيث يجمعها عامل القوة بهدف البقاء و المشاركة في حل مشكلو من جهة و من جهة ثانية يقصد بها رابطة اجتماعية نفسية تربط افراد الجماعة البشرية معينة قائمة القرابة المادية أي رابطة الدم

او معنوية أي التحالف ربطا مستمرا يبرز و يشتد في اوقات الخطر الذي يهدد الافراد و الجماعة اذ يرى انها ظاهرة طبيعية هدفها الاتحاد و الالتحام و التناظر لدفع العدوان و منع التظلم و مصدرها القرابة و صلة الرحم[1]

و يحكم ابن خلدون بضرورة و جود العصبية في الادارة للتحقيق التنمية الادارية بحيث يتماسك افرادها ، و يتحدوا و يتعاونوا مع بعضهم البعض و ذلك من خلال مجموعة من الركائز من بينها:

-العمران:هو خلاصة النتائج الانساني في المجتمع من خلال ما يتميز به من سمات حضرية[2]

و للعمران اثر في الاستقرار الادارة بحكم ان له علاقة بكل القضايا الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و كل مايتعلق بالإنسان.

-مفهوم التربية:الذي يرى فيه ابن خلدون هو الذي يخرج الادارة من قوقعة تقليدية و التفكير الجامد الروتيني الغير القابل للتجديد الى التحضر في طبائعهم و اساليب عملهم

-الدين:يساعد مقوم الدين بحيث يتخذه الانسان في تصرفاته و طبائعه مع بني جنسه كون الدين يزيد القوة و يبعث روح التلاحم و التآخي و تالف القلوب العمال فالإدارة فهو بمثابة الحزام الذي يلف الافراد من الوقوع في لتواترتالتي تحدث بين الموظفين ،و يجعل الادارة ترتقي الى قمة و العظمة.

---

[1] حسن اسماعيل ،**الدلالات الحضارية في لغة المقدمة عند ابن خلدون** ،بيروت، بدون دار نشر ،2007،ص272

[2] محمد ياسر عابدين و عماد المصري ،**الفكر التنموي في مقدمة ابن خلدون** ، دمشق، مجلة الجامعة للعلوم الهندسية،العدد1، 2009 ،ص

-الاخلاق:لبناء الادارة جيدة بحيث يكون الموظفين يهدفون الى فعل الخير العام المشترك الذي قد يقضي على التميز العنصري ، و في حالة غيابه تصبح الادارة مستبدة لفرض قوتها على الموظفين لذا فان ابن خلدون اعطى اهتماما للقيام ادارة صالحة تستطيع التقدم و التطور عبر الزمن

و قد قدم ابن خلدون مراحل للتأسيس الادارة:

-مرحلة التأسيس و البناء تكون العصبية فيه قوية وذلك بمشاركة افراد العصبية الحاكمة مع الرعية

-الادارة العظيمة و المجد بحيث تكون العصبية العامة التي كانت تراعي المصلحة العامة تتحول لتراعي مصلحتها الخاصة

-الاضمحلال:يكثر الفساد فيه نتيجة كثرة الترف و اللهو و عدم شعور بالمسؤولية مما يعيق التنمية الادارية

بالإضافة الى الاستخلاف فقد تحدث ابن خلدون على استخلاف الذي يعبر عن الخلافة نيابة عن الغير او وكالة عنه ومنها الخليفة و جمعها خلائف ،و الوكيل او النائب و منها خليفة و جمعها خلفاء وهو التالي او اللاحق او الذي يأتي بعد اخر ،و قد ورد اللفظ في القران الكريم بكل هذه المعاني سواء بمعنى تتابع زمني او الوراثة او الاحلال محل قوم اخرين في قواه تعالى :و اذكروا اذا جعلكم خلفاء من بعد عاد و بوأكم في الارض

و الاستخلاف بهذا المعنى يؤ طر الحركة السياسية و الادارية للفرد و المجتمع و من بين اهم الاسس التي يستند عليها الاستخلاف انه عام لكل البشر فانه لايحصل الافراد على حق الاستعمال و الحيازة إلامقابل عملهم .[1]

و على هذا الاساس كانت المؤسسة الادارية تنشا مستندة الى قيمة او قائمة على تطبيق حكم معين تدور معه وجودا او عدما و عليه فهي تقوم على اساس ديني و تسعى لتحقيقه إلاو هو التقوى لقوله تعالى

[1]نصر محمد عارف،**نظريات التنمية السياسية المعاصرة** ،بيروت : المعهد العالمي للفكر الاسلامي ،الطبعة الرابعة،2002،ص253

"افمنأسس بنيانه على تقوى من الله و رضوان خير ام من اسس بنيانه على شفا جرف هار فانهار به في نار جهنم و الله لايهدي القوم الظالمين[1]

ومن هنا نستخلص ان الاصول الاسلامية قدمت العديد من القيم التي تحكم البشرية في مجموعها ،و بالتالي فهي تحكم المؤسسات و النظم و من بين هذه القيم الشورى،العدل وهو القيمة العليا في الاسلام ابتداء من عدل الانسان مع نفسه ،وعدله فيمن يتولى امرهم،المسؤولية،المراقبة وتكون من الله سبحانه في جميع الامور و كذلك للهيئات التي من حقها الرقابة فهذه القيم تشكل سياجا يحمي الادارة و يضمن لها الاستمرارية و ديمومة .

ثالثا:المرحلة المعاصرة

مع تزايد حركة الصناعية في نهاية القرن 19 ميلادي و بداية القرن20 كان التحدي الرئيسي الذي واجه المدير يتمثل في محورين : كيفية زيادة الانتاجية و جعل العمل اكثر سهولة في الاداء ،كيفية تحفيز العمال للاستفادة القصوى من جهودهم في تشغيل الالات.

- **ا/ نظريةالادارةالعلمية**

ارتبط اسم هذه النظرية برائدها فريدرك تايلور Taylor و الذي اشار اضافة الى مساعديه في هذه النظريةالى ان الادارة العلمية هي الوسيلة الفاعلة في تحقيق الكفاية الانتاجية،و سعت هذه النظرية من خلال جهودها الى تطوير العملية الادارية من خلال تحديد مسارات العمل و كيفيته وفقا للأسس علمية، و لقد ركزت هذه النظرية على مبدأاستغلال و احترام الوقت للتحقيق اكبر قدر من الاهداف المرسومة، و تقليل التكاليف الانتاج و لهذه الجهود دور حاسم في تحقيق التنمية الشاملة بشكل عام و التنمية الادارية بشكل خاص.[2]

كما اكدت هذه النظرية على ضرورة الاخذ بالخطوات اللازمة للانجاز التنمية:

---

[1] ورة التوبة الاية،108،109

[2] موسى اللوزي،**التنميةالادارية**،عمان : دار وائل للطباعة و النشر،الطبعة الثانية،2002،ص48،49

1-اعادة وصف الوظائف و اعادة توزيع الموارد البشرية من جديد و انتهاج السياسات الموضوعية في كل الواقع الاداري.

2-توفير قاعدة معلوماتية لخدمة الادارة.

3-المتابعة المستمرة في البحث و التطوير و مواكبة التغيرات الجديدة.

4-تفعيل دور الرقابة الادارية مع التركيز على الرقابة الذاتية.[1]

فهذه النظرية ،اذا تهتم و تنطلق اساسا من محاولة الانسان وسعيه للتغلب على المشاكل ،و ذلك من خلال استعمال النظام ،و الموضوعية،و العقلانية و الاعتماد على هذه الاساليب يساعد كل ادارة على التخلص من الاحكام التعسفية و الاستعاضة عنها بالقرارات العلمية ،و القضاء على الخلافات المصطنعة او استبدالها بالانسجام في العمل و الابتعاد عن التصرفات الفردية الطائشة و اقامة التعاون و الاحترام المتبادل محلها و التركيز على مضاعفة الانتاج بدلا من الحد منه و تخويف العمال بانهم قد يطردون ،و تنمية مواهب العمال و مساعدتهم على تحقيق رغباتهم و امانيهم.[2]

ب/نظرية المبادئ الادارية

ساهمت هذه النظرية على يد رائدها henry foyol في تطوير علم الإدارة حيث تركت بصمات في الإدارة مازال تأثيرها قائما إلى حد ألان ،و ذلك من خلال تقسيمها لوظائف الإدارة،و التي تمثلت في:

-الوظائف الانتاجية

-الوظائف المحاسبية

-الوظائف المالية

-الوظائف التسويقية

---

[1] موسى اللوزي ،مرجع سبق ذكره،ص50

[2] عمار بوحوش،**نظريا ت الادارة العامة**،عمان : المنظمة العربية للعلوم الادارية،1980،ص19

-الوظائف الامنية

ان هذه الوظائف تعتبر من المؤشرات الدالة على وجود العمليات الادارية تنموية ،فهي تشكل القواعد المهمة الواجب اتباعها في السياسات التنموية الحكومية[1]

وقد وضع هنريفايلور قواعد و المبادئ قابلة للتطبيق في كافة المجالات و على كل المستويات التي حددها في:

-مبدأ تقسيم العمل

-مبدأ المسؤولية و السلطة

-مبدأ المركزية

-مبدأ تدرج السلطات

-النظام

-خضوع المصالح الفردية لصالح العام

-وحدة الامر

-العدل و المساواة

-الاستقرار الوظيفي

-مكافأة الافراد[2]

فقد تم استخدام هذه المبادئ للتطوير و تحديث العمليات الادارية حتى تواكب التغيرات الحديثة في البيئة المحيطة ،فتحلي الافراد العاملين بهذه المبادئ و المناداة بها يسهل تحقيق التنمية الادارية و الرفاهية الاجتماعية

---

[1] موسى اللوزي،مرجع سبق ذكره،ص51،52

[2] خليل حسن الشماع ،**نظريةالمنظمة**،عمان: دار المسيرة للنشر،2005،ص51

و هذا هو المطلوب، و في هذا الاطار اكد هنري فيول ان العمليات الادارية في أي تنظيم تقوم على التخطيط ،و التوجيهوالتنسيق،و الرقابة[1]

و من خلال ماتقدم نرى ان فايول قد تميز عن تايلور في اعتباره الوظيفة الادارية و وظيفة مستقلة بجوار الوظائف الخمس التي يقوم عليها كل مشروع ،و اعتباره الادارة علما قائما بذاته له أهمية الخاصة وو جوده المستقبل و فضلا عن ذلك فانه يلاحظ ان فايول كان علميا في نظرته الى الادارة ، اذ رأى فيها علما يخضع لقواعد و احدة ايا كان نوع النشاط بالمنظمة ، أي انه يؤمن بعمومية مبادئ الادارة،و قد ركز فايول في ابحاثه و دراساته بالمدير الاعلى هابطا الى قاعدة المنظمة.[2]

ج/نظرية البيروقراطية:

تمثل نظرة رشيدة و كفؤ للمنظمة من خلال منطق و قواعد عمل و شرعية سلطة و البيروقراطية هي صيغة تنظيمية عقلانية و رشيدة قائمة على اساس المنطق و النظام و السلطة الشرعية لانجاز الاعمال و تحقيق الاهداف و يعتبر ماكس فيبر هو رائد لهذه النظرية،فمفهوم البيروقراطية عند ماكس فيبر هي شكل من التنظيم يتصف بالنموذجية و العقلانية و الكفاءة العالية في الانجاز ،و يستند الى مبادئ المنطق و النظام ،و السلطة .

1/مبادئ البيروقراطية

-تقسيم الواضح للعمل:و فيه تحدد الوظائف لكي يزود العاملون بمهارات كافية لأدائها كما ينبغي.

-هيكلية واضحة سلطة:ان سلطة و مسؤولية يجب ان يتحدد بوضوح لجميع المواقع و كل المواقع يجب ان يعرف الى أي جهة يقدم تقاريره

-قواعد و اجراءات عمل رسمية:يجب ان تكون هناك قواعد مكتوبة بوضوح لتوجيه السلوك و القرارات لجميع الوظائف

---

[1] بشير العلاق،**مبادئالادارة**،عمان : دار اليازوري للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى،1998،ص49

[2] ابراهيم عبد العزيز شيحا ، **اصول الادارة العامة**، مصر: دار المعارف،،2004،ص116،117

-اللاشخصنية في التعامل :ان القواعد و الاجراءات تطبق على الجميع دون استثناءات شخصية و لا معاملة تفضيلية لأي العاملين[1]

2/ايجابيات البيروقراطية:

-الدقة و الوضوح و السرعة في انجاز الاعمال

-تحقيق تحسينات كبيرة في الانتاجية من خلال مبدأ التخصص و تقسيم العمل

-العدالة و المساواة في المعاملة الموظفين و العملاء

-وجود هيكل واضح من علاقات السلطة و المسؤولية

-سلوك المنظمة سلوك رشيد لاتحكمه الاهواء او الاحكام الشخصية

-الكفاءة في استغلال الموارد و المعرفة الواضحة بالوظائف و المستندات[2]

-د/ نظرية العلاقات الانسانية:

نصت هذه النظرية على تعدد حاجات الافراد و التي يتوجب على الادارة اخذها بعين الاعتبار و العمل على اشباعها فهذه الحاجات مهمة لرفع الروح المعنوية و زيادة درجة الو لاء و الاخلاق و الانتماء[3]

و من مساهمات العلاقات الانسانية في التنمية

ضرورة توفير كامل الاحتياجات الضرورية للفرد العامل لأنه اساس التنمية و عنصرها الحيوي

فإشباع الحاجات الافراد للوصول بهم الى مرحلة تحقيق الذات كما هو موضح في نظرية ماسلو سلم الحاجات بحيث يمد الافراد بطاقات اللازمة للاستمرار في العطاء و البناء ،فتوفير المناخ الوظيفي الصحي الذي يتحقق فيه الاحترام المتبادل بين الرئيس و المرؤوسين يمكن الموظف من تأدية واجباته اضافة الى ابداء ارائه و

---

[1] عمر محمد دره، **مدخلالى الادارة**، حلب: كلية التجارة جامعة عين الشمس،2009،ص104

[2] المرجع نفسه،ص105

[3] احمد السيد احمد، مترجما،**دوافعالانسانيةللتنميةالاقتصادية** ،القاهرة،: مكتبة الانجلو مصرية،1975،ص83

اجتهاداته و تقديم اقتراحات و توصيات بما يخدم المصلحة العامة و يساعد على تحقيق التنمية بالإضافة الى توفير المصداقية في العمل و ماتتضمنه من علاقات وظيفية حسنة و على كل المستويات،يعني توفير البيئة السليمة لقيادة عمليات التنمية و التطوير الاداري بشكل عام[1].

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الإدارية

يحظى موضوع التنمية الادارية باهتمام بالغ لدى الاوساط الاكاديمية باعتبارها اساس التنمية الشاملة و محور نجاحها اذ لايمكن تحقيق التنمية و التطوير و التقدم دون ادارة علمية سليمة و قبل الشروع في التعرف على مفهوم التنمية الادارية يستحسن ان نحدد مدلول كل من الادارة و التنمية.

اولا:المعنى اللغوي و الاصطلاحي للتنمية.

1:التنمية لغة يقال نما المال وغيره ،ينمي نميا و نماءا أي زاد و كثر فالنماء هو الزيادة[2]

2:التنمية اصطلاحا هي التغير المقصود الموجه ،و المخطط باتجاه تحقيق الأهداف،وتعني أيضا الانتقال من حال إلى حال لرفع مستوى المجتمع،و زيادة كفاءة فاعلية أداء مختلف أنشطته.[3]

ولعل اقرب لمفهوم التنمية مركز عليه والت روستو بأنها تخلي المجتمعات المتخلفة من السمات التقليدية السائدة ،وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة

وفي تعريف آخر لماركس التنمية هي عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و القانونية فضلا عن أساليب الحياة و القيم الثقافية[4]

كما يعرفها دكتور الكردي إنها هدف عام و شامل لعملية دينامكية،تحدث في المجتمع و تتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية ، والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع،وتعتمد هذه العملية على

---

[1] موسى اللوزي ،مرجع سبق ذكره ، ص59، 60

[2] مكتب الدراسات و البحوث،**القاموس** ،بيروت : دار الكتب العلمية، ،2006،ص217

[3] د مهدي الحسن زويلف و سليمان احمداللوزي،**التنمية الادارية و الدول النامية**،عمان : دار مجدلاوى للنشر و التوزيع،الطبعة الاولى ، 1993،ص.7

[4] موسى اللوزي، التنمية الإدارية، مرجع سبق ذكره ، ص24،.25

التحكم في الحجم و نوعية الموارد المادية،و البشرية للوصول إلى أقصى استغلال ممكن بهدف تحقيق الرفاهية المنشودة للغالبية العظمى من إفراد المجتمع[1]

إنها تشكل حالة ذهنية ،أو رغبة أو اتجاه أكثر منها هدفا محددا[2]

ومن هنا نستخلص ان التنمية بكل بساطة الانتقال من وضع لأخر افضل او ذلك التغير الذي يمس المجتمع و ينقله من وضعه الحالي الى وضع افضل.

لقد ظهرت للإدارة عدة تعار يف نتيجة للاهتمام الذي حظيت به من قبل الباحثين و العلماء السياسة و لكن هذا لا يمنعنا من إعطاء بعض تعار يف لها:

ثانيا:المعنى اللغوي و الاصطلاحي للإدارة

1-المعنى اللغوي

يستند مفهوم اصطلاح إدارةadministrationإلى معناها اللغوي فالإدارة في الانجليزية مصدر لفعل أدارadminister و هذا التعبير الأخير مشتق من الكلمة اللاتينية ذات المقطعين هما administrare و تعني خدمة الغير أو تقديم العون للآخرين[3]

اما الادارة في الاسلام فتنطلق من ان الشريعة الاسلامية هي المصدر الاساسي للوقوف على عناصر و اسس و مبادئ الادارة ،و عليه فالشريعة الاسلامية يتم التحاكم اليها هنا كمصدر و منبع للعلوم الادارية،و عليه فمجال البحث عن مبادئ و عناصر العملية الادارية من تخطيط،وتنظيم،و رقابة هو نصوص الشريعة الاسلامية المتمثلة في ايات القران الكريم و احاديث النبوية[4]

---

[1] منال طلعت محمود،**الموارد البشرية و تنمية المجتمع المحلي**،الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث،الطبعةالاولى،بدون سنة نشر ،ص20

[2] د جمال زيدان،**التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية و متطلبات الواقع**،ادارة الجزائر : دار الامة للطباعة والنشر و التوزيع الطبعة 2014،ص14

[3] ابراهيم عبد العزيز شيحا ،**اصول الادارة العامة**،الاسكندرية،دار المعارف ،2004،ص26

[4] عبد الشافي محمد ابو الفضل،**الادارة من منظور إسلامي**،الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2008،ص3

2-المعنى الاصطلاحي:

-هي ذلك النشاط الموجه نحو توفير التعاون المثمر و التنسيق الفعال بين مختلف المهارات و الجهود الفردية و الجماعية العاملة من اجل تحقيق هدف معين بدرجة عالية من الكفاءة بأقل تكلفة و بأقصر وقت ممكن[1]

ويرى البعض أنها تحقيق الغايات التنظيمية بكفاءة و فاعلية،من خلال التخطيط،والتنظيم،والتوجيه،ومراقبة الموارد التنظيمية،إنها القدرة على تحقيق الأهداف بواسطة الآخرين[2]

ويقصد بها أيضا مجموعة الخطوات المتتالية المتعاقبة التي تهدف إلى توجيه الموارد المادية،والبشرية،نحو تحقيق الأهداف المنشودة في المجال القانوني العام للإدارة معنيان متباينان :

المعني العضوي للإدارة والدي ينصرف إلى مجموعة الهيئات والموئسات الإدارية والسلطوية التي عن طريقها تتدخل الدولة في حياة أفراد المجتمع سواء في مجال حرياتهم ،وحقوقهم العامة ،او في إطار انشطتهم الخاصة بهدف الحفاظ عل النظام العام

،وذلك عن طريق تنسيق الجهود و الترتيب الهادف لعناصر الإنتاج[3]

اما المعنى الوظيفي للإدارة فهو يركز عل النشاط الذي تمارسه الإدارة المركزية واللامركزية وهيئات العامة والدي يعبر عن الاتصال المباشر بين الإدارة وبين الإفراد هدافي المجتمع لتلبية الاحتياجات والخدمات العامة لهم عن طريق المرافق العامة المختلفة [4]

ومن هنا نستخلص ان الادارة هي علم وفن فهي تجمع بين المعرفة العلمية و الموهبة الشخصية من الامور الاساسية في تطوير كفاءات الاداريين و زيادة فعاليتهم.

---

[1] محمود عساف،**أصولالإدارة**،القاهرة: دار الكتب،1988،ص11

فايز جمعه صالح النجار،**نظم المعلومات الادارية**،عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع،الطبعة الثانية،2006،ص8[2]

[3] رافيق بن مرسلي،**الاساليب الحديثة للتنمية الادارية بين حتمية التغير و معوقات التطبيق**،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو،2011 ،ص21

[4] بلال امين زين الدين،**التنميةالادارية**،الاسكندرية : دار الفكر الجامعي،2015،ص21

هذا من جهة ومن جهة أخرى لقد عرفت التنمية الإدارية وفق المداخل التي بدأت فيها من كونها عملية التدريب الإداريين ،لكن لم يدم ذالك طويلا إذ تخطت التنمية الإدارية ذالك النطاق وابتعدت عن ذالك الحصر في أفاقها

ثالثا:المعنى التركيبي للتنمية الادارية

1-تعريف اللغوي للتنمية الادارية:

فعرفت بأنها النماء الكمي والنوعي للموارد البشرية في النظم الإدارية والهياكل التنظيمية وغيرها[1]

2-تعريف الاصطلاحي للتنمية الادارية

كما عرفها عاصم الاعرجي وآخرون بكونها عملية توفير التناسب بين الإبعاد النوعية والكمية للأنماط والضوابط السلوكية للجهاز الإداري من جهة وبين الإبعاد النوعية والكمية للسلع والخدمات العامة والمطلوب إنتاجها لإشباع الحاجات العامة من جهة أخرى ضمن معطيات بيئية معينة[2] ت

وعليه يمكن القول إن التنمية الإدارية developement administratifعملية حركية مستمرة ومتطورة ومتجددة ، وشاملة ، ومتكاملة تقوم على خمسة أركان متوازنة.

-فهم واكتشاف العوامل البيئية المؤثرة في المنظمة ومدى تفاعلها وانعكاساتها عليها.

-تنمية الموارد البشرية :بمعنى البحث عن مورد بشري الكفء القادر على تحقيق أهداف المنظمة وذلك من خلال قيام بعملية التحفيز المادي والمعنوي لبلوغ الإنتاج المطلوب بأقل وقت ممكن واقل تكلفة .

-تصميم جهاز إداري قادر على استيعاب أنشطة المنظمة.

-دراسة أساليب العمل القائمة.

- دراسة وتحديد الأنظمة ومواكبتها لمتطلبات العصر[1]

---

[1]محمد حسن عبد الهادي البياع، **التنمية الادارية ودورها في معالجة المشكلات الادارية** ، بغداد: دار واسط للطباعة والنشر ، 1985، ص 11

[2]مهدي حسن زويلف وسليمان احمد اللوزي ،مرجع سبق ذكرة ص 10.

ويعرفها اكرم يوسف :بأنها نشاط مخطط لتحسين الاداء الاداري الحالي او في المستقبل بإضافة معلومات و تغير اتجاهات او زيادة المهارات.[2]

وأيضاعرفها:الدكتور فؤاد الشريف عملية التنمية الادارية بأنها تغيير موجه و منظم و هادف الى زيادة معرفة القيادات العاملة في الوحدات الادارية بطرق الادارة العلمية و زيادة قدرتها و مهارتها على استخدامها في حل المشكلات التي تواجهها و رفع مستوى ادائها و تطوير سلوكها.[3]

وهي عملية ادارية التي يتمكن اداريون من خلالها تطوير مهارتهم الادارية[4]

و يرى محمد شاكر عصفور:ان التنمية الادارية هي الجهود التي يجب بذلها باستمرار لتطوير الجهاز الاداري في الدولة سعيا وراء رفع مستوى القدرات الادارية عن طريق وضع هياكل التنظيمية الملائمة لحاجات التنمية ،و تبسيط نظم العمل و اجراءاته و محاولة تنمية سلوك ايجابي لدى الموظفين تجاه اجهزتهم المتعاملين معها.[5]

و في الاخير نستنتج ان التنمية الادارية هي اجراءات الفعالة و الهادفة لتطوير العمل الاداري و ذلك من خلال تحسين اساليب العمل و تطوير الافراد العاملين و فق التغيرات الحديثة للإدارة و هي تهدف كذالك الى تحقيق المهارات القيادية و تنمية قدرة على التفكير الخلاق و اتخاذ القرارات الصحيحة.

رابعا:مقومات و أهداف التنمية الإدارية

1-:مقوماتها

---

[1]نادر أحمد أبو شيخه**إدارة الموارد البشرية**،عمان : دار الصفاء،2000،ص31،.32

[2]نوال كعباش،**تأثير الموارد البشرية على تنمية الادارة المحلية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، قسم العلوم السياسية وعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010-2011 ص28

[3]امين عبد العزيز حسن،**ادارةاعمال**،القاهرة : دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع ،2001،ص234

[4]PETER W RODMAN ,DEVELOPMENT ADMINISTRATION :OBSTACLE THEORIES AND IMPLICATIONS FOR PLANING ,UNESCO :INTERNATIONAL INSTITUTE FOR EDUVATIONAL PLANNING PAGE 10

[5]محمد شاكر عصفور،**اصول التنظيم و الاساليب**،الاردن:بدون دار النشر، الطبعة الاولى،1999،ص343

-العقيدة :وهي ضرورة توافر مستوى عالي من الرغبة والإيمان عند الأفراد العاملين في الأجهزة الإدارية بما في ذالك الرغبة الصادقة عند القيادة العليا بضرورة العمل الصادق والإخلاص والمحافظة على مستوى الأخلاق العالي

-تطوير القوانين والأنظمة :وهي شرط أساسي في إحداث التنمية الإدارية إذ لا بدا من دراسة ومراجعة الأنظمة والقوانين المعمول بها التي تحكم سير العمليات الإدارية لتأكد من مدى ملائمتها وقدرتها على تحقيق الأهداف كما يجب تحديث وتطوير ما هو بحاجة لتحديث ووضع أنظمة جديدة تتناسب والأوضاع والمتغيرات الجديدة حتى لا تكون عائقا أمام تحقيق التنمية الإدارية الناجحة

-تطوير وتنمية الهياكل التنظيمية ولا إجراءات:إن نمو وتطوير المنظمة يعني زيادة في حجمها وعملياتها الإدارية وكذالك الزيادة في عدد الأفراد العاملين بها الأمر الذي يتطلب ضرورة مراعاة حجم الهيكل التنظيمي حتى يتلاءمع هذه المعطيات وحتى إلا يصبح عائق أمام تنمية المنظمات وتطويرها إذ لابد من إجراء دراسات علمية مستمرة بتأكد من ملائمة الهيكل التنظيمي أو تحديثه إذا دعت الضرورة ، وهنا يجب مراعاة عدد مستويات الإدارية الناتجة عن زيادة حجم المنظمة الإدارية حتى لا تقف عائق أمام التنمية ، إضافة إلى إدخال التكنولوجيا المتطورة وهو أمر ضروري لتأكد من كفاءة وفاعلية العمليات الإدارية .

-تطوير وتنمية العاملين :إن تحقيق التنمية الإدارية يتوقف على ما يتوفر لديها من كفاءات بشرية وما يتحمله الأفراد من مؤهلاتعلمية ومهارات وقدرات لذالك لابد من انتهاج سياسات تشغيلية وموضوعية كما أن العناصر البشرية الكفوءة تحتاج إلى تدريب مستمر لصقل المهارات ومواكبة المستجدات وتحتاج إلى تطبيق أنظمة الحوافز الجيدة ومراعاة تحقيق العدالة الاستقرار الوظيفي.[1]

[1] د.موسى اللوزي ،التنمية الإدارية مرجع سبق ذكره،ص66،67.

2-أهداف التنمية الإدارية

من خلال عرضنا لمقومات التنمية الإدارية نجد أن لها أهداف محددة تسعى لتحقيقها وتنقسم هذه الأخيرة إلى قسمين

أ/على المستوى الكلي:

إن الهدف الرئيسي هو خلق جهاز إداري(هياكل+موارد بشرية +قوانين)متطورة قادرة على تجاوز التخلف ويمكن تلخيص أهداف التنمية الإدارية على المستوى الكلي في

-إضافة معلومات جديدة من نظريات حديثة في الإدارة مع توافر قدر كافي من الاستعداد والاستجابة لبرامج التنمية الإدارية لدى المورد البشري.

-تغيير اتجاهات إن الهدف هو تجاوز الروتين وبلوغ التغير في الاتجاهات لدى الأفراد مع توافرهم على قدر من التقبل الذاتي للتغير والقناعة الراسخة.

-زيادات المهارات والقدرات الإدارية ويتحقق ذلك من خلال إتاحة فرص ملائمة لترجمة المكتسبات إلى ممارسة فعلية مع تقويم سلوك البشر .

-الانسجام والتوافق بين المثل التي تنشدها الإدارة وبيئة العمل ومستوى التغير المطلوب[1]

ب/على المستوى الجزئي:

-تكوين جهاز إداري قادر على تحقيق الأهداف المرجوة تماشيا مع خطة التنمية الشاملة

-عقلنهوترشيد القوانين والنشر فإن بما يتوافق والخطة الشاملة

-كسب الموظفين لمفاهيم وأفكار جديدة وتنمية قدراتهم ومهاراتهم

-الاهتمام بالعلاقات الإنسانية بين الرؤساء والمرؤوسين حيث نقدر الجهود

---

[1]علي قرين،**"علاقة التكامل بين التنمية الإدارية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية** ،دراسة ميدانية لمؤسسة خدمية" ، جامعة المسيلة، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،العدد رقم 15 ،2015،ص283.

-وضع سياسة سليمة فلا دور للحوافز حيث تدفع للمنافسة بين العاملين[1]

المطلب الثالث:مداخيل التنمية الإدارية وخصائصها:

تتضمن مداخل التنمية الإدارية الطرق والأساليب الكفيلة بتطوير عناصر ومتغيرات الجهاز الإداري للدولة ولقد ظهرت هذه المداخل في بدايتها كمحاولة لتنظيم مجموعة من الأفكار والمبادئ العلمية ولكن بمرور الزمن أصبحت تتطور شيئا فشيئا إلى أن وصلت إلى وضعها الحالي.

اولا: المداخيل التقليدية:

ا-المدخل القانوني:

لقد برز هذا المدخل في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وذلك للارتباط الوثيق بين القانون الإداري،والدستوري إذ يعتبر العمل الإداري عمل قانوني وبناء على ذلك لا بد من تغيير القوانين عند إجراء أي تغيير أو تنظيم لجهاز الإداري ،إلى جانب ذلك لا بد أن يجاز كل تغيير في الهياكل التنظيمية القانونية.

ويمثل هذا الاتجاه حجرة عثرة في طريق أي اجتهاد أو إبداع في الظروف التي يعجز عنها التشريع كما أنه لا يقيم للناحية السلوكية الإنسانية أي اهتمام ولكن هذا لا يعني تجرد القوانين من التأثير على التنمية الإدارية ،بل إنها تمثل أحد مداخلها وهي التأكيد على سيادة القانون وسلامة الصالح العام.

ب- المدخل التنظيمي الإجرائي:

وفق هذا المدخل فإن عملية التنمية الإدارية تعتمد إلى حد كبير على مقدرة القيادة على التصميم وبناء شبكة المؤسسات،لتعبئة وتنمية موارد الدولة الطبيعية والإنسانية،وإن أصحاب هذا المدخل يركزون على أن التنمية الإدارية تعني إصلاح الهرم الإداري وإنشاء هياكل ومؤسسات جديدة كما تعني التنمية الإدارية تطوير إجراءات الإدارية لتسهيل انسياب العمل في القنوات الإدارية.

[1] المرجع نفسه، ص284 .

وما يعاب على هذا المدخل كون أن كثرة القيود الإجرائية قد تربك العمل وتقيد حرية الفرد في الإبداع ولكن هذا لا يعني تجريد هذا المدخل من التأثير على التنمية الإدارية ولكنه يمثل أحد مداخلها[1]

ثانيا: المداخل الحديثة

المدخل البشري لقد عجز المدخل القانوني والمدخل التنظيمي من أن يجيب على كافة الاستفسارات المتعلقة بالتنمية الإدارية إذ قد لا تتحقق التنمية الإدارية إلا بوجود هذا المدخل الجديد(البشري)والذي تؤطره المدرسة السلوكية وعلى الخصوص المدرسة الإنسانية إذا ركزت على الإنسان وحاجته وافترضته كائنا عاطفيا وهذه الأخيرة يجب ضمها والعمل على إرضائها وكانت هذه المدرسة الصورة معاكسة تماما للاتجاه التقليدي وقد وجهه له عدة انتقادات من بينها الاهتمام الكبير بالمورد البشري دون النظر إلى مصلحة النظام ذاته،تجاهلهم لأثر البيئة على التنمية إدارية والسلوك إداري

ا-مدخل تنمية المنظمات

يعتبر امتداد لمدرسة العلاقات الإنسانية إذ أكد أنصار هذا المدخل على ضرورة أخذ الإنسان والمنظمة كوحدة دراسية واحدة بالإضافة إلى فهم سلوك إنساني الفردي والجماعي فأداة لتحسين العمل الإداري وتطويره باتجاه تحقيق الأهداف المنشودة

ولقد عرفت تنمية المنظمات هي تنمية مقدرة المؤسسة ومهارات العاملين فيها على حل وعلاج المشاكل ومباشرة عملية التحديث ويتميز هذا المدخل بالسمات التالية:

أن المشاركة الجماعية تتيح للإنسان فرصة الإبداع والخلق

وأن الإنسان يحب الحرية بدل القيود

ويحب أن يكون قائدا وليس تابعا

[1] مهدي حسن زويلف سليمان أحمد اللوزي،مرجع سبق ذكره ص74،75.

وما يعاب على هذا المدخل كونه يركز على الجانب الإنساني في المنظمة

ب-مدخل النظم:

يسمى المدخل التحليلي إن دراسة المنظمة قد دخلت مرحلة جديدة بتقدم البحث العلمي المستند على التجربة والإدراك بتداخل العوامل البيئية من نفسية واقتصادية واجتماعية مع عوامل المنظمة الداخلية ويعرف النظام بشكل عام بأنه الكيان الموحد المنظم المركب الذي يجمع ويربط بين أشياء وأجزاء تؤلف في مجموعها تركيبا كليا موحدا.

ونستنتج من هذا التعريف أن كل شيء في هذا المكان يؤلف نظاما وإن هذا النظام يتكون من نظم فرعية كما يتكون كل نظام فرعي هو الآخر من نظم فرعية أصغر[1].

ويقصد بالتحليل بان أي تغيرات داخل المنظمة لها اثر في البيئة الخارجية و كذا اثر اي تغيرات خارجية لها مردود داخل المنظمة و ان هذه العمليات لها تأثير متبادل و ان المنظمات ماهي إلا نظم جزئية من البيئة الخارجية ،و ان البيئة الخارجية تقدم مجموعة من المداخلات من رأس المال و المورد البشري و المعدات ،و ان العملية الادارية نتيجة لتفاعل مجموعة من المدخلات لتحقيق مجموعة من المدخلات لتحقيق المخرجات تحقق اهداف الجهاز الاداري.[2]

كما أن هناك صفات مؤثرة في التنظيم مثل (الفرد، المدير،التنظيم الكلي والبيئة)واعتبر المؤسسة منظومة متكاملة متفاعلة يتوقف استمرارها على التوازن نظمها الفرعية وما يخرج عنها لتحقيق الرضا وسلوك التعاون البناء وفق المنهجية التالية:

-تحديد أهداف عامة للمنظومة

---

[1] مهدي حسن زويلف وسليمان أحمد اللوزي،مرجع سبق ذكره،ص من76الى80 .

[2] امين عبد العزيز حسن،ادارة ا عمال،مرجع سبق ذكره ،ص242

-تحديد مدخلات المؤسسة(البشرية والمالية والمادية والفنية والمعلوماتية) وتحديد العمليات الجارية،ودور الإدارة فيها

-تحديد مكونات البيئة المحيطة بالمؤسسة[1]

ج-مدخل منهجية البحث العلمي:

إن اعتماد وموضوعيته تعتمد منهجية البحث العلمي في تطوير الجهاز الإداري والتنمية الإدارية من المستلزمات التي أنيط بها اتخاذ أي قرار إداري إيجابي إذ أن دقة القرار على الأسلوب العلمي الذي يتخذه الإداري للوصول إليه[2]

ثالثا: خصائص التنمية الإدارية:

يتضح وان للتنمية الادارية مجموعة من خصائص ومميزات نذكرها على النحو التالي:

1/الخاصية الرسمية وهي الإطار القانوني التنظيمي الذي يؤطر العملية فيمنحها الشرعية والمصداقية الضرورية وعليه يجب أن تنبع التنمية الإدارية من جهة معنية رسمية معترف بها في الدولة[3]

2/الخاصية الاستمرارية بمعنى التنمية الإدارية تظل باقية ما بقي نشاطها ذاته وإذا أصيب المشروع بخلل فإن التنمية الإدارية تموت برمتها[4]

3/الخاصية الشمولية بمعنى أن تكون متكاملة يجب أن تغطي برامجها جميع مجلات احتياجات المجتمع المتنوعة (اقتصادية، تعليمية،أسرية،وعمرانية،)لجميع فئات المجتمع وذلك دون تركيز جهودها على أجهزة معينة دون أخرى

4/الخاصية التنسيقية إلى جانب خاصية الشمول فإن ذلك يتطلب قدرا مناسبا من التنسيق لمنع التداخل بين البرامج ولتحديد الأدوار وتوقيتها على ضوء وضوح أهداف عملية التنمية[1]

---

[1] د.محمد مرعي مرعي،**أبعاد تحويل النظريات الإدارية وأبحاثها إلى منهجيات تطبيقية إدارة الموارد البشرية نموذجا**،الشارقة : المؤتمر العربي الثاني للبحوث الإدارية والنشر،2002،ص409

[2] . مهدي حسن زويلف وسليمان أحمد اللوزي،مرجع سبق ذكره،ص85

[3] عبد العزيز صالح بن حبتور،**الإدارة العامة المقارنة**،عمان : دار الدولية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2000،ص289.

[4] محمد الصيرفي،**تنمية المهارات والسلوكية للعاملين الجدد**،الإسكندرية :مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع،ص38.

رابعا: مرتكزات التنمية الادارية:

تقوم التنمية الادارية على عدة مرتكزات تضمن تحديد المستمر للبناء التنظيمي وتطويره والعمل على تنميته

1- تطوير المنظمات الادارية:ان عملية تطوير المنظمات الادارية يأخذ بعين الاعتبار الهيكل التنظيمي و ابعاده و اهميته لأنه من الصعب البحث في الانشطة الادارية و العمليات الادارية ،وتطوير ها من دونهفالهيكل التنظيمي هو الاساس الذي تقوم عليه كل النشاطات الادارية في مختلف المستويات.

2-تطوير الاجراءات و الاساليب:

تتطلب التنمية الادارية وسائل و اجراءات ادارية القيام بدراسات المسحية للواقع التنظيمي قبل ظهور المؤشرات الدالة على وجود عيوب او مشاكل فدراسة الواقع التنظيمي ،تعتبر من العمليات الاساسية للتحديد اوجه الضعف و القصور في المنظمة الادارية ، ولهذا وجب القيام بمراجعة لكل العمليات الادارية لان تنمية المنظمات و تطويرها تعني ضرورة التركيز على توافر انظمة فعالة في الاختيار فالتجديد المستمر للبناء التنظيمي ،و تطويره و العمل على تنميته،يتطلب ضرورة استخدام انظمة و اساليب تتوفر فيها درجة عالية من المرونة في الهياكل التنظيمية و الانشطة الادارية فالإدارة الحديثة تقوم على معايير العلمية من تخصص و توزيع الموارد البشرية[2]

---

[1] فؤاد بن غضبان،**التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**،عمان:دار الصفاء للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2015،ص41،.42

[2]عبد الحق معمري، "تنمية الادارة المحلية و معوقاتها في الجزائر"، مذكرة مقدمة للاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، 2014-2015 ، ص ،6

3-تنمية الموارد البشرية:

تعتبر الموارد البشرية في نظر خبراء الادارة من عناصر الرئيسية التي يعتمد عليها في تطوير المنظمات ، عن طريق العمل على استثمار تنمية الافراد و تدريبهم من خلال التركيز على السياسات التعليمية الجيدة و ربطها بالاحتياجات اللازمة ،فالعنصر البشري له دور اساسي هام في كل الجوانب الاقتصادية ،الاجتماعية،و السياسية فمستوى التنمية يعتمد على نوعية و تركيبة الموارد البشرية بشكل عام لذلك تتحقق قدرة الخطط التنموية لتحقيق الاهداف المرجوة.

و هذا اذا اردنا تحقيق النجاح لأي مشروع تنموي فهو صانع التنمية و الحضارة و الادارة فآي تطوير اداري يتجاهل الانسان و دوره في العملية الادارية سيواجه الفعل ،و عدم الفعالية و من هنا فانه يتأكد ضرورة العناية بالكفاءات الادارية ،و العمل على الاستفادة منها و توظيف خبراتها و امكانتها في سبيل تحقيق قفزة ادارية في حقل الاداء العام و الخاص[1].

المبحث الثالث:التفسير النظري لعلاقة السياسة المعلوماتية و التنمية الادارية

ان ظاهرة انفجار المعلومات و مانجم عنها من اعتماد اساسي على المعلومات و المعرفة في مختلف جوانب الحياة ،بحيث تعد نظم المعلومات في ظل التغيرات التكنولوجية الحديثة المتطورة ،اساس و عماد الادارة الحديثة ،فهي موردا اساسيا تعتمد عليه في تفعيل العملية الادارية، وتدعيم القرارات داخل الادارة،و تسير الموارد البشرية مما يؤدي الى تحسين جودة الاداء ،ومن هنا يبدوا نظام المعلومات اسلوب من اساليب الادارية الحديثة المساعدة على مواجهة التحديات ،و تطوير ادارة والوصول بها للتحقيق الفعالية ،و اهدافها الاستراتيجية المسطرة .

و في الاخير يمكن القول بان انظمة المعلومات تلعب دورا لايستهان به لا سيما اذا تم استغلالها بأحدث الطرقو احسن المصادر مما يعزز القدرة التنافسية للمؤسسات و هذا ماسيتم التطرق اليه في المطالب الاتية:

المطلبالاول:تعريفالنظامالمعلوماتي

---

[1] عبد الحق معمري ،مرجع سبق ذكره ،ص07

المطلبالثاني:نظم المعلوماتية الجماعية

المطلبالثالث:نظام المعلومات التنفيذية

المطلب الاول:تعريف النظام المعلوماتي

بدا الاهتمام بنظام المعلومات منذ اواخر الخمسينات من القرن العشرين ،إلا انه لايوجد اتفاق حول تعريف معين وقد يرجع ذلك الى تعدد الجوانب تلك النظم ،و اختلاف الباحثين بخصوص هذه الجوانب ومن بين التعاريف نذكرمنها:

اولا:مدخل معرفي للنظام المعلوماتي

-تقوم نظم المعلومات على مجموعة المعدات ،و البرامج التي تقوم بمعالجة المعلومات

كما يشير مصطلح نظام المعلومات الى الاساليب البشرية ، و المادية كافة التي يمكن ان تستخدم في معالجة البيانات ، و تحويلها الى المعلومات يمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات من قبل متخذيها

ومن هنا يبدوا ان نظام المعلومات عبارة عن وسيلة مساعدة في عملية اتخاذ القرارات و ليس هدفا لها ، حيث ان مهمته تقتصر على توفير المعلومات للجهات التي يمكن ان تستفاد منها في اتخاذ القرارات،و بما يعني انه نظام خدمة يعمل على تامين العلاقة بين مصادر المعلومات و مستخدميها بالصيغة التي تساعدهم في اتخاذ القرارات المختلفة[1]و هناك من يرى نظم المعلومات على انها مجموعة منظمة من الافراد و المعدات و البرامج و الشبكات الاتصالات ،موارد البيانات ،و التي تقوم بتجميع ،و تشغيل ،و توزيع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات و التنسيق و الرقابة داخل المنظمة.[2]

وأيضا تعرف على انها مجموعة من المكونات "اجراءات و افراد و اجهزة" تهدف الى انتاج معلومات محددة [3]

و هناك من يذهب الى تعريف نظم المعلومات بأنها النظام الذي يستخلص المعلومات من البيانات بفعالية ،و كفاءة و على هذا اساس نظام المعلومات يتكون من عنصرين اساسين هما،

1-المورد البشري الذي يقوم بجمع و تحليل و خدمة البيانات و المعلومات و المفترض فيهم الالمام بمايلي:

---

[1]سيد صابر تعلب ،**نظمالمعلومات الادارية**، عمان :دار الفكر ناشرون و موزعون، الطبعة الاولى،2010،ص169،171

منال محمد الكردي، **دور نظم المعلومات الادارية**،. الاسكندرية:ا لدار الجامعية،2000،ص21[2]

[3]كما السيد غراب و اخرون ،**نظم المعلومات الادارية** ، مدخل تحليلي ،الرياض: جامعة مللك سعود للنشر الطبعة الاولى،1997،ص45

-القدرة على تحليل المعلومات

-التعمق في تفهم مكونات نظام المعلومات

2-البيانات و مؤشراتها و ذلك المكون يتضمن مايلي:

-نماذج التنبؤ المختلفة

-البيانات الملائمة و المرتبطة ببيئة العمل المحددة.[1]

ومن جهة اخرى تشمل مجموعة من الافراد و التجهيزات و الاجراءات و البرمجيات ،وقواعد البيانات تعمل يدويا او ميكانيكيا، او اليا على تجميع المعلومات ، و تخزينها، و معالجتها،و من ثم بثها الى المستفيدين[2]

و هناك من تطرق الى نظم المعلومات بأنه مجموعة متجانسة و مترابطة من الاعمال ، و العناصر ،و الموارد تقوم بتجميع و تشغيل و ادارة و رقابة البيانات بغرض انتاج و توصيل معلومات مفيدة لمتخذي القرارات من خلال شبكة اتصالات.[3]

و قد عرفها عامر ابراهيم عبارة عن مجموعة من العناصر المتداخلة و المتفاعلة مع بعضها البعض ،و ذلك من خلال جمع مختلف البيانات و المعلومات و تخزينها و بثها و توزيعها على المستفيدين بغرض دعم القرارات، و تامين تنسيق داخل المنظمة، اضافة الى ان نظام المعلومات يقوم بتحليل المشكلات و تامين النظرة المتفحصة على الموضوعات المعقدة ،و يشتمل نظام المعلومات عادة على بيانات و افية عن الافراد الاساسين ،و الامكان و النشاطات التي تخص المنظمة و كذلك البيئة المحيطة بها[4]

---

[1] محمد الصيرفي، **نظم المعلومات الادارية**، مصر : دار الفكر الجامعي،2005،ص117

[2] سليم الحسنية، **مبادئ نظم المعلومات الادارية**، عمان: الوراق للنشر و التوزيع،2000،ص42

[3] احمد حسين على حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، الاسكندرية : الدار الجامعية،2006،ص21

[4] عامر ابراهيم قندلجي و اخرون،**نظم المعلومات الادارية**،عمان : دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،2009،ص27

كما تطرق المشرع الجزائري الى تعريف نظم المعلومات بموجب الفقرة ب من المادة 02من القانون رقم 09-04 بأنه نظام منفصل او مجموعة من الانشطة المتصلة ببعضها البعض او المرتبطة يقوم واحد منها او اكثر بمعالجة الية للمعطيات تنفيذا لبرنامج معين.[1]

وعليه يمكن القول ان نظام المعلومات عبارة عن نسيج من المكونات المتناسقة بشكل منتظم ،و تتمثل هذه المكونات في مجموعة من العناصر المادية و المعنوية تهدف الى انتاج معلومات دقيقة و مفيدة و ذلك عن طريق تخزين المعالجةتجميع، و ايصالها الى المستخدمين.

ثانيا-العوامل التي اثرت على تطوير نظم المعلومات :

1/التطور في تكنولوجياالمعلومات:ان تطور تكنولوجيا المعلومات ادى الى زيادة نمو نظم المعلومات داخل المؤسسة و هذا نمو يقوم على استخدام الحاسبات في كافة المستويات ،و التي اصبحت تكاليفها في متناول اغلب المؤسسات بالإضافة الى سهولة تعلم برمجيتها.[2]

2/-التطورفيخصائصالتطبيقات:في بداية كانت نظم المعلومات تقوم بتقديم اغراض عامة متعلقة بالوظائف المتداولة في اغلبية المؤسسات مثل الانتاج،التمويل،التسويق، لكن مع تطور نظم المعلومات و تطور تكنولوجيا الحاسبات الالية ظهرت برامج تهدف الى خدمة تخصصات محددة لأفراد او مجموعات معينة داخل المؤسسة.[3]

-ثالثا موارد نظام المعلومات:

1-الموارد البشرية:يعتبر العنصر البشري مورد ضروري لعمل أي نظام معلومات و هناك نوعين اساسين من الموارد البشرية اللازمة لنظم المعلومات و هما:

---

[1] قانون رقم 09-04 المؤرخ في 05-08 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام و الاتصال و مكافحتها ،عدد47،الصادرة بتاريخ16-08-2009

[2] محمد سعيد خشية،**نظم المعلومات** ،القاهرة: مطابع الوليد،1992،ص92

[3] محمد فتحي عبد الهادي،**علم المكتبات و المعلومات** ،القاهرة : مكتبة الدار العربية للكتاب،الطبعة الاولى،1996،ص52

-المستخدمين النهائيين :و هم الافراد الذين يستخدمون النظام بطرق مختلفة و ذلك بهدف خلق و تعاون و توزيع معلومات

-الاخصائيون في نظم المعلومات:و تضم محللو النظم و مطورا النظم فيقومون بوضع نظم المعلومات بناءا على متطلبات المعلومات التي يحصلون عليها بالإضافة الى مطوري البرامج فيقومون باستخدام التفاصيل التي يوفرها لهم محللو فيساعدهم في تشغيل و صيانة نظم المعلومات.

-2**الموارد المادية:**و تشمل جميع الاجهزة المادية الموارد المستخدمة في تشغيل المعلومات ،و هي تشمل نظم الحاسب،ووحدة التشغيل المركزية و التي تتضمن المعالجة الدقيقة ،و الطرفيات متمثلة في لوحة المفاتيح و الفارة و الشاشة.

-3**موارد البرمجيات:**و تشمل جميع انواع تعليمات تشغيل البيانات و تشمل كا البرامج و الاجراءات مثل برامج النظام و اهمها تشغيل النظم و التي تتحكم في تشغيل نظام المعلومات.

-**4مواردالبيانات**:تقوم على قواعد البيانات المتمثلة في السجلات و الملفات المرتبطة بطريقة منطقية ،و تقوم قاعدة البيانات بتركيز العديد من السجلات التي كان يحتفظ بها في ملفات منفصلة داخل الاطار موحد يخدم العديد من التطبيقات بالإضافة الى قواعد المعرفة فهي تحتوي على اشكال متعددة ، كالحقائق و القواعد و اخيرا فهي تمثل موردا تنظيمياهاما.

5- مواردالشبكات :تشكل شبكات الاتصال كالانترنت امر ضروري لقيام المنظمة بالأعمال الالكترونية وتتكون شبكات الاتصال من الحواسب ،مشغل الاتصالات و غيرها من الاجهزة المتصلة بوسائط الاتصالات و التي يتم التحكم فيها بواسطة برامج الاتصالات و تشمل ايضا نظم تدعيم الشبكات التي تتمثل في جميع الافراد و المعدات و البرامج و موارد البيانات التي تساهم مباشرة في تشغيل شبكة الاتصالات[1]

[1]منال محمد الكردي و جلال ابراهيم العبد،**مقدمة في نظم المعلومات الادارية**،الاسكندرية : دار الجامعية الجديدة،بدون سنة نشر، ص32

رابعا-اهداف نظام المعلومات:

-1 **تحقيق الكفاءة:**المقصود بالكفاءة القيام بأداء المهام بطريقة اسرع و بتكلفة اقل ،و يكون ذلك من خلال تحقيق اوتوماتيكية العمل الروتيني بدلا من الطريقة اليدوية ،كتوفير تقارير المخزون او المرتبات و غيرها من واقع قاعدة البيانات ،و بذلك تقليل الحاجة الى من يقوم بإمساك سجلات البيانات اللازمة للإعداد هذه التقارير ، بالإضافة الى استخدام النماذج الرياضية فيما يخص الرقابة.

2-**الوصول الى فعالية في اتخاذ القرارات:**و يكون ذلك من خلال المشاركة الجماعية و الفعالة للمدراء في اتخاذ القرارات ذات جودة افضل و بطريقة سهلة ،و يكون ذلك اوتوماتيكيا عن طريق التحليل المفصل لتدفق العمل في المنظمة.

3-**تحسين اداء المنظمة:**يهدف نظام المعلومات الى مساعدة المنظمة في تقديم خدمات ذات مستوى افضل لعملائها ،و ذلك عن طريق توفير كل المعلومات لهؤلاء العملاء بالشفافية المطلوبة بالحجم الكافي،لإضافة الى تكوين وصف تاريخي لأحوال المنظمة و ذلك عن طريق المراقبة المستمرة بهدف الكشف عن اخطاء التي تقع في المنظمة.[1]

بالإضافة الى تعرف على الفرص و استغلالها :باعتبارها وسيلة للإلمام بمتغيرات البيئة لخفض مستوى عدم التأكد فهي تعمل على تناغم معها وتحسين الخدمات التي تقدمها.

ربط العملاء و الفاعلين :تقيم شبكة اتصالية بين الفاعلين الرسمين و غير الرسمين[2]مما يؤدي الى زيادة فعالية الوظائف الادارية.

خامسا: خصائصنظامالمعلومات

-التنظيم :يقوم على تنظيم التسلسل بين الوظائف المختلفة

-الحركية:في حالة حركة دائمة من ما يحصل عليه النظام

---

[1] معالي فهمي،**نظم المعلومات الادارية**،مدخل تحقيق الميزة التنافسية،الاسكندرية : الدار الجامعية،2002،ص36

[2] احمد فوزي ملوخية،**نظم المعلومات الادارية**،،مرجع سبق ذكره ،ص4

الاستقرار:طالما البيئة تمدها بالقوة الدافعة[1]

-النظم لها دور حياة أي انها معرضة للفناء

-شبكة اتصال:يشبه نظام المعلومات شبكة اتصال في كونه يزود بمسارات معلوماتية الى كثير من النقاط و هو يساعد المعلومات على التدفق في كل مشروع ،حيث يتم تبادل المعلومات و البيانات من شخص لأخر و من جهاز لأخرعلى مستوى العالم و يتم نقل المعلومات بسرعة فائقة .

-مراحل تحويل و توظيف البيانات:تقوم نظم المعلومات بتحويل المدخلات المتمثلة في مادة الخام عبر عمليات و صولا الى مخرجات و المتمثلة في المعلومات و ترتبط بهذه المراحل عدة وظائف هي تجميع البيانات و تشغيلها و انتاج معلومات كما يتم تنفيذ وظائف اخرى هي رقابة و ادارة البيانات

-مستخدموالمعلومات:يتم انتاج المعلومات بغرض استفادة من نظام المعلومات بالمشروع و ذلك لاستخدامه من طرف المستخدم الداخلي و يشمل المدير و الموظف،ام المستخدم ويشمل الموردين ،الاسهم،الدائنين[2]

سادسا:اشكال نظم المعلومات

1-من حيث العلاقة بالبيئة:و تشمل على:

-نظام معلومات مفتوح:حيث انه يرتبط بالبيئة الخارجية من خلال العلاقات العكسية في تبادل البيانات و المعلومات

-نظام معلومات مغلق:وهوذلكالنظامالذييعملفيبيئةداخلية محددةبحيث لايتاثربالبيئةالخارجيةولايؤثربهاوهذاشكل لا ينطبق على نظام المعلومات.

---

[1] محمد عبد العليم صابر،**نظم المعلومات الادارية**،الاسكندرية : دار الفكر الجامعي،الطبعة الاولى،2007،ص43

[2] صونيا البكري،ابراهيمسلطان،**نظم المعلومات الادارية**:المفاهيم و الاسس: الاسكندرية،دار الاشعاع الجامعية،1997،ص33

2-من حيث الرسمية:

-نظام معلوماترسمي**:و**هونظامااصلاموجودفيالتنظيمبصورةدائمةويتميزبانلها اهدافا **و** برامجمحددة ،تعملوفق اجراءات منهجية في تشغيل البيانات ،**و** تجهيزها،**وغالبا ما** تستخدم الاجهزة الالكترونية في تجهيز البيانات و استخراج المعلومات.

-نظام معلومات غير رسمية:و هذا يكون وليد حاجة معينة و يزول بزوالها حيث لايكون له خطة او برنامج منتظم لتشغيل البيانات و تجهيزها.

3-من حيث العلاقة مع النظم الاخرى:

-نظام معلومات كلي:حيث يمثل نظام المعلومات نظاما كليا لمجموعة النظم الفرعية ،التي يمكن ان يتكون منها .

-نظام معلومات فرعيا ضمن نظام معلومات المحاسبية ،و كذلك فان نظام المعلومات المحاسبية يمثل نظاما فرعيا ضمن نظام الوحدة الاقتصادية :حيث يمثل نظام المعلومات جزءا من اجزاء النظام الكلي فأي فرع من فروع مثلا من فروع المحاسبة يمكن ان يشكل[1]

سابعا:تأثير نظم المعلومات في تحسين الاداء

ا-يساعد التدفق المستمر للمعلومات في خدمة مستوى الادارة في المنظمة ،فهي تساعد المديرين على الرقابة على الاداء الحالي للتنظيم ،و التنبؤ بالأداء المستقبلي

ب-تخدم نظم المعلومات المديرين الراغبين في الحصول على تقارير اسبوعية او شهرية او سنوية عن نتائج انشطة المنظمة

ج-تدعم نظم المعلومات القرارات الهيكلية ،و شبه الهيكلية ،و مستوى الرقابة الادارية ،و التشغيل كما انها تفيد في اغراض التخطيط لمستوى الادارة العليا

[1] سيد صابر تعلب،المرجع سبق ذكره،ص172،173

د-تعمل نظم المعلومات على مساعدة و مساندة العمليات الخاصة بالمنظمة في المجالات الوظيفية المختلفة ،كالتسويق ،والإنتاج،والتمويل .....الخ

هـ-توفر نظم المعلو مات معلومات عن العملية الادارية للمنظمة ،و هو مايساعد في تحديد نقاط القوة و العمل على تنميتها و كذلك التهديدات البيئية التي يمكن ان تؤثر على اداء المنظمة.[1]

المطلب الثاني:نظم المعلومات الجماعية

تقوم نظم المعلومات الجماعية على الحاسب الالي للتسهيل التفاعل بين العنصر البشري ،و تكنولوجيا المعلومات من خلال جمع البيانات و النماذج للترشيد عملية الادارية بكفاءة و فعالية فهي من اهم التقنيات التي تعتمدها الحكومة لتتمكن من دعم القرارات المتخذة من طرف المدير.

لقد ظهر ت نظم المعلومات الجماعية في بداية الثمانيات بعد ان تبين ان اكثر القرارات لايمكن اتخاذها بشكل فردي ،بل تحتاج الى تشاور مجموعة من متخذي القرارات ،ونتيجة لذلك تطور هذا النوع من النظم لدعم الشكل الجماعي من القرارات و الاستفادة من قوة المجموعة في صنع قرار افضل يحتاج الى تقويم و موضوعية مستندا الى موثوقية عالية ،حيث ان اشتراك مجموعة في المناقشة قرار ما يشجع على الابداع[2].

ومنه كانت السياسة المعلوماتية تظهر في شكل قرار متعلق بتنظيم المرفق الاداري او قاعدة قانونية تصنع البرامج الادارية فهدفها ايجاد قاعدة فنية تكنولوجيا للتحقيق التنمية الادارية.

اولا:تعريف نظم المعلو مات الجماعية

يقوم نظام المعلومات الجماعية على التنسيق الشامل بكافة اركان العملية الادارية ابتداء من التخطيط،و انتهاء بالرقابة و التقويم في كافة مراحل النشاط الوظيفي ،و ترتيبه الزمني،و يعرف التنسيق بأنه الترتيب المنظم و المتناغم للجهود البشرية من اجل المحافظة على توحيدها في مسار ها نحو تحقيق الاهداف المشتركة للمؤسسة بالإضافة الى طبيعته في توفير الارتباط الوثيق و التالف بين قدراتها فنية و مالية في الزمان و المكان بحيث تحقق التوازن المطلوب الدائم في ما بينها على ضوء الخطط الموضوعة لذلك ،و يهدف التنسيق الى

[1] محمد عبد العليم صابر، المرجع سبق ذكره،ص61

[2] فايز جمعه النجار، المرجع سبق ذكره،ص159

السير المتناسق بين مختلف الفعاليات ،و الوظائف و الاحاطة الدقيقة،و الكاملة بالمهام ،و الوظائف الوظيفية ،و ملاءمة البرنامج العمل مع الظروف البيئية

والبيئة المحيطة.[1]

وعليه تظهر السياسة المعلوماتية كمدخل تخطيطي تختص بالتعاملات مع قرارات الاهداف فباستخدامها تضمن الادارة توجيه البدائل ،القرارات في الاتجاهات الصحيحة وتختص بقرارات توحيد وتوافق الارشادات و التوجيهات و باستخدامها تستطيع الادارة ضمان فاعلية التنفيذ و الارتقاء بالأداء وحل المشكلات الادارية.

ويعرف نظام المعلومات الجماعية :على انه منظومة معلومات حاسوبية ،وتفاعلية،لتسهيل عملية تقديم حلول للمشكلات غير المهيكلة او شبه المهيكلة ،ودعم عمل فريق صنع القرار من المديرين و غيرهم فهي نظام حاسوبي متفاعل لتسهيل المشاكل.

ومن ضمن هذا الاطار فهو يشكل نظام تفاعلي مبني على الحاسب يدعم مجموعة من الناس يتشاركون في مهمة واحدة،فيعملون مع بعضهم البعض كفريق و يستخدم لتسهيل حل المشاكل غير المهيكلة.

و ما يميز نظم معلومات الجماعي هو المشاركة في قاعدة بيانات موحدة يمكن الوصول اليها من قبل فريق الذي يعمل

على مشكلة او مشروع معين.[2]

وفي الاخير يركز نظم المعلومات الجماعية على وجود جماعة من الافراد كمستخدمي النظم ،و يكون كل منهم مسؤولا عن اداء مهام مستقلة عن تلك و لكنها مرتبطة بها لدرجة عالية .

---

[1] موسى خليل،**الادارةالمعاصرة**،بيروت : دار مجد المؤسسة الجامعية،الطبعة الاولى،2005،ص112

[2] فايز جمعه النجار،مرجع سبق ذكره،ص159

ثانيا: مكونات نظم المعلومات الجماعية:

1-الاجهزة:تشمل جميع مكونات المادية التي تعمل على تقديم تسهيلات الاجتماع نفسه:مثل قاعة الاجتماع .ومستلزماتها ،و التي تدعم تعاون المختصين كما تتضمن ايضا التجهيزات الالكترونية لكل عضو في الفريق للمشاركة في الاجتماع ،كما تشمل ايضا على حواسيب و تجهيزات الشبكة الالكترونية.

2-البرمجيات:لقد زودت البرمجيات في نظم المعلومات الجماعية ببرامج ،و تطبيقات متخصصة،لتقابل احتياج المجتمعين في قاعة واحدة،كما يمكن استخدامها في الاجتماعات عبر الشبكة الالكترونية حيث يكون المجتمعون في إمكان متباعدة ،ومن أدوات برمجيات نظم المعلومات الجماعية الاستبانة الالكترونية .

3-الأفراد:يتكون الأفراد عادة من المشاركين في الاجتماع و المناقشة ،إضافةإلى منسق الاجتماع الرئيسي و الذي يعمل حلقة وصل الكترونية بين المجتمعين [1]

ثالثا: خصائص نظم المعلومات الجماعية:

-إنها نظم يتم تصميمها بغرض دعم عمليات اتخاذ القرار ات بين أعضاء جماعة ما أثناء ممارستهم لعملهم بغرض تحسين عوائد القرار

-إنها نظم يتم تصميمها خصيصا و لايود لها مواصفات و مكونات عامة

-إنها نظم من السهل تعلمها و استخدامها بواسطة الأفراد بغض النظر عن مستوى معرفتهم للحسابات الآلية

-إنها تحتوي على أساليب تمنع انتشار السلوك الجماعي السلبي مثل الصراع ،سوء الفهم واتصال نظام جماعي و ليس فرديا[2]

- حزمة من برامج دعم الاتصالات و التنسيق و المشاركة بموارد المعرفة و المعلومات بين فريق صنع القرار

---

[1] سيد صابر تعلب،مرجع سبق ذكره ،ص160،161

[2] خبابة عبد الله،جباري عبد الوهاب ،"**النظم الخبيرة و نظم دعم القرار كمدخل لاتخاذ القرار في المؤسسة** "،محاضرة مقدمة للطلبة العلوم الاقتصادية وعلوم التسييروعلوم تجارية ،جامعة مسيلة:الجزائر، ،ص18

-قاعدة بيانات ذات قدرات كبيرة

-واجهة ربط تفاعلية تسمح للمستفدينإرسال و استقبال الملاحظات و الاستفسارات و طرح أسئلة و استعراض وجهة نظر حول المشكلة موضوع القرار

رابعا :دور نظم المعلومات الجماعية في المستويات التنظيمية المختلفة:

1/المستوى الاستراتيجي:

و تستخدم فيها النماذج الإستراتيجية المساهمة في عملية التخطيط و من أمثلة هذه النماذج تلك المستخدمة في تحديد الأهدافالإستراتيجية،و تخطيط عمليات الاندماج او الاستحواذ و اختيار مواقع الصنع

2/المستوى التكتيكي:يتم فيه التعامل مع النماذج التكتيكية التي تستخدم في عمليات تخصيص موارد المؤسسة و الرقابة عليها و من أمثلة ذلك النماذج التي تهتم بتخطيط القوى العاملة ،و تخطيط ترويج المبيعات

3/المستوى التشغيلي:

تستخدم النماذج التشغيلية فيه لدعم أنشطة العمل اليومية و التي تتم في المستويات الدنيا التنفيذية و من امثل هذه النماذج تلك التي تستخدم في جدولة الإنتاج و الرقابة على المخزون[1]

خامسا: الأشكال النظم دعم القرار الجماعي :

1-حجرة القرار:هي حجرة مجهزة بالتسهيلات الفنية و الحاسوبية يجتمع فيها مجموعة صغيرة من المشاركين معا في قاعة و احدة وجها لوجه ،و في مركز القاعة يكون مسهل الاجتماع وهو الذي ينظم الاجتماع و يكون لكل مشترك جهاز خاص لعرض الأفكار و تلخيص نتائج البيانات و عرضها على المشاركين

2-شبكة قرار المناطق المحلية:

عندما يكون من الصعوبة على المشاركين الاجتماع و جها لوجه إذا يكون المشاركون موزعون في أماكن مختلفة فيمكن لهم عندئذ لن يجتمعوا باستخدام شبكة المناطق المحلية اذ يبقى الأفرادالمشتركون في هذه الحالة

[1] خباية عبد الله جباري عبد الوهاب ، المرجع سبق ذكره، ص19

كل في مكانه و يتفاعل مع بقية المشتركين من خلال محطة عمل مع وجود حاسب مركزي تتوافر به قواعد البيانات و النماذج و البرمجيات

3-الاجتماع المشترك :عندما يكون المجتمعون بإعداد كبيرة و لا يستطاعون استخدام حجرة القرار،فيكون عندها الاجتماع المشترك هو الذي يحقق الغرض ،اذ تستفيد المجموعات الكبيرة من تقنيات الاتصالات في تنفيذ اجتماع و يمكن استخدام شبكة المناطق المحلية او شبكة المناطق الواسعة للتنفيذ و يعتمد ذلك على مدى تباعد المسافات و مدى تباعد المجموعة عن بعضها البعض

4-المؤتمرات بواسطة الحاسب :

عندما تكون المجموعات كبيرة ،و موزعة على المناطق الجغرافية متباعدة فان المكتب الافتراضي يعطي رخصة مرور اتصالات بين تلك المجموعات و تعرف هذه التطبيقات الجماعية باسم تطبيقات المؤتمرات الحاسوبية و تتضمن المؤتمرات الصوتية و المرئية[1]

[1] فايز جمعه النجار ،مرجع سبق ذكره،ص162،163

المطلب الثالث:نظم المعلومات الإدارية التنفيذية:

تعتبر السياسة المعلوماتية المورد الأساسي الذي تقوم عليه الأنشطةالإدارية بهدف تحقيق التنمية الإدار ية وذلك من خلال عمل الإدارة بالأنظمة المعلوماتية الإدارية التي تقوم بإنتاج المعلومات و توزيعها على المستفيدين.

و إن الحاضر و المستقبل هم نتاج الحصيلة التراكمية للأحداث و المتغيرات الصادرة من المجتمع أو الوافدة إليه فان سياسة معلوماتية في مضمونها تهدف إلىإثراء وتنمية منهجية فكرية و عملية و تعميقها و تحديد رؤية مستقبلية تنموية للإدارة.وتحقيق التكامل بين تكنولوجيا المعلوماتية وأنظمتها المعلوماتية و الإدارةوالتنظيم.

أولا:تعريف نظام المعلومات الإدارية التنفيذية

و ان الحاضر و المستقبل هم نتاج الحصيلة التراكمية للأحداث و المتغيرات الصادرة من المجتمع او الوافدة إليه فان سياسة معلوماتية في مضمونها تهدف إلىإثراء وتنمية منهجية فكرية و عملية و تعميقها و تحديد رؤية مستقبلية تنموية للإدارة.وتحقيق التكامل بين تكنولوجيا المعلوماتية وأنظمتها المعلوماتية و الإدارةوالتنظيم.

يعرف نظام المعلومات الإدارية بأنه مجموعة من المكونات تشمل ما يأتي:الإجراءاتprocedures أسلوب تنفيذ نشاط معين ،و الأفرادpeople و البيانات dataو قواعد البيانات database والبرمجيات و الأجهزةhardware and softwareو شبكات الاتصالnetworksو تهدف إلىانتهاج معلومات مفيدة للمستخدم من اجل قيام المنظمة بأعمالها بسرعة و دقة ،و كذلك اتخاذ القرارات الصائبة اللازمة لتحسين أدائها و

الوصول إلىأهدافهاالأساسية فهي توجد في جميع مواقع العمل الإداري و ميادينه [1]

و هناك من يرى نظم المعلومات الإدارية تضم مجموعة من الأجزاء المترابطة التي تعمل مع بعضها البعض بصورة متفاعلة لتحويل البيانات إلى معلومات يمكن استخدامها لمساندة الوظائف الرادارية
:التخطيط،الرقابة،اتخاذ القرارات ،التنسيق ،و الأنشطة التشغيلية في الوحدة الاقتصادية و هو مشروع

[1] محمد نور برهان ،**أنظمة المعلومات الإدارية**،مصر: الشركة العربيةالمتحدة للتسويق و التوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة،2010،ص14

استثماري رأسمالي يتطلب استخدام حزمة متكاملة و متنوعة من تقنيات تحليل و تصميم النظم و أساليب تخطيط و جدولة إدارة المشروعات[1]

و يعرفها إبراهيم سلطان :مجموعة منظمة من الوسائل التي توفر معلومات عن الماضي ،و الحاضر،و التنبؤ بالمستقبل فيما يتعلق بأنشطة و عمليات المنشاة و أيضا بما يحدث في بيئتها الخارجية و التي تؤدي إلى تدعيم وظائف التخطيط،والرقابة،و العمليات في المنظمة من خلال ماتوفره من معلومات في التوقيت المناسب لصنع القرار[2]

ومن هنا يبدوا نظام المعلومات الإدارية نظام منهجي محوسب قادر على تكامل البيانات من مصادر مختلفة يقصد توفير المعلومات الضرورية للمستخدمين ذو الاحتياجات المتشابهة.

و تتعلق نظم المعلومات الإدارية بالتخطيط للتطوير و أدارة و استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات لمساعدة الأفرادفي انجاز كافة مهامهم المرتبطة بالمعالجة المعلومات و إدارتها و من هنا فان تقنيات المعلومات الإدارية تشمل كافة أنواع التقنيات التي تستخدم بالعمل الإداري من اجل تحقيق هدافها في الرقابة و التنظيم و اتخاذ القرارات[3]

---

[1] سيد صابر تعلب، المرجع سبق ذكره،ص221

ابراهيم سلطان ،**نظم المعلومات الادارية**،مدخلالاداري،الاسكندرية : الدار الجامعية للطبع و النشر والتوزيع 2000 ، ص252

[3] فليز جمعه النجار، المرجع سبق ذكره ،ص53

و من جهة أخرى تمثل نظم المعلومات الإدارية مجموعة النظم الفرعية التي يؤدي تفاعلها إلىإنتاج معلومات التي تغطي الاحتياجات المختلفة للأنشطة الإدارية[1].

و من هنا نستخلص أن نظم المعلومات الإدارية صممت لخدمة و وظائف المستوى الإداري في المنظمة من خلال التخطيط ودعم المراقبة و اتخاذ القرار و أدارةأنشطة في إدارة الوسطى و غالبا ما تدعم هذه النظم القرارات المهيكلة

بهدف حصول المنظمة على فائدة اكبر.

ثانيا:خصائص نظم المعلومات الإدارية التنفيذية

فمن خلال التعاريف السابقة لنظم المعلومات الإدارية يمكن استنباط مجموعة من الخصائص الأساسية التي تميزها عن غيرها.

1-انه نظام مبني على الحاسب الآلي في شكل نظام متكامل لكل من الإنسان و الآلة حيث يستخدم في تشغيل البيانات لإنتاج المعلومات التي تفيد صانع القرار

2-يهدف النظام إلى المساعدة في صنع القرار سواء تلك التي يمكن برمجتها حيث يتم تخزين الخبرات ،و التصرفات الماضية بشان إحداث معينة ، و عند الحاجة إليها يتم إنتاج تقارير تتضمن التصرف المتبع إزاء موقف معين ،او تلك التي لا يمكن برمجتها بإمداد صانع القرار بالمعلومات اللازمة في التوقيت الملائم

3-يهدف النظام إلى مساندة الوظائف الإداريةكالتخطيط،والتنظيم،والرقابة،نظرا لأنه يهتم بالإحداث الماضية والحالية و المستقبلية ومن ثم يمكن استخدام النظام في التنبؤ ،و بالتالي المساعدة في عملية التخطيط كما يمكن مقارنة الأداء الفعلي بما هو مخطط مما يساعد على عملية الإدارية.

4-يوفر معلومات عن البيئة الخارجية فهو يساعد على التعرف على الفرص المتاحة في البيئة ،و كذلك التهديدات البيئة التي يمكن أن تؤثر على عمل المنظمة

[1] معالي فهمي ،المرجع سبق ذكره ،ص70

5-يوفر معلومات عن عمليات المنظمة و هو يساعد في تحديد نقاط القوة،و العمل على تنميتها ،و كذالك نقاط الضعف و العمل على معالجتها بحيث تتمكن المنظمة من استغلال الفرص البيئية ،و مواجهة التهديدات[1]

ثالثا: أهمية نظم المعلومات الإدارية:

1-ربط النظم الفرعية للمنظمة مع بعضها البعض في نظام متكامل بما يسمح بتدفق البيانات بين تلك النظم

2-و فرة المعلومات اللازمة ،و الفعالة بهدف التخطيط ،و الرقابة في مكان و التوقيت المناسب

3-المساعدة و المساندة في عملية صنع و اتخاذ القرار في جميع المستويات التنظيمية من خلال توفير التقارير التي

تتضمن المعلومات اللازمة[2]

رابعا- وظائف نظم المعلومات الإدارية:

1-دعم عمليات المنظمة المختلفة

2-دعم وظائف الإدارة المختلفة فالحكومة لاتقومإلا بوجود الإدارة

3-دعم اتخاذ القرارات الإدارية في المنظمة

4-زيادة التعاون بين الإدارة العليا و الفروع التابعة في المناطق المختلفة

5-التنسيق بين المنشاة وأصحاب المصالح المختلفين من الموردين و المستهلكين ،و الموظفين ،حيث تؤمن نظم المعلومات الإدارية حركة الاتصال سواء في تبادل الرأي و التنفيذ الصفقات التجارية بين الأطراف المختلفة[1]

---

[1] احمد فوزي ملوخية ، مرجع سبق ذكره ،ص72

[2] ابراهيم سلطان ،مرجع سبق ذكره،ص255

6-إعداد تعليمات الخاصة بتشغيل البيانات (عنصر الإجراءات)

7-الحصول على البيانات من مصادر الداخلية و الخارجية لها(عنصر المداخلات)

8-تجميع و تحليل و تبويب و تلخيص البيانات (عنصر معالجة و تشغيل)

9-تقسيم و تصنيف المعلومات في ملفات يمكن حفظها و يسهل الرجوع إليها عند الحاجة [2]

و ضمن هذا الأفق تقدم نظم المعلومات الإدارية العديد من الفوائد سوءا على مستو الإدارة الوسطى او مستو المنظمة الكلي ،وتهيئ الظروف المناسبة التي تخدم المنظمة في وظائفها المختلفة او مساعدة المدير عند ممارسة أنشطته المتعددة:

10-تقديم المعلومات إلى مستويات الإدارية المختلفة

11-تقديم المعلومات إلىالأقسام المختلفة بغية إصدار التقارير سواء كانت تجميعية او تفصيلية عن نشاطات المنظمة المختلفة

12-تجهيز المعلومات الملائمة بشكل مختصر و في الوقت المناسب لتهيئة الظروف المناسبة لصنع القرار

13-تقيم نتائج و نشاطات في المنظمة لتصحيح أي انحرافات محتملة[3]

خامسا: أبعاد نظم المعلومات الإدارية:

1-البعد التنظيمي:منأهمعناصره :

-الأفرادالعاملون

---

[1] فيز جمعه النجار ،مرجع سبق ،ذكره،ص55

[2] اسماعيل مناصريه،" دور نظم المعلومات الإدارية في الرفع من فعالية عملية اتخاذ القراراتالإدارية":دراسة حالة الشركة الجزائرية للألمنيوم،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في إدارةأعمال،كلية العلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف مسيلة،2033-2004 ، ص53

[3] فليز جمعه النجار مرجع سبق ذكره،ص55

-الهياكل التنظيمية و هو إطار يركز على تخصص الوظائف و تقسيمها على العاملين و وضع الأنظمة و الإجراءاتو تحديد السلطة

-العمليات الإدارية و هي مجموعة من الأنشطة المترابطة التي تهدف للقيام بانجاز نشاط معين

-الثقافة و هي القيم و الأعراف التي تتبناها و تؤمن بها المنظمات

-السياسات وهي عبارة عن خطة توفر إطارا عاما لمساعدة المسئولين في المنظمة و تحقيق أهدافها بنجاح

2-البعد الإداريومنأهم عناصره:

-متخذ القرار

-المخططون

-الإبداع في عمليات و المبدعون لعمليات الجديدة

-القادة القادرون على وضع خطط و أجندة جديدة للعمل

3-البعد التكنولوجي:منأهم عناصره:

-المعدات المادية

البرمجيات و هي تعليمات و البرامج التفصيلية

المخازن و هي أدوات مادية لتخزين البيانات و البرمجيات

تكنولوجيا الاتصالات ة تقوم بنقل البيانات من موقع مادي لأخر

شبكات الأعمال تقوم بالربط الحاسوبي و تمكن من مشاركة البيانات و الموارد[1]

ثم بهذا الفهم يمكن ان نحدد مقومات نجاح نظم المعلومات الإدارية و ذلك من خلال :

[1]محمود سليم عبد الرحمن الشويات،ياسر عيسى المومني،قدري سليمان الشكري،دور نظم المعلومات الادارية في اتخاذ القرار،دراسة ميدانية جامعة اليرموك و عجلون الوطنية،مجلة دفاتر بود اكس،العدد رقم 06 سبتمبر2016 ،ص06

-توفر كمية هائلة و كافية من المعلومات لتلبية احتياجات كافة مستويات المنظمة ووظائفها الإدارية

-توفير الخبرات من القوى البشرية القائمين على استخدام و إدامة نظم المعلومات

-إمكانية استثمار الموارد المعلوماتية في المنظمة و تنظيميه بشكل جيد من هنا يظهر الهدف الكلي للسياسة المعلوماتية المتمثل في توظيف المعرفة و النظم و الأساليب العلمية في الأداء و الأجهزة و الطرق التقنية الحديثة لزيادة القدرات و الإمكانيات في التفاعل الايجابي مع قضايا التنمية و التحديث .

-قدرة الهيكل التنظيمي في المنظمة على احتواء متطلبات تطبيق نظم المعلومات

-دعم الإدارة العليا لفكرة تطبيق نظم المعلومات

-مدى الوعي و الفهم و الادارك الواسع لأهمية تطبيق نظم المعلومات من قبل كافة المسئولين و مستخدمين النظم و

مقدمي المعلومات[1]

لكن مايجب الاشارة اليه عامة ان نظم المعلومات الادارية تلعب دورا استراتيجيا في المنظمة و ذلك من خلال مشاركة في صياغة الرؤيا الاستراتيجية للمنظمة القائمة على:

-اضفاء خصائص البساطة و الوضوح و العمق و الشمول

-دعم عمليات صياغة رسالة المنظمة و ذلك عن طريق تحديد انواع انشطة الاعمال الجوهرية و تقديم معلومات عن الاسواق المستهدفة ،و تحليل عناصر الميزة التنافسية

-صياغة الاهداف الاستراتيجية للمنظمة من خلال مقارنة عناصر القوة و الضعف داخل المنظمة بالفرص و التهديدات الحالية و المتوقعة في البيئة الخارجية

-تقديم معلومات ذات الجودة الشاملة للمفاصلة بين البدائل الاستراتيجية الممكنة و اختيار استراتيجية الاعمال الشاملة الملائمة للمنظمة

[1] محمود سليم عبد الرحمان شوياتالمرجع سبق ذكره ،ص186،187

-تعمل نظم المعلومات الادارية على تحقيق الميزة التنافسية الاستراتيجية المؤكدة و ذلك من خلال ما توفره من معلومات عن قوى المنافسة الرئيسية[1]

ومن خلال ماسبق يتضح بان السياسة المعلوماتية تقوم بوضع الاطر الفكرية وتحديد الاساليب العلمية لتحقيق التنمية الادارية الشاملة من خلال رسم منهجية تستهدف الاستغلال الامثل للموارد وتغير نمط التسيير الروتيني و الاستفادة من التطور التكنولوجي و غيرها من الاسس التي تعزز تحقيق المتطلبات الانسانية في الحاضر و المستقبل.و تبني الحكومة لنظام المعلومات الادارية يساعد الادارة على اتخاذ القرارات الملائمة و الصائبة و توصل الى الحل الافضل و الناجح لمواجهة المشكلات الادارية.

[1] مرجع نفسه،ص187

خلاصة واستنتاجات الفصل:

توصلنا في هذا الفصل إلى خلاصة رئيسية مفادها أن السياسة المعلوماتية تمثلحلقة جديدة في بناء تصور حديث للتنمية الادارية بحيث اعتمدتها الحكومة كأحدث التقنيات داخل الادارة ،مما نتج عنها تحولات جوهرية في طرق اداء الخدمات في مرحلة التي اتسمت بتشكيل معالم ومنطلقات مغايرة توحي بنهاية التعقيدات الادارية والمعوقات التي تعترض التنمية الادارية ،وتطوير المهام والأنشطة الادارية ،واتخاذ القرارات ت بصفة صحيحة وفي اقل مدة زمنية ممكنة وذلك باعتماد الحواسيب وشبكات اتصال الحديثة فهي تشكل نمط جديد للإدارة.

تشكل التنمية الادارية كل العمليات الفعالة لتطوير وتعزيز الاداء التنظيمي والعملي للإدارة عن طريق تطوير الافراد العاملين والأساليب والوسائل وفق المتغيرات والتطورات العلمية الحديثة للإدارة ،وعليه فان الادارة وفي سبيل تحقيق فعاليتها وضمان استقرارها وديمومة خدماتها الموجهة لكل افراد المجتمع فهي مجبرة على مواكبة التغيرات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومنه تحقق الادارة التفوق و التميز.

الفصل الثاني:واقع السياسة المعلوماتية والتنمية الادارية في الجزائر-حالة البيض

تمهيد:

لقد اصبحنا نعيش واقعا بسمات عصر جديد تشكل المعلومات ركيزته الرئيسية و الحقيقية ،كما ترسخت لدينا ثوابت علمية، و نظم عملية في اعتماد المعلومات و استخدامها كشرط لازم في عمليات رسم السياساتو تحديد اتجاهات ،و منهجية التطور، و اتخاذ القرارات المباشرة مع ادارة تنفيذ المهام و التعامل مع مختلف القضايا و الازمات .

فالأمر يحتم علينا و يستوجب منا ضرورة توفر المعلومات لتدعيم جهود التنموية ،و تحسين فعاليات السياسات، و الخطط التنموية و البرامج و ذلك عن طريق حسن اختيارها و تثبيت الرؤية سياسة وطنية للمعلومات، اضافة الى اعطائها اولوية خاصة للإقامة المراكز و المؤسسات المعلومات و كذا تدعيم خططها و برامجها الوطنية مع تطوير انشطة المعلومات و تنمية مصادرها .

و على هذا الاساس تسعى الجزائر الى تبني سياسة وطنية للمعلومات تعمل على ارساء دعائم النظام الوطني للمعلومات باعتباره السبيل الوحيد لضمان حصول جميع العاملين في كل الانشطة الادارية على ما يحتاجون اليه من معلومات ،و منه تعد السياسة المعلوماتية الوطنية الحاجة الملحة لتحديد المجتمع الوطني لتطوير النشاط المعلومات و استغلال المعلومات، و البيانات و كل ماهو متاح من معرفة و نابع من الدولة استغلالا امثل يتيح الاستفادة من المعلومات كمورد للتخطيط، و اتخاذ القرارات،وحل المشكلات داخل الادارات و الاستجابة للمتطلبات التنمية الشاملة.

و من هنا يتبين ان الجزائر تبحث عن التسيير اداري استراتيجي فعال للتنمية الذي ظل و لايزال الهدف الذى تسعى الدولة الى تحقيقه من خلال مختلف السياسات التي تنتهجها و الاصلاحات التي تطبقها على ارض الواقع بحيث ان اعتماد اسس تصحيحية هيكلية مع تبني ادارة عصرية في تنظيمها و مناهجها لذلك تصبح التنمية الادارية الوسيلة المثلو الفعالة التي تتمكن بها الادارة الجزائرية من تحسين و تطوير الواقع الداخل.وهذاماسيتم التطرق اليه في المباحث الاتية:

-المبحث الاول:واقع التنمية الادارية والسياسة المعلوماتية في الجزائر

المبحثالثاني:دراسة حالة البيض

المبحث الثالث:نحو منظور استراتيجي للإصلاح السياسة المعلوماتية والتنمية الادارية في الجزائر-حالة البيض

المبحث الأول:واقع التنمية الإداريةوالسياسة المعلوماتية في الجزائر

لقد بذلت الجزائر الكثير من الجهود و انفقت الكثير من الموارد بهدف النهوض ببرامج التنمية الادارية غير ان هذه الجهود التي داناها متعثرة لأنها لم تبنى على قاعدة علمية الامر الذي اعاق كل المحاولات ووفق هذا الاطار تميزت الاصلاحات الادارية في الجزائر بعدم وضوح اهداف و هذا ماترتب عليه فجوة بين قدرة الاداء المطلوب و المنجز.

و في ظل الواقع صار لزاما على الجزائر مسايرة هذا التقدم و التطور الحاصل في العالم من خلال انتشار المعلومات، و ظهور شبكات الانترنت التي فرضت على جميع الدول وضع سياسة و وطنية للمعلومات و التخطيط لها تحت ما يسمى بالنظام الوطني للمعلومات لتنظيم تدفق المعلومات و انسيابها من مصادرها لكل من يحتاجها ،فان هذه الاهمية تتطلب النظر بتمعن الى الواقع الذي يعيشه قطاع المعلومات في بلادنا بمؤسساته المختلفة و العمل على اتخاذ التدابير، و الاجراءات تكفل لها النهوض بمختلف مؤسساته

و لقد اصبح من الضروري تبني سياسات و خطط علمية مدروسة بتوفير بنية اساسية ذات قواعد صلبة متينة للاستفادة من المعلومات بتوفيرها من مصادرها و اتاحتها لمواطنيها لرفع كفاءتهم و قدراتهم العلمية من اجل المشاركة و المساهمة الفعالة في عملية التنمية الادارية و هذا ما سيتم التطرق اليه في المطالب التالية:

-المطلب الاول:تحليل مسار التنمية الادارية في الجزائر

المطلب الثاني: حال سياسة المعلوماتية في الجزائر

-المطلب الثالث:علاقةتأثير السياسة المعلوماتية على التنمية الادارية في الجزائر

المطلب الاول:تحليل مسارالتنمية الادارية في الجزائر

تعتبر الجزائر التنمية الادارية جانبا هاما من سياسة مخطط تنميتها الشاملة و ذلك انطلاقا من واقع الادارة الجزائرية المتأثرة بعوامل مختلفة، و تماشيا مع مقومات و برامج التنمية التي وضعتها و تابعتها في سائر المجالات منذ الاستقلال.

اولا:خصائص الادارة العامة الجزائرية.

ان اصلاحات في الجزائر بشكل عام و الاصلاحات الادارية بشكل خاص تفتقر الى الرؤية الواضحة لطبيعة المشكلات التي تمر بها الادارة في الجزائر ،و عدم قدرة الاجهزة الادارية على تحقيق اهداف البرامج التنموية نظرا لعدم قيامها على اسس علمية و عملية،و كل هذا يرجع اساسا الى تلك الخصوصيات الراسخة في اجهزة البيروقراطيةالادارة الجزائرية و تتمثل فيما يلي:

-نمو الاعراض المرضية للبيروقراطية الجزائرية من افراط في الرسمية ،و الشكلية و الجمود ،و المقاومة التغير و تحويل الوسائل الى غايات و اصبحت الحكومات المتعاقبة في سدة الحكم تعالج مشكلات الادارة البيروقراطية فيها باستصدار الزيد من اللوائح و الضوابط القانونية التي غالبا لا تنفذ.

-نحوا الجهاز البيروقراطي الحكومي الى مركز قوة في المجتمع الجزائري سيطر على موارد الامة دون رقابة خارجية فعالة نتيجة عدم و جود سلطة تشريعية فعالة و سلطة القضائية مستقلة و مكن هذا الاختلال للنخبة البيروقراطية ان تتحسن و ان تكتسب مناعة ضد المساءلة و الحساب و كذا الاصلاح و التنمية الادارية[1]

▪

[1] بومدين طاشمة,**مدخل بديل للإصلاح و التمكين للتنمية السياسية في الجزائر** ،كلية الحقوق،جامعة ابو بكر بن بوزيد، تلمسان، ،بدون سنة ومكان نشر، ص46

-استغلال النفوذ و الصراع من اجل الحصول على مناصب قيادية للتحقيق اهداف ذاتية و هذا مايؤدي الى تقديم المصلحة الشخصية عن المصلحة العامة ،و اصبح بعد ذلك هم القيادة البيروقراطية ليس تفعيل القرارات و السلوك انما الامر على العكس من ذلك هو جمع الثروة بكل الوسائل فانتشرت المظاهر غير الاخلاقية كالرشوة ،و التزوير في اوساط الموظفين و هذا مايفسر الصفات غير الحميدة

-ان الادارة العامة الجزائرية هي ادارة مقلدة اكثر منها اصيلة اذ تحاول ان تنقل الصورة البيروقراطية الغربية خاصة النموذج الاداري الفرنسي الاستعماري و يشمل هذا التراث الاداري الاستعماري مظهرا مستمرا في تأثيرهعلى التنظيم الاداري الامر الذي يجعله يقتصر على فئة محدودة نخبوية متسلطة ،معرقلة لكل اصلاحاتحتى يتماشى و مصالحها .

-هجرة الكفاءة الادارية الجزائرية و افتقارها من الكوادر الماهرة القادرة على تخطيط و تنفيذ البرامج التنموية و يرجع هذا الشكل الى اكثر من سبب

-التهرب من المسؤولية و انتشار اساليب الاشكال في مختلف مستويات بيروقراطية الادارة و التهرب من الواجبات لاعتقادهم بأنهم يعملون و غيرهم يجني الثمار و هذا ما يؤدي الى انعدام روح المبادرة و الابتكار[1]

ثانيا:استراتيجية التنموية المعتمدة

انتهجت الجزائر بعد استقلال استراتيجية تنموية تعتمد على تخطيط المركزي كوسيلة للتخطيط الاقتصادي و على قطاع عمومي ذو كثافة رأسمالية يشكل حصة الاسدمن النشاط الاقتصادي ،وقدر المسار التنموي في الجزائر منذ الاستقلال الى غاية بداية الالفية الثالثة بمراحل التالية:

-المرحلة الاولى(1962-1965) اعتبر المرحلة الانتقالية انحصرت في حالة و طبيعة الاقتصاد غداة الاستقلال تميزت هذه الفترة بالاقتصاد و اتخذت الخطوات الاولى الاشتراكية

-المرحلة الثانية(1967- 1979)

[1] بومدين طاشمة ،مرجع سبق ذكره ،ص47

تميزت هذه الفترة بالاقتصاد الموجه مركزا و قد نفذت خلالها برامج طموحة في الاقتصاد و الاجتماعي اهمها تأميم الثروات الوطنية و بناء قاعدة اقتصادية تركز على التصنيع [1]

-المرحلة الثالثة:1980-1989

يطلق على هذه الفترة مرحلة التنمية اللامركزية و شهدت الجزائر عدة اصلاحات اقتصادية تركز على تصنيع

-المرحلة الرابعة1990-2007

تميزت هذه المرحلة بالاستقلال من تنظيم الاقتصاد المخطط التي تنظم اقتصادية خاضع يهدف لقوى كما عرفت الجزائر هذه الفترة عدة اصلاحات جوهرية كما لجأت الى المؤسسات المالية الدولية

ثالثا:المخططات الادارية

خلال مؤتمر طرابلس المنعقد في تم تبني الدولة الجزائرية للنظام الاشتراكي و هذا ما كان يعني من الناحية السياسية احتكار الدولة لملكية وسائل الانتاج و توزيع الثروة و هذا ما ادى بالجزائر الى انتهاج استراتيجية معتمدة على التخطيط[2]1962

1-المخطط الثلاثي1967-1969

تعتبر الخطة الثلاثية اول محاولة للتخطيط الجزائر و كانت المهمة الاساسية لهذه المهمة خطة اعداد المقدمة الضرورية للخطة الرباعية الاولى أي انها كانت محاولة تحديد بعض الاتجاهات في اطار الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في السنوات التالية و كانت اهداف هذه الخطة تتضمن انشاء قاعدة النهضة اقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ضرورية لتلبية حاجيات المواطنين على احسن وجه[3]

2-المخطط الرباعي الاول1970-1973

---

[1] جهيدة ركاش،"إشكالية العلاقة بين إدارة التنمية و التنمية الإدارية في الجزائر"،رسالةمقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية و علاقات الدولية ،جامعة الجزائر،2007،ص70

[2] المرجع نفسه،ص70،71،

[3] ياسمينة زرنوح "إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر" ،دراسة تقيميه مذكرة ماجيستر ،كلية الاقتصاد و علوم التسيير ،جامعة الجزائر،2005، 2006 ،ص152

صدرت بموجب الامر 70- 10

المؤرخ في 20جانفي 1970 حيث يعتبر بمثابة الانطلاقة الحقيقية للتخطيط اذ وضع الدلائل الاولية للبيروقراطية الاقتصادية في الجزائر فتميز بالدقة اكثر و بتسخير قيمة مالية اكبر خصصت للاستثمار الى جانب ادخال الجماعات المحلية في هذه العملية ،كما خصص المخطط الرباعي كميات هامة من الاستثمار لتنمية الهياكل الادارية لان تطبيق سياسة اللامركزية تستلزم بالدرجة الاولى تطبيق للامركزية الادارة و الا استحال تطبيق هذا الهدف خصوصا في مجتمع تتقلد فيه الدولة قيادة التنمية،وكان اهتمام هذا المخطط بتنمية الهياكل الادارية و جعل الادارة قريبة من المواطن

3-المخطط الرباعي الثاني:1974-1977

صدر بموجب الامر رقم 68/74 المؤرخ في 27جوان 1974 ويشكل هذا المخطط مرحلة اخرى في نظام التخطيط من حيث ظروف صياغته و قد ركز بصورة خاصة على زيادة الانتاج و هو الهدف الاول لهذا المخطط و حددت الزيادة المنتظرة على اساس الاستعمال الجيد لرأس المال المتوفر و رفع انتاجية الهمل[1]

4-المخطط الخماسي الاول:1980-1984

كان الاهتمام الكبير في اطار هذا المخطط بالجانب التنظيمي للاقتصاد الوطني و الاهتمام اكثر بالجانب الاجتماعي فكان يهدف الى تعبئة الطاقات و كفاءاتها عن طريق تحسين مستو التسيير الوحدات الاقتصادية و اعيد تقسيم العمل اجتماعيا و فنيا و اقليميا و كان يهدف الى التوسع و التنوع للإنتاج الوطني و تكيفه مع تطور الاحتياجات الحقيقية و الشروط العلمية للتحكم في التنمية

5 -المخطط الخماسي الثاني1985-1989

فهو يشكل مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للبلاد وقد حددت الاتجاهات الكبرى لهذا المخطط شانه شان المخططات السابقة و كان يهدف الى المحافظة على الاستقلال الاقتصادي و ذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية ،تدعيم المكتبات المعتبرة المحققة في جميع المجالات الخاصة على صعيد

[1] جهيدة ركاش،مرجع سبق ذكره،ص75

تنظيم الاقتصادي و الفعالية في تسير المؤسسات و لامركزية الانشطة و المسؤوليات ،تحسين فعالية الانتاج و التنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية و المادية المتوفرة.[1]

رابعا:مؤشرات التنمية الادارية في الجزائر:

تقع الادارة و التنمية الادارية في الدولة على مفترق طرق فعلى مدى السنوات الماضية تسارعت احداث و تطورت وتبلورت اتجاهات عالمية تتشكل في مجملها تحديا كبيرا ليواجه الادارة وهذا التحدي ليس مقصورا على ميدان الادارة و التنمية الادارية لذلك تعتبر الجزائر التنمية الادارية حيزا هاما من سياسة المخطط تنميتها الشاملة،و تتمثل العناصر الاساسية لسياسة التنمية الادارية التي اعتمدتها الجزائر فيما يلي:

1-تطوير هياكل الدولة :في اطار التوجه نحو الاصلاحات الادارية انشا رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بموجب مرسوم الرئاسي رقم 372 المؤرخ في 22نوفمبر2000 لا صلاح هياكل الدولة و مهامها و اكد رئيس الجمهورية الجزائرية ان يكون مركز الاصلاح هو تكريس اسلوب الحكم الراشد في تسير و تأسيس دولة قانون و المؤسسات المتمثلة في دولة قوية حديثة فعالة ضامنة لتماسك اجتماعي و الوحدة الوطنية كما يتعين على لجنة اصلاح هياكل الادارة ان تضع المواطن في قلب الاشكالية الاصلاح و سوف تعكف الحكومة على انجاز ورشة حول محاور ثلاثة.[2]

2-تأهيل اوان الدولة و تحسين وضعهم القانوني ،تفرض اهمية الاصلاحات الجارية في البلاد على الدولة بذل جهد خاص في مجالات التكوين اعوان و تحديد معارفهم.

3-تحسين الخدمة العمومية سوف تظل الخدمة العمومية احدى اهم المهام الدائمة التي تطلع بها الدولة غير ان تكون محل اهتمام خاص و اصلاحات من اجل ترشيد تكاليفها و تحسين نوعيتها في نهاية المطاف الاستجابة لتطلعات المواطنين.

---

[1] جهيدة ركاش،مرجع سبق ذكره ،ص78،79

[2] بومدين طاشمة ،إصلاح السياسات العربية في ظل التحديات العولمة، محاضرة مقدمة للطلبة علوم سياسية، جامعة شلف،2014،ص119

4-تطوير اللامركزية:تتجلى اللامركزية التي هي من احد الخيارات الاستراتيجية الذي اعتمدته الجزائر منذ سنين اكثر من أي وقت مضى كضرورة موافقة حركة تحرير الطاقة في البلاد سواء تعلق الامر بالمسار الديمقراطي او بالليبرالية الاقتصادية.[1]

حيث ان اللامركزية في الجزائر تعاني نقص فوصفت الوضعية بأزمة التمثيل و ذلك راجع لوحدات المحلية التي تؤدي دور الوسيط بين المواطن و الدولة بالإضافة الى هيمنة الادارة و السلطة المركزية عليها.[2]

5-تنظيم و اصلاح الوظيفة العمومية :كان اول ما اهتمت به الجزائر لإقامة ادارة كاملة و فعالة وضع اطار ثابت يتضمن في الوقت نفسه الاستقرار و التطور ،أي وظيفة العمومية منظمة و فقا لواقع البلاد و طموحاتها و لقد حددت استراتيجيةما يلي:

-اقتراح كل تدابير بهدف تحقيق نجاعة الادارة العمومية مع السهر على تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية

-تحسين تسير الموارد البشرية في الادارات العمومية و تحديد القواعد الخاصة لتكوين الموظفين العموميين و تحديث مستواهم و العمل على تقيم ادائهم الاداري.

-السهر على تطبيق التشريع و تنظيم المتعلقين بالوظيف العمومي و ضمان تطابق النصوص الخاصة بالإدارات العمومية مع المبادئ المسطرة في هذا المجال.

-تجديد الادارة العمومية وتحديثها منخلال تبسيط الاجراءات الادارية و ترقية المناهج و تقنيات التكنولوجيا الحديثة لتنظيم سير الادارة العمومية.[3]

6-التدريب:يعتبر التدريب جزء من التنمية الادارية كونها تساهم في انجاحها لاهتمامه بعمليات الاعداد و النمو المهني للقوى العاملة بما في ذلك القيادات الادارية لذلك و كذلك انعكاسات الايجابية في مختلف

---

[1] جهيدة ركاش.مرجع سبق ذكره،ص122،123

[2] بومدين طاشمة،اصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة،مرجع سبق ذكره،ص120

[3] المرجع نفسه،ص122

مجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية فنجاح التنمية الادارية مرهون بتنمية الموارد البشرية فيها و على رأسها القيادات الادارية[1]

المطلب الثاني: حال السياسة المعلوماتية في الجزائر

ازدادت الحاجة الى وضع السياسة المعلوماتية في الجزائر بشكل مطرد تماشيا مع مفاهيم و ممارسات مجتمع المعلومات المعاصر،مما ادى الى التفكير في تبني هذه السياسة.

والجزائر من خلال هذه السياسة تسعى الى قيام مجتمع معرفة و الذي يحتاج الى اتاحة المنفعة المعلوماتية من خلال انشاء هذه البنية التحتية المعلوماتية و التي تقوم على اساس اتاحة الحواسيب الالية لعامة الناس في صورة شبكات المعلومات،و من جهة اخرى سعت الجزائر الى تطبيق اليات فعالة يتوقف عليها النجاح السياسة المعلوماتية.

اولا:تاريخ السياسة المعلوماتية الجزائرية

1-مشروع الانترنت في الجزائر:لقد عملت الجزائر على الاستفادة من خدمات شبكات الانترنت،ومختلف التقنيات المرتبطة بها من خلال ارتباطها بشبكة الانترنت في مارس 1994 عن طريق مركز البحث العلمي والتقني centre dr recherche et d'information scientifique et technique

الذي تم انشاؤه من طرف التعليم العالي و البحث العلمي في مارس 1986 وكان من مهامه الاساسية اقامة شبكة وطنية وربطها بشبكات اقليمية ودولية ،حيث يعتبر مشروع انترنت في الجزائر خطوة نحو تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[2]

والانترنت ببساطة عبارة عن شبكة ضخمة تتكون من عدد كبير من الشبكات المرتبطة بعضها ببعض ،وهي تجميع interconnecting networksولا يوجد ثمة شخص او مجموعة اشخاص يمكن ان

[1] جهيدة ركاش،مرجع سبق ذكره،ص126

[2] امنة بن عبد ربه ،"الجزائر مجتمع المعلومات2003 حصيلة افاق" ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام و الاتصال ، كلية العلوم السياسة والاعلام ، جامعة الجزائر 2003 ،ص في 50

تدعي ملكية او ادارة انترنت ،ولكن يمكن اعتبار كل مستخدم وكل مشترك في الانترنت مسئولا عن جهازه او شبكته وكل شركة توفر خدمة اتصال بالانترنت مسؤولة عن شبكتها و المشتركين فيها

فكل مشترك في نقطة من نقاط الاتصال بالانترنت تساعد في الادارة والصيانة[1]

فحسب احصائيات مؤشر الخدمة عبر انترنت سجلت الجزائر نسبة 0,0952 وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بمصر بمعدل 0,4710 والمغرب 0,7391 رغم ان الجزائر سطرت استراتيجية مبنية على تبني ادراج الخدمة الالكترونية عبر خط افاق 2015 إلا ان هذا يفسر عدم تجسيد الاستراتيجية على ارض الواقع وفق الاهداف المسطرة ،ووفق اخر احصائيات لمستعملي انترنت من طرف الشعب الجزائري خلال سنوات الاخيرة عرف ارتفاعا نوعا ما.[2]

2-القوانين و التنظيمات لنشر تكنولوجيا المعلومات الاتصال في الجزائر

حاول المشرع الجزائري في العديد من النصوص القانونية مسايرة التطور الحاصل في تكنولوجيا الاعلام والاتصال

-المرسوم التنفيذي رقم 98-275 المؤرخ في 25اوت1998 والذي يضبط شروط وكيفيات ممارسة خدمات الانترنت ،وقد نهى هذا المرسوم احتكار الدولة لقطاع الانترنت،مما سمح بظهور مزودين جدد عموميين و خواص.

-المرسوم التنفيذي رقم 2000-307 المؤرخ في 14اكتوبر2000 والذي يحدد شروط و معايير تنظيم انترنت والاستفادة منها وحقوق و التزامات مقدمي الخدمة والإجراءات المتبعة للحصول على الرخصة وحالات سحبها ،كما اشار الى ضرورة تشكيل لجنة منح الرخص لتقديم خدمة الانترنت

-القانون 03-2000 والذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والذي يكرس الفصل بين وظائف المتعامل البريدي ومتعامل الاتصالات,فإعادةهيكلة وزارة البريد

---

[1] شريف درويش اللبان ،**تكنولوجيا الاتصال المخاطر و التحديات** ،القاهرة : الدار المصرية اللبنانية،الطبعة الاولى، 2000 ص103،104

[2] امال بوقاسم ،"التحول الالكتروني كخيار استراتيجي و ضرورة لإصلاح الادارة الجزائرية "المجلة الجزائرية للسياسات العامة ،جامعة الجزائر3 ص35

والمواصلات سمح بميلاد الجزائر للاتصالات وبريد الجزائر وتم تحديد اطار دستوري لسلطة ضبط مستقلة وحرة وفتحت الابواب للمستثمرين الخواص ،وتكلفت بمنح الرخص للقطاع الخاص سواء المتعلقة بالهاتف النقال و الثابت وترخيصاتموزعي خدمات الانترنت ومراكز النداء[1]ولاستكمال الترسانة التشريعية للثقة الرقمية في استراتيجية الجزائر الالكترونية ،عمل المشرع الجزائري على وضع مجموعة من القوانين منها:

-الاعتراف بحجة الكتابة الالكترونية: من خلال اصدار القانون رقم 05-10 بتاريخ 20جوان2005 والمتمم والمعدل للقانون المدني الجزائري،حيث انتقل المشرع من خلال نظام الورقي في اثبات الى النظام الالكتروني حيث اصبح للكتابة في شكل الورقي مكان ضمن قواعد الاثبات في القانون المدني الجزائري طبقا لنص المادة 323 مكرر مدني جزائري ،ويقصد بها الكتابة في الشكل الالكتروني ذات التسلسل في الاوصاف او الارقام او اية علامات او رموز ذات معنى مفهوم مهما كانت الوسيلة الالكترونية المستعملة ومهما كانت طرق ارسالها كما يقصد بالوسيلة الالكترونية المستعملة القرص الصلب او المرن او في شكل رسائل الكترونية.

-التوقيع الالكتروني:كما اعتمد المشرع الجزائري على التوقيع الالكتروني في نص المادة 327/2 مدني جزائري المعدلة بالقانون 05-10 والتي تنص على ان يعتمد بالتوقيع الالكتروني وفق شروط المذكورة اعلاه

-التصديق الالكتروني:حددت ممارسة نشاط مقدمي خدمات التصديق الالكتروني بموجب المرسوم التنفيذي 07-162 وهوالامر الذي يتطلب الحصول على ترخيص تمنحه سلطة الضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وهذا الترخيص يكون مرفق بدفتر الشروط الذي يحدد الحقوق والوجبات مؤدي الخدمات والمستعمل لها ،والأشخاص الذي يجوز لهم قانون ممارسة هذا النشاط يجب ان تتوفر فيهم نفس الشروط ممارسة نشاط خدمة الانترنت في الجزائر.

-الدفع الالكتروني :تضمن القانون الجزائري مواد تتعلق بأنظمة الدفع الالكتروني وفي سنة 2003 بدا الاعتراف الرسمي بوسائل الدفع الالكتروني من خلال الامر المتعلق بالنقد والقرض من خلال المادة 69

[1] حرزالله فؤاد حسن ،"الحكومة الالكترونية في الجزائر":دراسة في امكانية التطبيق،مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013 ص77

التي تنص على تعتبر وسائل الدفع كل الادوات التي تكمن الشخص من تحويل الاموال مهما يكون السند او الاسلوب التقني المستعمل

-الجريمة الالكترونية:امام الفراغ القانوني في مجال الجريمة الالكترونية تم اصدار القانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر المعدل والمتمم لقانون العقوبات والذي ينص على حماية جزائية لأنظمة المعلوماتية من خلال تجريم كل انواع الاعتداءات التي تستهدف انظمة المعالجة الالية للمعطيات كالدخول غير المشروع لأنظمة المعلوماتية تغيير او اتلاف المعطيات .....وفي سنة 2009 تم سن قانون الجريمة الالكترونية القانون رقم 09-04المؤرخ في 5 اوت 2009 والذي تضمن القاعدة الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها[1] .**ثانيا:اجهزة السياسة المعلوماتية في الجزائر**

وعيا منها بالتحديات التي يفرضها التطور المذهل الحاصل في تكنولوجيا الاعلام والاتصال ،باشرت الدولة الجزائرية منذ سنة 1999 بإصلاحات عميقة تتمثل في انشاء مؤسسة اتصالات.

1: مؤسسة اتصالات الجزائر :

تم انشاء اتصالات الجزائر التي اتخذت الشكل القانوني لشركة ذات اسهم ،لتعمل على سوق شبكات وخدمات الاتصالات الالكترونية ،ميلادها منصوص عليه في القانون 2000/03 بتاريخ 5اوت2000 المتعلق بإعادة هيكلة قطاع البريد والاتصالات الذي يفصل انشطة البريد عن انشطة اتصالات،حيث بموجب هذا القرار تم انشاء مؤسسة بريد الجزائر والتي تكفلت بتسيير قطاع البريد،وكذلك مؤسسة اتصالات الجزائر التي حملت على عاتقها مسؤولية تطوير شبكة الاتصالات في الجزائر ،اذوبعد هذا القرار اصبحت اتصالات الجزائر مستقلة في تسيير ها عن وزارة البريد هذه الاخير اوكلت لها مهمة المراقبة.

لتصبح اتصالات الجزائر مؤسسة عمومية اقتصادية ذات اسهم برأس مال اجتماعي تنشط في مجال الاتصالات بعد ازيد من عامين وبعد دراسات قامت بها وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال تبعت القرار 2000/03 اضحت اتصالات الجزائر حقيقية جسدت سنة2003

[1] حرز الله فؤاد ،المرجع سبق ذكره ،ص78،79

ا-اهدافها:سطرت ادارة مجمع اتصالات في برنامجها منذ البداية ثلاثة اهداف اساسية تقوم عليها الشركة وهما:الجودة،الفعالية،نوعية الخدمات[1].هذا بالإضافة الى :

-توسيع نطاق الخدمات اتصالية وجعلها في متناول سكان المناطق النائية والمعزولة وهو ما يعتبر ضرورة اقتصادية

-تطوير شبكة وطنية متكاملة للاتصالات لعصرنة الادارة والهيئات العمومية

-تحسين نوعية الخدمات المقدمة وتنويعها لسد المتطلبات المؤسسات والأشخاص

-حماية وتطوير الخدمات الشاملة او الكلية على كامل التراب الوطني

-ترقية اتصالات كقطاع اقتصادي ضروري لإنشاء اقتصاد تنافسي متفتح ،تمثل الخدمات فيه جزاءا هاما من الدخل القومي.

ب-**نشاطها:**

-تمويل مصالح الاتصالات بما يسمح بنقل الصورة والصوت والرسائل المكتوبة والمعطيات الرقمية

-تطوير واستمرار وتسيير شبكات الاتصالات العامة والخاصة

-انشاء واستثمار وتسيير الاتصالات الداخلية مع كل متعاملي شبكة اتصالات[2].

2-مؤسسة بريد الجزائر:

تمثل مؤسسة بريد الجزائر احد المؤسسات الخدمة العمومية التي لها حماية شبه كلية من الدولة ،بالنظر الى الوضعية الاحتكارية ،في ظل او انعدام الكلي للأطراف المتنافسة لها ،وأصبحت المؤسسة تخضع لرقابة عمومية متمثلة في وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال ،وبالتالي اصبح تدخل الدولة فيها متطورا وهو مايفسر البعض بأنه ناتج عن حجم وكبر المؤسسة في تقديم الخدمات العمومية تتمثل في:

---

[1] امنة بن عبد ربه ،الجزائر في مجتمع المعلومات، المرجع سبق ذكره ص33

[2] امنة بنت عبد ربه ،المرجع سبق ذكره ،ص36

-خدمات الحساب البريد الجاري-خدمة الاطلاع على الحساب-خدمة الدفع والسحب-خدمات الصناديق التوفير –الطرود البريدية-الجوالات البريدية والرسائل،ومع محاولة عصرنة قطاع البريد تم ادراج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير الخدمات العمومية للمواطنين،يمكن ترجمتها في النماذج التالية:

ا-الشباكالالكتروني:يقوم بتوفير خدمات للزبائن والمتعاملين ،وهي كالاجهزة الالكترونية التي تسمح بعملية سحب الاوراق النقدية اليا

ب-بطاقةالسحبالالكتروني:يتم استعمالها للحصول على الخدمات الالية لدى المؤسسة بريد الجزائر ،والتي تعمل مع وجود الشباك الالكتروني اذا عن طريقها يتمكن الزبون من سحب النقود وفي أي شباك بريدي او موزع اوتوماتيكي،عبر كامل القطر الجزائري.

ج-خدماتالسحب:إذ تتوفر الموزعات الآلية المتواجدة خارج مؤسسات البريد فرصة سحب الاموال للمواطنين والتي دعمت العمليات التقليدية لبريد الجزائر.

د-خدماتالاطلاععلى الرصيد:أذا عن طريق ادخال بطاقة السحب البريدية مع تشكيل الرقم السري الخاص بكل مستعمل يحصل الزبون على كشف رصيده وله امكانية الاحتفاظ بتذكرة خاصة بكشف الحساب.[1]

ثالثا:مزايا السياسة المعلوماتية الجزائرية

تعد السياسة المعلوماتية الوطنية الحاجة الملحة لمجتمع وطني لتطوير نشاط المعلومات واستغلالها وكل ماهو متاح من معرفة ونابع من الدولة استغلالا امثل وهذا مايجعلها تتميزبمجموعةمن مزايا نذكر منها:

ا:اليات نجاح السياسة المعلوماتية الجزائرية.

-1عناصر التنسيق:تقوم الجهة الحكومية بمتابعة انشطة المعلومات و ذلك من اجل ضمان الفعالية لنجاح عملية السياسة المعلوماتية الجزائرية ،فتقوم بالإشراف على الجوانب التشريعية و التنظيمية و الادارية المناسبة لتثبيت سياسة نظم المعلومات

[1]عبد اللاوي خديجة ،"الانظمة الالكترونية ودورها في ترقية الخدمة العمومية "،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،جامعة مولاي الطاهر ،سعيدة ،2016-2017 ،ص87

2-انشاء و استخدام قواعد المعلومات:

تعتبر نظم المعلومات المحو سبة من الاولويات التي ترتكز عليها السياسة المعلوماتية الجزائرية و تتطلب تسخير الموارد المتوفرة و بناء قواعد معلومات و وطنية و ايجاد انجع الطرق للاستخدام الافضل لقواعد معلومات و نظم الاتصال المباشر من قبل المستفيدين

3-حرية الوصول الى المعلومات

يترتب على الجهات المسئولة العمل على توفير الجو الملائم من الناحية الادارية و الفنية لتغطية مصادر المعلومات وربط النظم من اجل تجسيد مبدأ الاستفادة منها من خلال حرية الوصول الى معلومات دون المساس بالمبادئ المتعلقة ببعض الاعتبارات كحقوق الملكية و الخصوصية الشخصية الى غير ذلك[1]

4-العناصر البشرية:

يعتمد النظام الوطني للمعلومات في كفاءته و فعاليته على ماهو متوفر من طاقات بشرية مهنية و فنية حيث ينبغي على هذه الاخيرة ان تكون مؤهلة و مدربة تدريبا مستمرا تماشيا مع التطورات الحديثة في مجال المعلومات

5-تقنيات المعلومات:

ينبغي وضع استراتيجية مدروسة من اجل الاستعمال الامثل لتقنيات المعلومات و اتباع المواصفات و القياسات المعيارية سواء بالنسبة للأجهزة او البرمجيات والتي تصدر عن المنظمات الدولية للمواصفات و ينبغي تشجيع فكرة خلق نظام لتسير المعلومات شاملا جميع العمليات من جمع معلومات و معالجتها و تخزينها و استرجاعها وكذا الافادة منها عن بعد محليا و خارجيا و بالتالي اثراء التنمية الوطنية

6-المستفيدون:

[1] جميلة معمر، ارساء السياسة الوطنية للمعلومات ،مكونات و مبادئ ، مجلة المكتبات و المعلومات ،معهد علم المكتبات و التوثيق ، جامعة قسنطينة، 2013 ص35

يعتبر المستفيد عنصر هام وضروري لاكتمال مهمة نظم المعلومات بل يمكن ان نقول انه يتم تصميم و توزيع و تركيب هذه النظم من اجل ان توضع خدمة للمستنفدين لذلك لابد ان يكونوا على دراية بالتقنيات الحديثة لمعلومات و ان يتلقوا تدريبات على حسن استخدام الاجهزة و المعدات بهدف استعمال الامثل للمعلومات و الافادة منها الى اقصى حد ممكن.

7-التنسيق و التعاون:

تحتل عملية التعاون و التنسيق بين مختلف انظمة المعلومات مكانة كبيرة في انجاح و تدعيم السير الحسن لخدمات هذه الانظمة و تزداد فعالية التعاون في مجال المعلومات كما تفاعلت الاطراف فيما بينها و اثبتت مشاركتها في النظم و البرامج و النشاطات اقليميا و دوليا ربحا للوقت و الجهد[1]

ب:ايجابيات سياسة المعلوماتية الجزائرية(الوطنية)

-تساهم في تنمية قدرة الدولة على الافادة من المعلومات المتاحة و الخبرات التي تحققت في الدول الاخرى.

-تساعد في ترشيد و تنسيق ما تبذله الحكومة في لبحث و التطوير و التنمية.

تضمن قاعدة معرفية لحل المشكلات الفنية و اختيارات تكفل الحد منها مستقبلا و ترفع مستوى فعالية و كفاءة الانشطة في قطاع المعلومات.

-تحقيق اعلى قدر ممكن من الفعالية الاقتصادية في مجمع مصادر المعلومات و حفضها من خلال توحيد لجهود و التنسيق و التعاون بين مختلف القطاعات العاملة في مجال المعلومات.

ضمان تطبيق المعاير و التقنيات الموحدة العربية و الدولية بما يسهل ربط المؤسسات بعضها ببعض و تعاونها في تبادل المعلومات محليا و دوليا.[2]

---

[1] المرجع نفسه،ص36

[2] بن ضيف الله نعيمة،" دور المكتبة الجامعية الجزائرية في ارساء قواعد النظام الوطني للمعلومات" ،دراسة ميدانية بمكتبات جامعة 8ماي قالمة مذكرة لنيل شهادة الماجستير في غلم المكتبات تخصص اعلام علمي و تقني 2006/2005 ، ص90

-تساعد على جعل قطاع المعلومات جزاءا من قطاعات الاخرى كما انها تسهم بإدراجه ضمن الخطط الوطنية للتنمية الشاملة .

-توضح ماهية وظيفة المعلومات ،تحديد خدماتها ودورها اضافة توفير القوى البشرية اللازمة لها و الحالات التي تكون فيها هذه الخدمات او تلك.

-تحديد ادوار و مواقع المسئولين عن الخدمات المعلومات و نظمها و توفرها قاعدة اساسية للمبادرات التي يمكن ان يقوموا بها دون الرجوع الى ادارات العليا.[1]

-تعطي اهمية واولوية في الحاجة الى المعلومات والخدمات في خطط برامج التنمية الوطنية.

-تقوم بالتخطيط وذلك بوضع الخطط القصيرة والطويلة المدى لتطوير مرافق المعلومات بما يتفق واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

-التنسيق بين انشطة مرافق ومراكز المعلومات لتجنب التكرار و الازدواجية في العمل وفي مجال تدريب وتأهيل العاملين في مجال المعلومات .

-تقدم المشورة في مجال التنظيم المرافق المعلومات وكذا في التشريعات والقوانين الخاصة اضافة الى الاساليب والاجراءات العمل.

ج:سلبيات السياسة المعلوماتية الجزائرية

-عدم اعتبار المعلومات و تقنياتها من ضمن اولويات وضع المخططات التنموية

-ضعف الجانب التمويلي لتنفيذ هذه السياسة

-ضعف الوعي بأهمية المعلومات كمورد اقتصادي

-ضعف او انعدام التنسيق و كذا البرامج التعاونية بين المؤسسات و الوحدات المعلومات

[1] المرجعنفسه ،نفس الصفحة

-التداخل الواضح في المسؤوليات بين العديد من الجهات ذات العلاقة بالمعلومات و تقنياتها

-عدم توفير القوى البشرية المؤهلة مع نقص ان لم نقل انعدام البرامج التدريبية المخصصة لها

-الاعتماد و بشكل شبه كلي على تكنولوجيا المستوردة دون العمل بشكل فعال على ايجاد تكنولوجيا تتطابق و احتياجات و اقعنا المحلي

-لايتوفر قطاع المعلومات بالجزائر على التخطيط و طني للمعلومات نتيجة التهميش و قلة الاهتمام و اعتبار المعلومات اولوية دنيا في حين انها تعتبر من اولوية اولويات

-غياب الكيان المنسق بين المؤسسات المعلومات في ظل غياب سياسة وطنية شاملة

-عدم قدرة الجزائر على مواجهة متطلبات الحديثة في نقل المعلومات و تداولها نتيجة عدم و جود البنية التحتية اللازمة للاتصال[1]

رابعا:الاجراءات الاولية لصياغة السياسة الوطنية للمعلومات

بدعوة من منظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم عقدت ندوة استراتيجية التوثيق و المعلومات في الوطن العربي خلال بتونس و قد هدفت الندوة الى بناء استراتيجية عربية للتوثيق و المعلومات ايمانا من المنظمة بالدور الهام الذي يلعبه قطاع المعلومات بالنسبة للدول العربية في تطوير مرافق المعلومات و خدماتها و كانت تهدف هذه الندوة الى حث الدول العربية على تبني و بناء سياساتوطنية للمعلومات الصادرة عن مركز التوثيق و المعلومات بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية و ذلك في اطار السعي نحو نظام عربي متكامل للمعلومات [2]

1-القيام بمسح الوضع القائم لمرافق المعلومات و خدماتها و هذا يشمل على حصر الاجهزة و المؤسسات العامة في الدولة ،الطاقات البشرية،المباني ثم ما تقدمه من خدمات اضافة الى تشريعات المتعلقة بها حيث تشكل هذه الخدمات فعلا اساس الذي يعتمد عليه عند وضع أي خطط مستقبلية للمعلومات

---

[1] بن ضيف الله نعيمة ، مرجع سبق ذكره،ص94

[2] اسماعيل المتولي،ناريمان،**الاتجاهاتالحديثةفيادارةوالتنميةمقتنياتالمكتباتومراكزالمعلومات** ،القاهرة:الدار المصرية اللبنانية،2001 ،ص233

2-تحديد المتطلبات و يتوجب هنا ضرورة ترجمة هذه المتطلبات الى اولويات في خطط التنمية و ارتباطها الوثيق باحتياجات المستفيدين الامر الذي يستلزم التشجيع اشراكهم في عملية اعداد مثل هذه السياسات

كما انه يجب النظر الى تحديد المتطلبات على ان تقيم الاوضاع القائمة و خطوة ضرورية لتوسيع الخدمات او تعديلها ومن ثم وضع السياسة الوطنية للمعلومات اللازمة و قد يشمل هذا التحديد على سبيل المثال انتاج المعلومات و تجميعها و بثها و توزيعها ،توفير قطاع القانوني[1]

المطلب الثالث: تأثير السياسة المعلوماتية على التنمية الادارية بالجزائر

يمكن النظر للإدارة من حيث خاصيتها بأنها في حاجة مستمرة و دائمة للمعلومة فهي مجال للاتصال و اتخاذ القرارات ،و تعتمد الادارة على عملية الاتصال كونه وسيلة لنقل و تبادل و توزيع المعلومات

-اولا:التحول الالكتروني الاداري في الجزائر

اهتمت المحاور الرئيسية لإستراتيجية الجزائر الالكترونية بما سيحدثه ادخال و تعزيز استخدام تكنولوجيا الاعلام و الاتصال في الادارات العمومية من تحول في الاساليب التنظيمية و الاعمال الحكومية بشكل بعيد النظر في كيفية السير و التنظيم و تكييف الخدمة المقدمة للمواطنين

1-الحكومة الالكترونية:تعتبر الحكومة الالكترونية في الجزائر بنية وظائف و انشطة في مستوى الاعمال الالكترونية ونظرا لان القطاع الحكومي لايقتصر على فئة محددة دون غيرها بل يعم كافة المواطنين و المقيمين و المؤسسات و غيرها فهي تمثل الوسيلة المثلى للحكومة[2]

تسعى الجزائر الى تفعيل و نجاح الحكومة الالكترونية حتى تكون و واضحة بالتفاعل مع المواطنين و الشركات و غيرهم من الجهات المرتبطة بالنظام و بنفس الوقت يكون المواطن ليس مستفيدا من الخدمة فقط و انما مشارك فيها و مساهم فعال في بناءها و تطويرها و ادامتها و لعل هذا التفاعل الواضح و الشفاف بين الحكومة و المواطن هو من الاسس الديمقراطية

---

[1] بن ضيف الله نعيمة، المرجع سبق ذكره،ص91

[2] قيدوان ابو بكر الصديق ،"الحكومة الالكترونية و متطلباتها في ظل الحاكمية الرشيدة "،مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال،المجلد 03-العدد2017/04 جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف،ص48

ا-اهداف الحكومة الكترونية:

-تخفيف الانفاق الحكومي و التكاليف المباشرة

-الانفتاح على العالم الخارجي و التعرف على التقنيات الحديثة في تقديم الخدمات الى مواطنيها

-سرعة الاستجابة لطلبات المنتفعين والعملاء

-ترويج للمشروعات الاستثمارية التنموية[1]

2-حوسبةالادارةالعامة:اطلقتالجزائر مشاريع و برامج خاصة لحوسبة الادارات العامة ركزت في معظمها على حوسبة السجلات المدنية و العدلية في وزارة الداخلية و الحوسبة المالية في وزارات المالية و حوسبة خدمات في الادارة المحلية[2]

3-تطبيقالادارةالالكترونية:قامتالجزائر بتطبيق الادارة الالكترونية على مستو المرافق الادارية بغية تحسين العملية الانتاجية و زيادة كفاءة و فعالية الاداء بالمنشاة،و يرجع ذلك الى اشتداد المنافسة بين المؤسسات و سعي كل مؤسسة للتحقيق الميزة التنافسية ،زيادة تكلفة الاعمال نتيجة للتعقيد في الاجراءات و العمليات صعوبة قياس معدلات الاداء[3]

و ضمن هذا الافق الجزائر تهدف من وراء تطبيق الادارة الكترونية من اجل السيطرة و المتابعة لجميع الادارات المنظمة كوحدة واحدة،انخفاض معوقات اتخاذ القرار لوجود البيانات ز التخفيف من مصاريف المراقبة ،بناء ثقافة ايجابية بين العاملين في المؤسسة عن طريق تكنولوجيا المعلومات ،تركيز اتخاذ القرارات في نقاط خاصة

وزيادة دعم المراقبة[4]

---

[1] ضياء الدين زاهر ،**المعلوماتية و قضايا التنمية العربية،رؤى استراتيجيات**، القاهرة: برج سما 22،24 مارس 2009 ص726،727

[2] سوزان موزي ،**الثورة المعلوماتية و التكنولوجية و سياسات التنمية** ،بيروت: دار المنهل اللبناني،الطبعة الاولى، 2009 ص141

[3] علاء عبد الرزاق السالمي ،خالد ابراهيم السليط، **الادارة الالكترونية** ،عمان : دار وائل للنشر 2008 ص32

[4] محمود حسين الوادي ،بلال محمود الوادي ، **المعرفةوالادارة الالكترونيةوتطبيقاتها المعاصرة** ،عمان: دار الصفاء للنشر و التوزيع 2011 ص292

وعليه الجزائر تسعى جاهدة الى تحقيق مجتمع المعلوماتي يقوم على توافر مصادر جمع المعلومات و تنسيقها و تحليلها و توظيفها في مجالات التنمية المختلفة حيث تمثل فيه تكنولوجية المعلومات عامل الترابط بين الافراد و المؤسسات و الهيئات.

ثانيا: رقمنة سجلات الحالة المدنية

بحيثتعتبر مصلحة الحالة المدنية من انشط و اهم المصالح بالإدارة البلدية نظرا لمهامها المتعددة و التي تتعلق بصفة رئيسية بالحياة اليومية للمواطن و في اطار تحقيق مسعى السلطات العمومية المتعلق بعصرنة المرافق العمومية تم انشاء سجل وطني الي للحالة المدنية و قد قام وزير الداخلية و الجماعات المحلية بإصدار تعليمة تتعلق بالشروع في العمل بالسجل الوطني الالي للحالة المدنية و التي حددت بتاريخ 2014 /02/15

للشروع في تسليم شهادات الميلاد بالاعتماد على هذا السجل فقط و الذي يتوفر على قاعدة بيانات وطنية تشمل جميع العقود المدونة في سجلات الحالة المدنية لكافة بلديات الوطن اصبح من الممكن للمواطن ان يتقدم بطلب الحصول على نسخ طبق الاصل لهذه العقود الرقمية لدى بلدية محل الاقامة او لدى أي بلدية او ملحقة ادارية بلدية اخرى.[1]

ثالثا: تكنولوجيا المعلومات الادارية:

اداة لدعم التسيير:ان مسار التسيير هو مجموعة النشاطات و القرارات التي ترتبط و تتناسق للإحداث نتائج ترغب المؤسسة في بلوغها كمسار التموين و مسار تسير الطلبات في كل نشاط من نشاطات المؤسسة ،تجمع المعلومات و تخزن و تعالج و تنشر و يمكن لها حتى ان تنتج لذلك فمسار التسيير يتطلب تشكيل نظام المعلومات.

-اداة للاتصال داخل الادارة:عملية التوظيف الادارات احدثت حاجة لنشر المعلومات لإمكانية التحكم و التنسيق بين مختلف اطراف المؤسسة و لتلبية هذا الغرض كان الفضل الكبير لتطور قواعد بيانات الشبكات و الاتصال الحديث.

-اداة دعم المعرفة الشخصية:المعرفة تشكل من النماذج المعرفية ،التي تجمع و تصفى وتعالج المعلوماتو هذه النماذج تتطور بفضل المعلومات المتاحة و في هذا الاطار تلعب التكنولوجيا المعلومات دورا مهما في

[1] المادة 25 مكرر3 من الامر70-20 المتعلق بالحالة المدنية ،المعدل و المتمم بالقانون14-08

دعم المعرفة من خلال النظم الخبيرة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي و النظم التحاورية المدعمة للقرار القابلة للتطبيق.[1]

-**اداة لتطوير أساليبالإدارية حديثة** كالاجتماعاتوالتفاوض **و** عقدالصفقاتعنبعد

-اداة فعالة لتخفيض الحجم النفقات و الموارد و اعادة التنظيم

-ساعدت على تخليص المديرين من اعباء المهام الروتينية المملة و تكريس مزيد من الوقت و الجهد للتخطيط الاستراتيجي و رسم السياسات

-ساعدت نظم و تكنولوجيا المعلومات المديرين العمل على المقارنة الاداءالفعلي مع الاداء المخطط لها ووضع التصرفات الصحيحة ،وتحديد الانحرافات ،وطرق معالجتها للمشاكل التي تواجه تنفيذ مشاريع الابنية مما قللت من الاخطاء و عملت على تحسين الاداء ،والمبنية على استعمال احدث البرمجيات وأجهزة الحاسوب وشبكات الاتصالات ،وتظهر علاقة نظم وتكنولوجيا المعلومات مع الرقابة من خلال تقدم المعلومات عن تحديد اساليب الرقابة وتحديد مؤشرات تقدم العمل والانجاز.

-ساهمت في زيادة قدرة النظم الادارية على التكيف و التأقلم السريع مع البيئة في العمل الاداري و ذلك من خلال توفير و سائل فعالة لتخزين و لستر جاع و معالجة المعلومات و تقديمها لمتخذ القرار في الوقت المناسب[2]

---

[1] الشيخ و لد محمد "،استخدام نظم المعلومات غي اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة المؤسسة الموريتانية للألبان ،تلمسان،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،ص92،93

[2] شيخ ولد محمد ،المرجع سبق ذكره،ص96